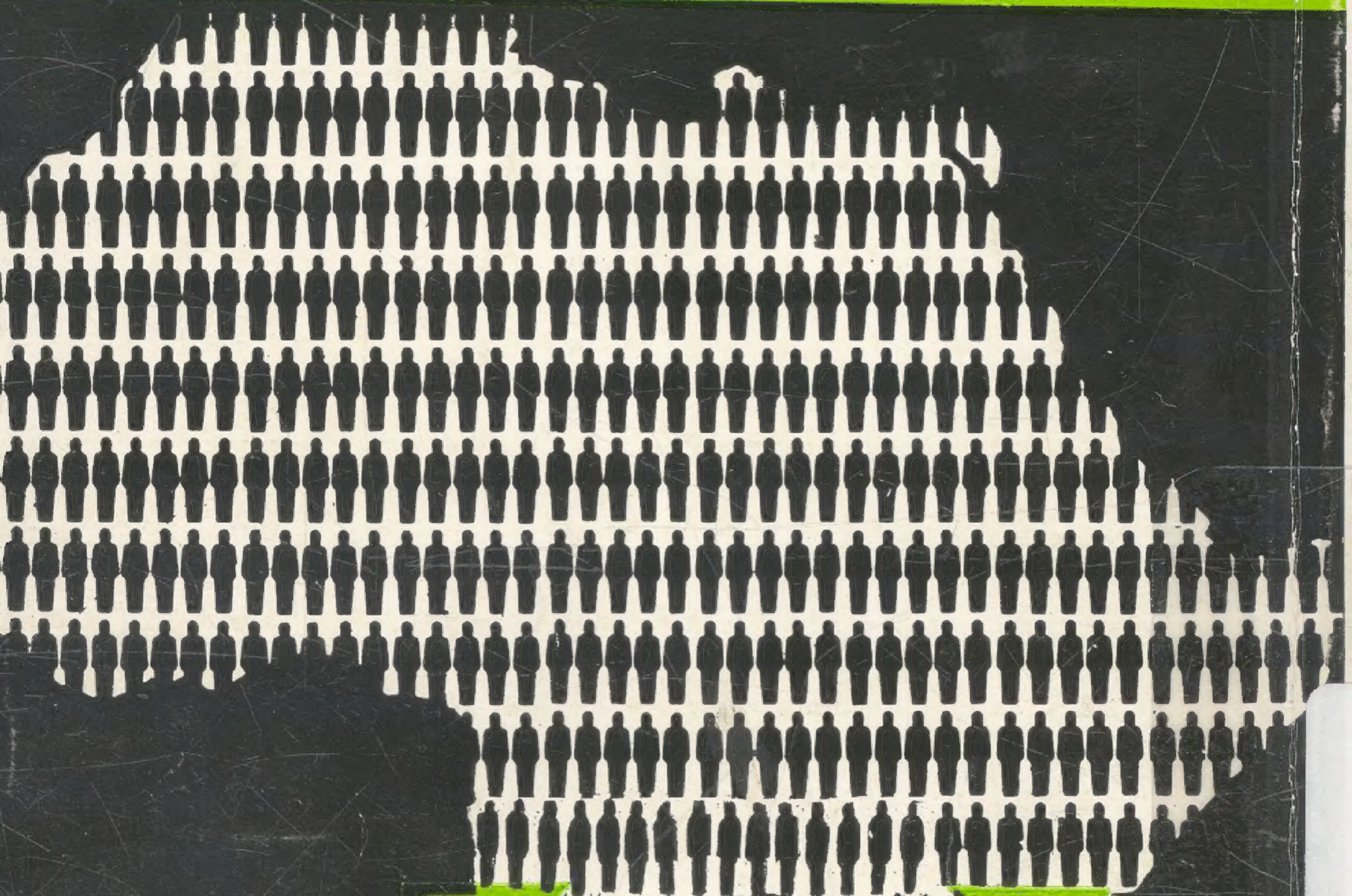




السياسة والتنمية في إفريقيا



دكتور
بطرس بطرس غالي

إهداء ٢٠٠٩

الأستاذ / أحمد شحاتة على
جمهورية مصر العربية

السياسة والتنمية في إفريقيا

دكتور
بطرس بطرس غالي

■ مقدمة ٥

■ ■ الفصل الاول

المدخل الى السياسة الدولية الافريقية . ٨

المبحث الاول : التطور التاريخى للعلاقات

الدولية الافريقية ٩

المبحث الثانى : العلاقات بين الدول الافريقية

وبعضها ١٩

المبحث الثالث : العلاقات بين الدول الافريقية

والدول الاجنبية ٣٣

■ ■ الفصل الثانى

المنازعات الافريقية فى مجال التسوية . ٤٦

المبحث الاول : المنازعات الافريقية التى

عرضت على منظمة الوحدة الافريقية . ٤٩

المبحث الثانى : لجنة الوساطة والتوفيق

والتحكيم ٦٥

■ ■ الفصل الثالث

الدبلوماسية الافريقية ومشاكل التنمية . ٧٥

المبحث الاول : التعاون القارى وقضية التنمية

المبحث الثانى : التعاون الاقليمى وقضية التنمية

المبحث الثالث : التعاون الدولى الخارجى

وقضية التنمية ١٢٠

المبحث الرابع : اخفاق أفريقياسا في معالجة	
قضية التخلف	١٦٤

■ ■ الفصل الرابع

صور واتجاهات افريقية	١٧٧
المبحث الاول : الدوائر الاربع في افريقيا .	١٧٨
المبحث الثاني : أفريقياسا بين التعويضات	
والمساعدات	١٨١
المبحث الثالث : الخبرات المصرية في افريقيا	١٨٥
المبحث الرابع : حرب الاتحادات الافريقية .	١٨٨
المبحث الخامس : جبل كليمنجارو والتصنيع	١٩٢
المبحث السادس : افريقيا والفرنكوفونية .	١٩٥
المبحث السابع : الثورية والتنمية في افريقيا	
الشرقية	٢٠٢
المبحث الثامن : انتصار الوحدة على	
الاتفصالية	٢٢٧
المبحث التاسع : تحدى روديسيا	٢٣٠
المبحث العاشر : جريمة التعاون مع الاستعمار	٢٤٣

المقدمة

لم يقدر للدراسات الافريقية ان تظهر بما هي جديرة به من الاهتمام الا في نحو السنوات العشر الاخيرة ، وهذا يصدق على الاقل بالنسبة للباحثين من أبناء الوطن العربي . ولقد كان اهتمامنا — نحن أبناء مصر — بافريقيا يكاد ينحصر في الدفاع عن وحدة وادي النيل . ولما بدأت الدول الافريقية تظهر بالاستقلال دولة بعد دولة ، وتم خلاصنا من أغلال الاستعمار ، واتسعت سياستنا فامتدت الى الدائرة العربية والدائرة الافريقية . . منذ هذا الحين اخذت تكثر الدراسات ، وتظهر المؤلفات التي تتناول الشئون الافريقية ، وكان لى حظ الاسهام فى هذه الحركة الفكرية فأصدرت كتابا عن أهم الدساتير الافريقية نشرته دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦١ .

وعندما ظهرت المنظمات الدولية الافريقية ومنها منظمة الدار البيضاء سنة ١٩٦١ ، ومنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣ زاد الاهتمام بالشئون الافريقية وكثرت الكتب المؤلفة والمترجمة عنها ، وأسهمت فيها بالجهد الممكن .

ويسعدنى أن أقدم الآن للقارئ العربى هذا الكتاب الجديد الخاص بالشئون الافريقية .

وقد قسمته الى أربعة فصول :

الفصل الاول عنوانه « المدخل الى السياسة الدولية الافريقية » أردت فيه أن أتبع التطور التاريخي للعلاقات الدولية الافريقية ، وأن أعرض للمبادئ العامة التي تقوم عليها العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها ، وللمبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية عن تلك القارة .

والفصل الثاني عنوانه « المنازعات الافريقية في مجال التسوية » وفيه عرضنا لبعض المنازعات التي وقعت بين بعض الدول الافريقية وبعضها الآخر وتدخلت فيها منظمة الوحدة الافريقية ، كما عرضنا للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية وتناولنا بحثها من حيث تكوينها ، واختصاصاتها ، ومصرها .

والفصل الثالث عنوانه « الدبلوماسية الافريقية ومشاكل التنمية » على اعتبار أن التنمية تعتبر أهم مشكلات القارة الافريقية .

أما الفصل الرابع والآخر فقد جعلنا عنوانه « صور واتجاهات افريقية » ضمناه عشرة أبحاث تناول كل بحث منها جانباً من جوانب القضايا الافريقية التي أتيج لنا دراستها على الطبيعة خلال رحلات ومهمات علمية الى بعض بلاد افريقيا الغربية وفي مقدمتها نيجيريا والسنغال ، وبعض بلاد افريقيا الشرقية ومنها اثيوبيا وأوغنده ، وكينيا ، وتنزانيا ، وزامبيا .

وليس يفوتنى أن أقرر أن كثيرا من موضوعات هذا الكتاب سبق أن نشرنا بعضها في مجلة « الأهرام الاقتصادى » ونشرنا بعضا آخر منها في مجلة « السياسة الدولية » وبعضا في جريدة الأهرام اليومية .

وقد سبق أن أصدرنا في سلسلة « دار الكتاب الجديد » مؤلفين سياسيين أولهما عنوانه « أزمة الدبلوماسية العربية » وثانيهما عنوانه « الحركة الإفرو آسيوية » وهذا الكتاب الذى نقدمه اليوم نقدمه على أنه حلقة في هذه السلسلة التى يراد بها تيسير الثقافة السياسية على أبناء الوطن العربى الذين هم فى حاجة الى مزيد من المؤلفات والبحوث السياسية التى تقوم على أسس علمية .

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٧٠

الفصل الأول

المدخل الى السياسة الدولية الافريقية

الخبراء العرب في الشؤون السياسية الدولية يجب ان يصرفوا جانبا كبيرا من الاهتمام بالعلاقات الدولية الافريقية ، وذلك لاسباب عدة منها :

ان الدول العربية الاربعة عشرة منها ست دول تقع في افريقيا ، ومساحة هذه الدول الست تمثل نحو ٧٢٪ من جملة الاراضي العربية ، وسكانها يمثلون نحو ٦٦٪ من مجموع الشعب العربى .

ومنها كذلك ان اسرائيل لكى ترد على حصار العرب لها اتصالات لنفسها علاقات وثيقة مع مجموعة من الدول الافريقية وراء الصحراء .

ومنها أيضا ان الخبراء العرب المهتمين بالشؤون الدولية بسبب العلاقات القديمة التى كانت قائمة بين البلاد العربية وأوربا درجوا على الاهتمام بالعلاقات الدولية الاوربية دون الاهتمام بالعلاقات الدولية الافريقية .

وهناك سبب آخر يدعونا — نحن العرب — الى الاهتمام بالشؤون الدولية الافريقية وهو العلاقة الوثيقة بين الاستعمار الاستيطاني للاقلية البيضاء فى روديسيا وجنوب افريقيا والاستعمار الاستيطاني الصهيونى فى

قلب الوطن العربى . ومع التشابه القوى والعلاقة الوثيقة بين هذين الاستعمارين فان الاول موضع سخط العالم فى حين أن الثانى يجد من يعطف عليه بل ويشجعه ، ومن هنا تنبعث أهمية العناية بدراسة العلاقات الدولية الافريقية لنعرف سبب التفاوت بينهما، ولتكشف للرأى العام العالمى حقيقة التشابه بين الاستعمارين .

وفى معالجتنا لموضوع العلاقات الدولية الافريقية سنبدأ بدراسة التطور التاريخى لهذه العلاقات عقب الحرب العالمية الثانية ، ثم ننقل الى دراسة المبادئ العامة التى اتفقت عليها الدول الافريقية لتنظيم علاقاتها الدولية بينها وبين بعضها ، وعلاقاتها الدولية بينها وبين الدول غير الافريقية ، محاولين عرض أهم القضايا الافريقية على ضوء تلك المبادئ لمعرفة مدى تأثير كل منهما فى الأخرى .

المبحث الاول

التطور التاريخى للعلاقات الدولية الافريقية

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن فى كل افريقيا الا ثلاث دول مستقلة وهى اثيوبيا ، وليبيريا ، ومصر ، هذا عدا دولة اتحاد جنوب افريقيا التى لا تعد فى الحقيقة دولة افريقية وان كانت واقعة فعلا فى جنوب القارة الافريقية . على أننا اذا تعمقنا الى بواطن الامور عرفنا أن هذه الدول الثلاث لم تكن كاملة الاستقلال فمصر كانت محتلة عسكريا ومرتبطة بمعاهدة

تحالف مع انجلترا التي تحتلها عسكريا ، وليبيريا بدورها كانت خاضعة للنفوذ الأمريكى ، واثيوبيا اذا كانت قد استطاعت ان تسترد استقلالها السياسى بعد هزيمة الجيوش الايطالية فانها صارت خاضعة للاحتلال العسكرى البريطانى .

ومؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ الذى وضع فيه دستور منظمة الأمم المتحدة لم تكن القارة الافريقية ممثلة فيه الا بثلاث دول من خمسين دولة أى بنسبة ٦٪ فقط .

ولكن ما مضى الا قليل حتى بدأت تظهر موجة التحرر فى افريقيا وأخذت دولها تحصل على الاستقلال واحدة تلو الأخرى ، وكلما استقلت دولة قبلت فى الأمم المتحدة .

ومما تجدر ملاحظته أنه كان فى مقدمة الدول التى ظفرت باستقلالها الدول العربية الافريقية فقد حصلت ليبيا على الاستقلال فى مارس سنة ١٩٥٣ ، ونال السودان استقلاله فى يناير سنة ١٩٥٦ ، ونالت كل من المملكة المغربية وتونس استقلالها فى سنة ١٩٥٨ أيضا ، ثم قبلت هذه الدول فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

الا أن موجة الاستقلال لم تمتد الى افريقيا السوداء الا ابتداء من سنة ١٩٥٧ فاستقلت غانا ، ثم غينيا فى اكتوبر سنة ١٩٥٨ بعد أن رفضت الانضمام الى منظمة الجماعة الفرنسية .

واستقلال دولة افريقية خاضعة للاستعمار البريطانى

وأخرى خاضعة للاستعمار الفرنسي أدى الى ايجاد
دفع جديد للعلاقات الدولية بعد أن قررت كل من غانا
وغينيا اقامة اتحاد بينهما في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ،
واتفق رئيسا هاتين الدولتين على أن يكون اتحاد
بلادهما نواة لاتحاد عام شامل لدول غرب افريقيا ،
كما اتفقا على تنسيق سياستها في الشؤون الخارجية
والاقتصادية . وكان لهذا الاتحاد صدى في العلاقات
الدولية الافريقية باعتباره اول اتحاد قام في غرب افريقيا
بل في افريقيا كلها بين دولتين مستقلتين احدهما
متأثرة بالثقافة والنظم الفرنسية وهي غينيا ، والاخرى
وهي غانا متأثرة بالثقافة والنظم الانجليزية .

وكان اجتماع الدار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١
دفعة جديدة في العلاقات الدولية الافريقية ، فاول مرة
في افريقيا ترتبط دول افريقية عربية بدول افريقية غير
عربية ، وكانت الدول التي وقعت على ميثاق الدار
البيضاء هي غانا ، وغينيا ، ومالي ، والحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية ، والمغرب ، والجمهورية العربية
المتحدة . ووضع هذا الميثاق مبادئ سياسية خطيرة
اثرت تأثيرا كبيرا على العلاقات الدولية الافريقية .
ومن هذه المبادئ :

١ - مبدأ التضامن الافريقي في سبيل تصفية
الاستعمار . وقد ذكرت الفقرة الاولى من الميثاق
« نحن رؤساء الدول الافريقية المجتمعين في الدار
البيضاء ... ادراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الافريقية
تعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية في جميع
ارحاء افريقيا ، وتحقيق وحدتها » .

٢ — لم يكتف الميثاق بذكر تصفية الاستعمار بل أشار الى الاستعمار الجديد اذ جاء في الفقرة الثالثة: « ... ونعلن عزمنا على تحرير الاقاليم الافريقية التي لا تزال تحت السيطرة الاجنبية بتقديم المعونة والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره » .

٣ — ذكر الميثاق مبدأ عدم الانحياز فقال في الفقرة الثانية : « ونؤكد ارادتنا في صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ، ووحدة العمل بيننا في الشئون الدولية والمحافظة على استقلالنا الذي أحرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام في العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز » .

وهذه المبادئ قد اعتبرت ثورية في ميدان العلاقات الدولية ، كما اعتبرت مجموعة الدول المنضمة الى منظمة الدار البيضاء ، والمؤمنة بهذه المبادئ ممثلة لافريقيا الثورية .

والحق انه في يناير سنة ١٩٦١ كانت مبادئ ميثاق الدار البيضاء جديدة على المجتمع الدولي فقد قبلت الجزائر عضوا في هذه المنظمة الافريقية قبل أن تستقل خارجة بذلك على القواعد التقليدية الخاصة بانشاء المنظمات الدولية . وقد فكرت سياسة عدم الانحياز في ميثاق الدار البيضاء قبل أن ينعقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز في سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وذكر ميثاق الدار البيضاء أيضا مبدأ تصفية الاستعمار ، ومكافحة

الاستعمار الجديد كهدف من الاهداف الرئيسية للمنظمة، ولم يكن ذلك متداولاً من قبل .

ولم تستطع منظمة الدار البيضاء أن تحقق الاهداف التي رسمتها لنفسها ، ولا أن تحقق الامل التي كانت معقودة عليها ، وذلك على الرغم من اقامة لجان وهيئات متعددة ، وعقد عدة اتفاقات دولية بين أعضائها ، وعقد اجتماعات مختلفة في عواصم الدول الاعضاء فيها . وانتهت هذه المنظمة في مايو سنة ١٩٦٣ بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا .

وعلى الرغم من اخفاق تلك التجربة فان منظمة الدار البيضاء ساهمت الى حد كبير في تدعيم العلاقات الدولية الافريقية :

فأولاً — تعتبر أول منظمة جمعت بين دول افريقية عربية وأخرى افريقية غير عربية مثبتة بذلك أن التقسيم الذي فرضه الاستعمار ورسخه بكل وسائل الدعاية والترويج ليس الا عملاً استعماريًا قائماً على غير أساس .

ثانياً — أدخلت في القارة الافريقية — كما أسلفنا — مبادئ ثورية جديدة ومنها مبدأ عدم الانحياز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار بكافة الوسائل ، كما عمت مفهوم الاستعمار الجديد وأوجدت الوعي به .

ثالثاً — ساعدت هذه المنظمة على منح الشخصية الدولية للجزائر ، وثبتت أركان هذه الشخصية ودعمتها في المجال الافريقي والمجال الدولي ، بل كانت في موقفها

هذا أكثر تقدما من جامعة الدول العربية التي لم تقبل الجزائر عضوا فيها الا في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٢ بعد أن نالت استقلالها .

الى جانب منظمة الدار البيضاء قامت منظمة افريقية أخرى هي منظمة الاتحاد الافريقي المجاشي ، وقد عرفت باسم « مجموعة برازافيل » وكانت تجمع بين أغلبية الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

وليس هذا مجال استقصاء التغيرات والتطورات التي مرت بها تلك المنظمة ، ولا استقصاء الهيئات المختلفة التي كانت تعمل في اطارها ، ولكن حسبنا أن نذكر بعض خصائص هذه المنظمة وآثارها على العلاقات الدولية الافريقية . ومن ذلك :

أولا — كانت هذه المنظمة قاصرة على الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية وهي بذلك منظمة مغلقة على المستعمرات الافريقية التي استقلت عن فرنسا .

ثانيا — ميثاق المنظمة كان يجيز للدول الاعضاء فيها أن يتحالفوا مع دولة أو مجموعة من الدول غير الافريقية ، وفي ذلك اعتراف صريح بعدم تقييد دول هذه المنظمة بسياسة عدم التحيز وتجنب الاحلاف .

ثالثا — الروابط القائمة بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية تستند أصلا الى النفوذ الفرنسي المشترك بينها ، ومنه تستمد قوتها . وفوق ذلك فان بين كل دولة من الدول الاعضاء في هذه المجموعة وفرنسا اتفاقات ثنائية تجعل للنفوذ الفرنسي سلطانا عليها أقرب الى سلطان الاستعمار الجديد .

ويتبين من دراستنا للمجموعتين الأفريقيتين سالفتي
الذكر أن كثيرا من الدول الأفريقية المستقلة لم تنضم
إلى أي من هاتين المجموعتين ، وكان في مقدمة الدول
الأفريقية العربية التي لم تنضم إلى أي منها ليبيا
وتونس والسودان ، وفي مقدمة الدول الأفريقية غير
العربية التي لم تنضم أيضا إثيوبيا ونيجيريا .

وتكوين كل من المجموعتين والمنافسة بينهما فرض
على الدول الأفريقية تقسيما جديدا إلى جانب التقسيمات
التي خلفها الاستعمار فيها ، فإلى جانب أفريقيـا
الناطقـة بالعربية ، وأفريقيا الناطقة بالفرنسية ،
وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية ، وإلى جانب أفريقيـا
السوداء ، وأفريقيا البيضاء ظهرت أفريقيا الثورية
المثلة في مجموعة الدار البيضاء ، وأفريقيا المعتدلة
المثلة في مجموعة برازافيل والتي رأت في تعاونها مع
فرنسا ضمانا لاستقلالها السياسي ونموها الاقتصادي .

وإذا كانت التقسيمات القديمة التي خلفها الاستعمار
عسيرة الإزالة فإن التقسيم بين أفريقيا الثورية و أفريقيا
المعتدلة أسهل في الإزالة ، لذلك حاولت بعض الدول
الأفريقية أن توفق بين المجموعتين الثورية منهمـسا
والمعتدلة ، وتجلت هذه المحاولة في المؤتمر الذي انعقد
في منروفيـا فيما بين ٨ و ١٢ مايو سنة ١٩٦١ ،
واشترك فيه الاثنـتا عشرة دولة التي تتألف منها مجموعة
برازافيل مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمي إلى أي
مجموعة وهي : نيجيريا ، وإثيوبيا ، وليبيريا ،
وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو ، وانتهى
هذا المؤتمر بإصدار بيان يتضمن إعلان الأسف لعدم

اشترك مجموعة دول الدار البيضاء فيه ، كما يتضمن المبادئ الستة التالية التي يجب أن تكون أساسا للعلاقات الدولية الافريقية مستقبلا ، وهذه المبادئ هي :

١ - المساواة المطلقة في السيادة بين الدول الافريقية .

٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٣ - احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقوقها في الوجود ، وفي تنمية شخصيتها بدون منازع .

٤ - استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها الدول الخارجية .

٥ - اقامة تعاون على نمط افريقي شامل ، واستنكار قيام أى دولة بدور الزعامة على الدول الأخرى .

٦ - الوحدة المنشودة في الوقت الحاضر ليست هي الوحدة السياسية ولكنها وحدة الآمال ، ووحدة التضامن الاجتماعى .

وإذا كان هذا المؤتمر قد حقق هدفه الأول وهو ادخال الدول الافريقية التي لم يسبق لها الانضمام الى أى مجموعة فى الاشتراك فى هذا المؤتمر ، وإذا كان قد نجح كذلك فى تحقيق هدفه الثانى وهو التقريب ومزيد من الاتصال والتعاون بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية فإنه لم يستطع أن يحقق نجاحا فى التوفيق والتقريب

بين افريقيا الثورية و افريقيا المعتدلة ، أى بين مجموعة دول الدار البيضاء ، ومجموعة برازافيل .

وقد أخذت نيجيريا على نفسها أن تسعى لتحقيق هذا الهدف ، وعملت على عقد مؤتمر في مدينة لاجوس عاصمة نيجيريا في بداية يناير سنة ١٩٦٢ للعمل على تصفية ما بين المجموعتين والتقريب بينهما تمهيدا لدماجهما فيما بعد . ولكن دول الدار البيضاء قاطعت هذا المؤتمر في آخر لحظة احتجاجا على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة الى هذا المؤتمر بحجة انها لم تحصل بعد على استقلالها . وعدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة يرجع الى معارضة مجموعة برازافيل الخاضعة للنفوذ الفرنسى ، وكانت تلك المجموعة تتمتع بالأغلبية العددية داخل المؤتمر .

ونرى من ذلك أن الخلاف الاساسى الذى كان بين المجموعتين الافريقيتين وقت ذاك هو موقف كل منهما من حرب التحرير التى كانت دائرة فى الجزائر وعندما انتهت تلك الحرب بموجب اتفاقات ايفيان فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ زالت العقبة التى كانت تقف فى طريق التوفيق بين افريقيا الثورية و افريقيا المعتدلة ، بين افريقيا التى تنادى باستعمال القوة المسلحة فى تحرير القارة ، وتنادى باتباع سياسة عدم الانحياز وبين افريقيا التى ترى أن الاساليب السلمية والمراحل التدريجية خير وسائل تحقيق التحرر ، والتى تطمئن الى الانحياز ، وتميل الى الارتباطات الاجنبية .

وفيما عدا هذا فانها تتفق فى المناداة بمبادئ عامة واحدة لتنظيم العلاقات الدولية الافريقية ، وفى ظل

هذا التقت كل المجموعات السياسية الافريقية في مؤتمر اديس ابابا الذى انعقد في مايو سنة ١٩٦٣ ووضع دستور منظمة الوحدة الافريقية الذى وضع سلسلة من المبادئ العامة لتنظيم العلاقات الدولية الافريقية.

تلك المبادئ العامة يمكن تقسيمها الى مجموعتين احدهما هي التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها ، وثانيتها هي التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية والعالم الخارجى .

اما التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها فهي :

- ١ — مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة .
 - ٢ — مبدأ منع اثاره الفتنة .
 - ٣ — مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة .
 - ٤ — مبدأ فض المنازعات الدولية الافريقية فى نطاق افريقى .
 - ٥ — مبدأ قبول الاقليمية الافريقية فى القسـارة الافريقية .
 - ٦ — مبدأ التعاون الاقتصادى الاجتماعى الافريقى .
- واما المبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية والعالم الخارجى فهي :

- ١ — مبدأ التعاون فى اطار الامم المتحدة .
- ٢ — مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى .
- ٣ — مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

٤ - اتباع سياسة عدم الانحياز .

وسنتناول مدى تأثير تلك المبادئ كلها على العلاقات الدولية الافريقية محاولين تقييم التفاسل بين تلك المبادئ والواقع الافريقى فيما بين مايو سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ التوقيع على ميثاق اديس أبابا واكتوبر سنة ١٩٧٠ وهو التاريخ الذى ينشر فيه هذا الكتاب .

المبحث الثانى

العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها

العلاقات الدولية الافريقية والمساواة :

السمة الاولى للعلاقات الدولية الافريقية هي المساواة الفعلية القائمة بين الدول الافريقية وذلك لان جميع الدول الافريقية تعتبر ، وفقا للمعاير الاقتصادية والمالية التى وضعتها الامم المتحدة ، دولا متخلفة باستثناء جنوب افريقيا . فلا تستطيع دولة افريقية ان تسيطر اقتصاديا على دولة افريقية او مجموعة من الدول الافريقية الاخرى ، ولان جميع الدول الافريقية دول صغيرة او متوسطة وليس من بينها دولة كبرى تستطيع ان تفرض زعامتها على المجتمع الدولى الافريقى كله او بعضه كما فرضت فرنسا مثلا زعامتها على المجتمع الاوروبى عقب الحرب العالمية الاولى ، او كما فرضت الولايات المتحدة زعامتها على المجتمع الدولى الغربى عقب الحرب العالمية الثانية ، او كما فرضت زعامتها على دول أمريكا اللاتينية منذ اكثر من قرن .

وتلك الظاهرة واضحة أيضا داخل منظمة الوحدة
الافريقية حيث أن مبدأ المساواة لا يطبق من الناحية
القانونية أو التنظيمية فحسب ولكن يطبق أيضا من
الناحية الفعلية ، فبعض المنظمات الدولية تنادى بمبدأ
المساواة التامة وتأخذ به من الناحية القانونية ، ولكن
من الناحية الفعلية تكون خاضعة لزعامة دولة واحدة
كما هو الحال مثلا في منظمة حلف وارسو الخاضع
للزعامة السوفيتية ومنظمة حلف الاطلنطي الخاضعة
للزعامة الامريكية .

والواقع أن احتمال ظهور دولة افريقية كبرى تستطيع
القيام بدور قيادى فى القارة الافريقية ، وتستطيع أن
تؤثر فى العلاقات الدولية الافريقية لا يمكن أن يتم الا اذا
أمكن أن تتحد مجموعة من الدول الافريقية ، وتتخلص
من تخلفها فى ظل هذا الاتحاد ، واذا بدا أن هذا بعيد
الاحتمال فهو على كل حال ليس شبيها مستحيلا .
وفى رأى بعض الخبراء أن المساواة الفعلية السائدة
بين الدول الافريقية تسبغ على الاجنماعات الدولية
الافريقية نوعا من الديمقراطية مع أن النظم السياسية
السائدة فى البلاد الافريقية هى فى مجموعها نظم
شمولية لا تقبل المناقشة أو المعارضة .

وفى رأى بعض آخر من الخبراء أن المساواة الفعلية
القائمة بين الدول الافريقية تحول دون قيام أى وحدة
افريقية قومية كانت أو قارية لان الوحدات فى حاجة
الى دول قيادية تتزعم حركة الوحدة ، فمثلا بروسيا
فى ألمانيا وبيمونت فى ايطاليا كانت كل منهما هى
الدولة القيادية التى حققت الوحدة فى ألمانيا ، وفى
ايطاليا فى منتصف القرن الماضى . وعدم وجود

دولة قيادية بين دول أمريكا الوسطى الخمس يعتبر
السبب الأكبر في عدم قيام وحدة بين هذه الدول حتى
الآن على الرغم من التجارب الوحدوية المتعددة التي
قامت هناك .

العلاقات الدولية الافريقية ومبدأ منع إثارة الفتنة :

الشيء الذي يميز الوضع العسكري والاستراتيجي
لاغلب الدول الافريقية هو اتساع رقعتها الاقليمية مع
اختلاف طبيعة تربتها ، فقد تكون جامعة بين الصحراء
والغابات والجبال مع عدم وجود طرق للمواصلات
تسهل ارتباط هذه الاجزاء ببعضها . واذا اضيف الى
ذلك التخلف السائد في الدول الافريقية يتضح لنا سبب
عدم قدرة الدول الافريقية على الاعتماد على قوتها
العسكرية باستثناء دول قليلة جدا . ويترتب على ذلك
انها لا تستطيع تحقيق سياستها الخارجية استنادا الى
قوتها العسكرية ، فاذا كان من سياستها الخارجية ان
تتسع اقليميا على حساب دولة أخرى ، أو تريد تغيير
نظام الحكم في دولة أخرى لانه يهدد نظامها السياسي
فانها لا تستطيع تحقيق ذلك بقوتها العسكرية بل قد
لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بهذه القوة . لذلك نجد
اغلب الدول الافريقية تلجأ الى حرب العصابات ، أو
الى بث الفتنة داخل الدول الاخرى ، أو تشجيع
الحركات الانفصالية استنادا الى الاوضاع القبلية
الشائعة في افريقيا ، واحيانا تعتمد الى مرتزقة من
الاجانب ، أو الى تشجيع الاغتيال السياسي .

ورؤساء الدول الافريقية الذين اجتمعوا في اديس
ابابا كان هذا كله ماثلاً في أذهانهم ، ويدركونه تماماً ،

ولا سيما أن أعمال الاغتيال السياسي يكون خطرهما في المجتمع الافريقى أشد مما هو في جهات يكون فيها الجهاز الحكومى مستقلا عن شخص رئيس الدولة ، ولهذا لم يفتهم أن يسجلوا ذلك في الميثاق ، ولكنهم لم يتفقوا على مبدأ عدم الاعتراف بأى حكومة افريقية تقوم على انقراض مقتل رئيس الدولة ، أو نتيجة لانقلاب عسكري مثلما حاولت نظرية توبار (١) من قبل أن تحد من حدوث الانقلابات في أمريكا الوسطى .

والواقع أن نظرية توبار قد طبقت على دولة توجو إذ لم تدع للاشتراك في مؤتمر أديس أبابا لان الحكومة التى كانت قائمة وصلت الى الحكم على اثر اغتيال الرئيس سلفانوس أوليمبيو .

ولم تكثف الدول الافريقية بتسجيل هذا المبدأ في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ولكنها في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد في أكرا في اكتوبر سنة ١٩٦٥ أصدرت القرار ٢٧ الذى وضع لأول مرة قواعد عامة لمنع اثاره الفتنة من قبل دولة افريقية في

(١) في خطاب بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وضع توبار وزير خارجية اكوادور أسس مبدأ جديد يقضى بعدم الاعتراف بحكومة جديدة تصل الى الحكم عن طريق القوة . ولقد سجلت هذه النظرية في اتفاقيتين دوليتين لم يعد معمولاً بهما الآن . الاولى اتفاقية واشنطن سنة ١٩٠٧ التى صدق عليها خمس من جمهوريات أمريكا الوسطى ، والثانية اتفاقية واشنطن سنة ١٩٢٣ التى أبرمتها الدول السابقة على الاساس ذاته . وقد ورد ذكر نظرية توبار مرة أخرى في قرار اتخذته اللجنة الأمريكية للدفاع السياسى في منتيديو في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣

اقليم دولة افريقية أخرى ، كما تضمن القرار القواعد الخاصة بمعاملة اللاجئين السياسيين الذين يفرون من دولة افريقية الى دولة افريقية أخرى ، ويوضح هذا القرار أيضا أن اثاره الفتنة عمل مشروع اذا ما كان فقط وسيلة من وسائل تصفية الاستعمار في اقليم دولة افريقية تحاول الخلاص من استعمار اجنبي ، مثل موزمبيق أو روديسيا ، ولكنه يعتبر عملا غير مشروع اذا كان موجها من دولة افريقية مستقلة ضد دولة افريقية مستقلة أخرى .

وهذا المبدأ الجديد الذي اتفقت عليه جميع الدول الافريقية في مؤتمر أديس أبابا وفي مؤتمر أكرا لم يحدث نتائج ايجابية فاستمرت الفتنة والاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية ، ونحسب أنها ستستمر مادامت النظم السياسية في البلاد الافريقية نظما شمولية أو دكتاتورية ، لا تقبل أي معارضة لتصرفاتها فيكون المعارضون مضطرين الى اللجوء الى الدول المجاورة ومن هناك يحاولون بث الفتنة أو التحريض على الاغتيال لتحقيق مآربهم . ومن أسباب استمرار هذه الحال وجود النظام القبائلي في معظم الدول الافريقية، وتوزع القبيلة الواحدة منها بين أكثر من دولة مما يشجع على الحركات الانفصالية .

واذا كان انتصار حكومة لاجوس على ثوار بيافرا بعد حرب أهلية دامية يعتبر انتصارا لمبدأ منع اثاره الفتنة فإن هذا الانتصار لن يكون وحده سببا في القضاء على الفتنة والتدخل في الشئون الداخلية للدول الافريقية الاخرى .

العلاقات الدولية الافريقية واحترام الحدود السياسية القائمة :

ان الحدود السياسية التى تفصل بين الدول الافريقية وبعضها قد رسمها الاستعمار دون نظر الى المقتضيات الاقتصادية أو الجغرافية أو الاجتماعية أو القبلية لهذه الدول . فهل تبقى هذه الحدود كما رسمها الاستعمار من قبل أم يحسن إعادة النظر فيها في ظل الاستقلال الذى ظفرت به هذه الدول ؟

ومن الواضح أن التيار الذى ساد مؤتمر أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ كان يرمى الى بقاء الحدود على ما هى عليه دون أى تغيير ، وقد عبر عن ذلك رئيس جمهورية مالي حين قال : « يجب أن نتنازل عن أى مطالب اقليمية اذا اردنا الا ندخل في افريقيا ما يمكن وصفه بأنه استعمار أسود » ثم أضاف الى ذلك رئيس جمهورية مدغشقر قوله : « لم يعد من الممكن بعد أن نلجأ الى معايير جنسية أو دينية أو لغوية لتغيير الحدود بين الأمم . . . لاننا اذا فعلنا ذلك . . . فسوف تزول بعض الدول الافريقية القائمة الان من الخريطة » .

وهذه الأقوال ليست في الواقع الا تأكيدا بصور مختلفة لمبدأ سبق أن وضعه وطبقه فقهاء أمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن من الزمان ، وهو مبدأ « أوتى بوسيتيدس » *Uti Positidis Juris* الذى يقضى بأن الحدود التى تفصل بين دول أمريكا اللاتينية يجب أن تطابق التقسيمات الادارية التى وضعتها الامبراطورية الاسبانية الاستعمارية القديمة ، ويجب الا يتم فيها أى تعديل .

وقد سجل هذا المبدأ مرة أخرى في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقد في القاهرة في دورته الاولى فيما بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ فقد صدر قرار رقم ١٦ يجعل مبدأ قدسية الحدود الافريقية وعدم المساس بها ايا كانت مبدأ أساسيا يحكم العلاقات الدولية .

هذا ، وان كانت بعض الدول قد اعترضت على هذا المبدأ وفي مقدمتها الصومال والمغرب فإنه قد سجل وصدقت عليه أغلبية الدول الافريقية ، واحترم بالفعل فيما بين سنة ١٩٦٣ و سنة ١٩٧٠ ، وكان عاملا هاما في استتباب العلاقات الدولية الافريقية . هذا وأكثر من مسئول افريقى وفي مقدمتهم الرئيس السابق نكروما قد سجلوا أنه لا يوجد حل حقيقى لمشكلة الحدود الافريقية الا عن طريق تذويب تلك الحدود في ظل اقامة الاتحادات والوحيدات الكبرى وبخاصة بين الدول ذات الحدود المشتركة المتنازع عليها . وعلى سبيل المثال فان خير وسيلة لانهاء الخلاف على الحدود بين اثيوبيا والصومال وكينيا هي ان تتخذ تلك الدول في شكل اتحادى ما .

وعلى الرغم من اتفاق غالبية الدول الافريقية على مبدأ قدسية الحدود فإنه من المنتظر وقوع خلافات جديدة بين بعض الدول الافريقية لان الحدود بينها لا تتمشى مع المقتضيات الاقتصادية أو القبائلية أو غيرها .

مبدأ فض المنازعات الدولية الافريقية في النطاق الافريقى (١) :

نص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، كما نص على انشاء لجنة « الوساطة والتوفيق والتحكيم » لتكون بمثابة الجهاز القضائى لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق الافريقى على أن شروط العمل فى هذه اللجنة يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات الافريقية . وقد اُنشئت بالفعل لجنة لوضع هذا البروتوكول ، ووافق مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية حين اجتماعه بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ على هذا البروتوكول ، واصبح جزءا من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ولكن تشكيل اللجنة تأخر ، ولم تجتمع الا فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ لوضع نظامها الداخلى ، وكان هذا هو اجتماعها الاول والاخير . واختلفت الدول الافريقية حول مستقبل هذا الجهاز فبعض منها يحبذ الغاءه ، ولو كان هذا الالغاء يتطلب تعديل ميثاق المنظمة ، وبعض آخر يقترح تحويله من جهاز شبه قضائى الى جهاز استشارى يتولى الابحاث الفقهية ، وتقديم الفتاوى حين يطلب منه ذلك .

واخفاق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لا يعنى أن منظمة الوحدة الافريقية قد أخفقت فى تسوية المنازعات التى وقعت بين الدول الافريقية وبعضها فعندما وقع

(١) انظر تفصيل تلك الدراسة فى الفصل الثانى فى هذا الكتاب .

الخلافا بين الجزائر والمغرب فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ تدخلت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية فى امر تسوية هذا الخلافا ولم تنجح الجامعة فى هذه المهمة ولكن نجحت منظمة الوحدة الافريقية ، وعقد مؤتمر بمدينة باماكو فيها بين ٢٩ و ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٣ اشترك فيه رؤساء الدول اطراف النزاع (الجزائر والمغرب) ومعهم رؤساء دول اثيوبيا ومالى ، وقررت تلك اللجنة الرباعية ايقاف تبادل اطلاق النار وانشاء لجنة عسكرية مختلطة تتولى انشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين المتنازعتين ، ثم عقد مجلس وزراء الدول الافريقية دورة غير عادية فى اديس ابابا فيما بين ١٥ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ واصدر القرار غير العادى رقم ١ وبموجبه انشئت لجنة خاصة مكونة من سبع دول افريقية مهمتها التحقيق فى اسباب الخلافا . والذى يعنينا بهذا الصدد هو ان القرار السالف الذكر قد وضع مبدأ هاماً هو ان الخلافات التى تقع بين الدول الافريقية يجب تسويتها على نطاق افريقى محض ، ويستند هذا القرار فى حقيقة امره الى ميثاق الامم المتحدة الذى ذكر فى مادته الثانية والخمسين انه يستحسن حل المنازعات المحلية عن طريق المنظمات الاقليمية ، بل ان الفقرة الثالثة من المادة نفسها اضافت قولها : « على مجلس الامن ان يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية ، او بواسطة تلك الوكالات الاقليمية . . . » .

وقد تدخل مجلس منظمة الوحدة الافريقية أيضا في تسوية المنازعات التي وقعت بين الصومال واثيوبيا ، وبين الصومال وكينيا وأصدرت عدة قرارات تستند كلها الى مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية في النطاق الافريقي .

ونستطيع أن نقول أن الدول الافريقية أن لم تكن قد نجحت في تسوية كل منازعاتها فإنها نجحت في تثبيت مبدأ فض المنازعات الافريقية على النطاق الافريقي ، ولا شك أن هذا كان له أثر في العلاقات الدولية الافريقية ، وفي إبعاد الدول الأجنبية عن التدخل في الشؤون الافريقية باسم العمل على تسوية المنازعات .

والحرب الأهلية التي دارت في فيجيريا ، والتي تلقى فيها كل من طرفي النزاع المسلح مساعدات ومعدات عسكرية من الخارج ومع هذا كله فإن المساعي التي بذلت لتسوية الخلاف وإنهاء الحرب كانت تدور على النطاق الافريقي المحض داخل إطار منظمة الوحدة الافريقية .

العلاقات الدولية الافريقية الدولية بين الإقليمية والقارية :

هل تستقر العلاقات الدولية الافريقية في إطار منظمة دولية قارية واحدة ، أم أنها لا تستقر إلا عن طريق عدة منظمات إقليمية جزئية تقوم إلى جانب المنظمة الدولية القارية ؟

وإذا قامت تلك المنظمات الإقليمية الجزئية فكيف يتم تنظيم خضوعها للمنظمة القارية ؟ وكيف يمكن

تفادى الازدواج في العمل مما قد ينشأ عن احتكاك بعض هذه المنظمات ببعض الآخر ؟

ان الدول المجتمعة في مؤتمر اديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ قد اختلفت بصدد هذه القضية الخطيرة ، فقد تمسكت الدول الافريقية المنتمة الى مجموعة افريقيا الثورية بضرورة الغاء جميع المنظمات الاقليمية بها فيها منظمة الدار البيضاء ، ومنظمات مجموعة برازافيل ولا سيما ان هذه خاضعة للاستعمار الفرنسي الجديد . اما الدول المنتمة الى مجموعة برازافيل قد دافعت عن وجود هذه المنظمات الاقليمية .

وقد دافع الرئيس ليوبولد سنجور عن مبدأ الاقليمية الافريقية من حيث هو وذلك في قوله : « دعونا اخيرا نقول ان الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول يجب علينا ان نعترف بهذه الاختلافات التي يكمل بعضها بعضا بل يجب علينا ان نعمل على تنظيمها في شكل اتحادات اقليمية » .

ودافع رئيس الجمهورية التونسية عن الاقليمية حين قال : « سوف تؤدي الاتفاقات الاقليمية دورا هاما في تطوير افريقيا » .

ورغم تعدد مصادر التأييد للاقليمية لم يتخذ مؤتمر اديس أبابا قرارا واضحا بشأنها ، ولم يصدر هذا القرار الا حين انعقد مجلس وزراء الدول الافريقية في اول دورة عادية له في أغسطس سنة ١٩٦٣ بمدينة داكار ، واعترف بالاقليمية مؤكدا انها تتمشى مع القارية الافريقية ، وانها مكملة لها ، وتساعد على بلورتها .

ولم يكتف هذا القرار بتسجيل أهمية الإقليمية بل وضع قواعد عامة لاختصاص المنظمات الإقليمية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ومن هذه القواعد :

١ - يجب أن تقوم التجمعات الإقليمية على حقائق جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الدول التي تتعاون في إطار تلك المنظمات الإقليمية .

٢ - التنظيمات الإقليمية التي ستقام بين الدول الإفريقية يجب أن تعلن رسميا خضوعها لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

٣ - يجب على المنظمات الإفريقية أن تودع نسخة من نظامها الأساسي لدى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية .

٤ - على منظمة الوحدة الإفريقية أن تحت على التداخل والترابط بين مختلف المنظمات الإقليمية الإفريقية ، وقد وردت هذه القاعدة في القرارين : ٩/١٢٥ و ٩/١٣٣ الصادرين في سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وفي ظل هذا الوضع كثرت التنظيمات الإقليمية في افريقيا .

وتجربة السنوات السبع التي مرت قد أثبتت أن العلاقات الدولية الإفريقية في حاجة الى المنظمات الدولية الإقليمية الى جانب المنظمة القارية المثلة في منظمة الوحدة الإفريقية كما أثبتت أيضا أنه لا تناقض بين المنظمات الإقليمية الجزئية والمنظمة القارية .

العلاقات الدولية الافريقية والتعاون الاقتصادى والاجتماعى :

كما ذكرنا فى بداية هذه الدراسة فان القياس المشترك الاكبر بين جميع الدول الافريقية — باستثناء جمهورية جنوب افريقيا العنصرية — هو التخلف . لذلك كان من الطبيعى ان تحاول ان تتعاون فيما بينها فى سبيل التخلص من هذا التخلف .

وقد اهتمت الدول الافريقية بقضية مكافحة التخلف على مستويين هما المستوى القارى ، والمستوى الاقليمى .

فعلى المستوى القارى انشأت منظمة الوحدة الافريقية اللجنة الاقتصادية التى اجتمعت مرتين اولاهما كانت فى النصف الاول من ديسمبر سنة ١٩٦٤ فى مدينة نيامى عاصمة النيجر ، والمرة الثانية فى القاهرة بين ١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ ، ومن ذلك التاريخ لم تجتمع حتى اليوم على الرغم من ان نظامها الداخلى يقضى بان تجتمع مرة على الاقل فى كل عام . وذلك مما يفهم منه ان منظمة الوحدة الافريقية قد اخفقت فى توثيق وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الافريقية .

الا ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، والتى مقرها مدينة اديس ابابا استطاعت ان توفق فى هذا السبيل ، وان تساعد على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية .

أما على المستوى الاقليمى فقد انشئت عدة منظمات

اقليلية وفنية ترمى الى تنشيط العلاقات الاقتصادية الدولية ومنها منظمة نهر السنغال التي تشترك فيها كل من غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال والتي تتعاون في سبيل استغلال مياه هذا النهر ، ومنها منظمة نهر النيجر التي قامت في ٢٣ اكتوبر ١٩٦٣ والتي تجمع بين تسع دول تطل على هذا النهر ومنها الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى الذي تألف في ديسمبر سنة ١٩٦٤ ويجمع الكمرون ، والكونغو (برازافيل) وجابون ، وافريقيا الوسطى ، وتشاد . ومنها منظمة افريقيا الشرقية التي تعتبر امتدادا لمجلس خدمات افريقيا الشرقية وتجمع بين كينيا وتنزانيا وأوغنده ، ومنها منظمة الاوكام التي سبقت الإشارة اليها والتي تجمع بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

ونلاحظ على التعاون الاقتصادي الاقليمي :

١ - أغلب المنظمات والتجمعات الاقليمية التي قامت في افريقيا ، واستطاعت أن تعيش وأن تعمل هي التي ربطت بين دول كان بعضها مرتبطا ببعض الآخر اثناء فترة الاستعمار . فمنظمة نهر السنغال كانت موجودة من قبل في شكل جهاز اداري فني تابع للسلطات الاستعمارية الفرنسية ، والوحدة التي قامت بين دول افريقيا الشرقية الثلاث تعتبر امتدادا لمجلس الخدمات الذي وضعه الاستعمار البريطاني خلال حكمه لهذه المنطقة .

٢ - هذه المنظمات الاقليمية تعيش وتعمل الان بمعونة ومساعدة الدول الاجنبية فبدون الرعاية الفرنسية تنهار بلا ريب كل المنظمات الاقليمية التي تربط بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وبدون

المعونة البريطانية لا يستطيع التجمع القسائم بين أوغندا وكينيا وتنزانيا أن يتخطى ما يعترض سبيله من عقبات .

٣ - هذه المنظمات الإقليمية أصبحت وسيلة من وسائل نيل مزيد من المساعدات الخارجية من الدول الأجنبية ومن المنظمات الدولية فالدولة الإفريقية تستطيع أن تحصل على المساعدة باسمها ، ثم باسم المنظمة الفنية أو الإقليمية التي تنتمي إليها .

المبحث الثالث

العلاقات بين الدول الإفريقية والدول الأجنبية

العلاقات الدولية الإفريقية والأمم المتحدة :

الأمم المتحدة - بلا ريب - أهم المنظمات الدولية التي أثرت أكبر تأثير على العلاقات الدولية الإفريقية ، كما أن العلاقات الدولية الإفريقية بدورها كان لها أثر كبير على الأمم المتحدة . ولسنا هنا بصدد بيان مدى تأثير الأمم المتحدة في تحرير البلاد الإفريقية سواء أكان ذلك عن طريق نظام الوصاية أو عن طريق لجنة المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضع للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك لأننا نعنى في هذه الدراسة بالعلاقات الدولية الإفريقية بعد الاستقلال .

وكما أشرنا من قبل لم يكن في الأمم المتحدة عند تكوينها الا ثلاث دول إفريقية ، وظل العدد يرتفع

تدرجيا حتى لقد انضم اليها سنة ١٩٦٠ ست عشرة دولة افريقية دفعة واحدة ، واستمر هذا الازدياد حتى وصل الى ٣٢ دولة في بداية سنة ١٩٦٧ ثم أصبح اليوم ٣٥ دولة من ١٢٦ دولة هي مجموع الدول الاعضاء في المنظمة كلها ، وهذه نسبة كبيرة لا يستهان بها اذ انها تستطيع باتضمام بعض أصوات الدول الآسيوية اليها ، أو بعض أصوات دول أمريكا اللاتينية أن تحقق أغلبية تتجاوز الثلث مما يمكنها من أن تحول دون إصدار أي قرار من القرارات الهامة التي تتطلب إحرار أغلبية الثلثين من الأصوات . وبمعنى آخر فإن الدول الإفريقية مضافا اليها الدول العربية تتمتع — اذا اتحدت أصواتها — بحق الفيتو في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومع أن إفريقيا مضافا اليها العالم العربي تتمتع بنحو ثلث مقاعد الجمعية العامة للأمم المتحدة فإن عدد سكان هذه الدول لا يمثلون إلا نحو ١٠ ٪ من سكان العالم . ومعنى ذلك أن الدول الإفريقية تتمتع في الأمم المتحدة بقوة أكثر من قوتها الحقيقية وهذه ميزة يجب أن تستفيد منها . وقد استفادت من ذلك عندما استطاعت تعديل ميثاق الأمم المتحدة لزيادة عدد أعضاء الدول في مجلس الأمن من أحد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا ، وترتب على أن تمثل إفريقيا في مجلس الأمن كان مقعدا واحدا من أحد عشر مقعدا فصار ثلاثة مقاعد من خمسة عشر مقعدا . أما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد زاد عدد المقاعد عامة بعد تعديل الميثاق من ١٨ الى ٢٧ مقعدا ، وكانت الدول الإفريقية هي الأكثر استفادة من هذه الزيادة .

وكان من نتائج الوجود الافريقى فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية زيادة اهتمام المنظمات الدولية بالمشاكل الافريقية ومزيد من المساعدات المالية والمعونة الفنية كما استطاعت الدول الافريقية ان تحمل الامم المتحدة على زيادة الضغط الدبلوماسى على الدول الاستعمارية التى ماتزال لها مستعمرات فى افريقيا ، وعلى حكومات الاقليات البيضاء التى تقوم على التمييز العنصرى ، وان كانت قد فشلت فى حمل الامم المتحدة على فرض عقوبات عسكرية على هذه الدول .

ومما يجدر ان نشير اليه هو التعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، وقد تجلّى هذا التعاون فى الدعوة التى وجهتها الامم المتحدة الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ليشترك فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة كمراقب ، وسبق ان وجهت مثل هذه الدعوة للامين العام لمنظمة الوحدة الامريكية ، والامين العام لمنظمة جامعة الدول العربية .

وقد اشترك الامين العام للامم المتحدة اكثر من مرة فى مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومن هذا كله يتبين مدى تأثير الامم المتحدة بالدول الافريقية ، ومدى تأثير الدول الافريقية بالامم المتحدة .

العلاقات الدولية الافريقية ومكافحة الاستعمار التقليدى :

مبدأ مكافحة الاستعمار فى افريقيا وضرورة تصفيته قد ورد فى جميع المواثيق الدولية الافريقية ، وفى جميع

المتصريحات التي أدلى بها رؤساء الدول الأفريقية ،
ولا نبالغ حين نقول أن مكافحة الاستعمار التقليدي
ومكافحة التمييز العنصري يعتبر كل منهما الهدف
المشترك بين الدول الأفريقية بدون استثناء .

وفي مؤتمر أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ ورد مبدأ
مكافحة الاستعمار أكثر من مرة في ميثاق المنظمة الجديدة
كما اتفق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على برنامج
مفصل لمحاربة هذا الاستعمار ، وقد نص في هذا البرنامج
على نوعين من الوسائل لتحقيق تصفية الاستعمار أولهما
هو الوسائل السلمية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية
مع الدول الاستعمارية ، والعمل المشترك ضدها داخل
المنظمات الدولية ، وقطع العلاقات الاقتصادية معها ،
ومعنى هذا منع استيراد أو تصدير السلع إلى جنوب
أفريقيا والبرتغال وروديسيا ، ويتضمن إغلاق الموانئ
والمطارات الأفريقية في وجه سفن وطائرات تلك الدول .

وأغلبية الدول الأفريقية قد طبقت بالفعل هذا
البرنامج ، إلا أن أقلية من الدول الأفريقية ما زالت
تتعامل سرا أو علنا مع حكومات الاقليات البيضاء أو مع
الاستعمار البرتغالي .

وفي رأي كثير من المتابعين للشئون الأفريقية أن
تلك المقاطعة وتلك العقوبات الاقتصادية لم تحقق
الهدف المنشود منها .

أما النوع الثاني من الوسائل التي وضعها برنامج
مكافحة الاستعمار فهو الوسائل القهرية والعسكرية ،
وقد أنشئ لها جهاز خاص سمي « لجنة التحرير »
ومقرها مدينة دار السلام ، وكانت هذه اللجنة مكونة

من تسع دول أعضاء فيها ، وابتداء من أكتوبر سنة ١٩٦٥ ارتفع عدد الدول الاعضاء فيها الى احدى عشرة دولة ، ومهمة هذه اللجنة تنسيق العمل العسكرى ، وتنشيط حروب التحرر في البلاد التى ما زالت خاضعة للاستعمار والتمييز العنصرى .

ولجنة التحرير لم تحقق اهدافها ، ولهذا أعيد النظر فى سياستها أكثر من مرة دون الوصول الى نتائج محددة ، والاتجاه الاخير الذى اتضح فى الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد فى آخر فبراير سنة ١٩٧٠ بأديس أبابا هو احياء لجنة الدفاع (وهى احدى اللجان المتخصصة التابعة للمنظمة ولم تجتمع الا مرتين منذ قيامها مع أن المفروض أنها تجتمع مرة على الاقل فى كل عام) .

وأزمة حروب التحرر فى افريقيا ترجع الى عدة عوامل منها :

أولاً : الانشغالات المستمرة بين حركات التحرير المختلفة ، واختلاف لجنة التحرير فى تسوية هذه الخلافات .

ثانياً : قلة المساعدات المالية والعسكرية التى تقدمها الدولة الافريقية الى المقاومة المسلحة ، كأن الدول حديثة الاستقلال قد نسيت المرارة التى ذاقتها من الاستعمار وهى لهذا تتوانى فى تقديم المعونات الى شقيقاتها التى ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار .

ثالثا : لا شك أن الحرب الاهلية التي دارت في نيجيريا ، والهزيمة التي منيت بها الدول العربية في يونية سنة ١٩٦٧ كل منها قلل من اهتمام هذه الدول بمساعدة حركات التحرر في جنوب القارة الافريقية . ومما يدعو الى الالم أن الدول الاستعمارية والعنصرية قد ازدادت قدرتها العسكرية في حين ضعفت قدرة الدول الافريقية في مكافحة الاستعمار التقليدى ، وكنا نتمنى أن يكون العكس هو الواقع .

العلاقات الدولية الافريقية ومكافحة الاستعمار الجديد :

إذا كان مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى الذى من أسوأ نتائجه التفرقة العنصرية ، ظاهرة واضحة لا تحتاج الى شرح فإن مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد ظاهرة جديدة تحتاج الى الشرح والايضاح ، لأن الاستعمار الجديد مفهوم مبهم يحتاج الى تعريف وتوضيح . فما هو المقصود بالاستعمار الجديد الذى ورد فى المواثيق التى أصدرتها دول افريقيا الثورية ، والذى سجل أخيرا فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ؟

ان هذا الاستعمار الجديد لم يقدم له حتى الان تعريف قاطع ومتفق عليه بين جميع الدول الافريقية ، ولم يوضع بعد برنامج تفصيلى لمكافحته على نحو ما اتبع فى مكافحة الاستعمار القديم . وسنعرض موجزا لاختلاف الآراء التى قدمت للتعريف به فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

العلاقات الدولية الافريقية

وسياسة عدم الانحياز :

وقع الاختيار على مدينة لوساكا في شهر أبريل سنة ١٩٧٠ حين انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز لتكون مقرا لمؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز المزمع عقده في شهر سبتمبر المقبل . واختيار هذه المدينة دليل جديد على مدى تأثير الدول الافريقية في تلك السياسة ، ومدى تأثير تلك السياسة في العلاقات الدولية الافريقية .

وقد سبق أن أشرنا الى أنه قد كان من أسباب الخلاف بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة أن الأولى كانت تتهمسك بسياسة عدم الانحياز ، والثانية كانت مطمئنة الى سياسة الانحياز . وفي مؤتمر أديس أبابا كانت مجموعة كبيرة من الدول الافريقية تعتبر منحازة بسبب ارتباطاتها مع انجلترا ، أو فرنسا أو الولايات المتحدة . ومع كل هذا كان التيار الغالب الذي ساد المؤتمر متجها نحو تأييد سياسة عدم الانحياز ، والسعى لجعلها ركنا من أركان السياسة الخارجية المشتركة بين الدول الافريقية ، وقد قال رئيس جمهورية الكونغو (كينشاسا) حينئذ « أن سياسة عدم الانحياز هي سياسة أفريقية محضة » ثم قال أيضا « أن تلك السياسة تتطلب أمرين أولهما تصفية القواعد العسكرية الأجنبية القائمة في الوطن الافريقي ، وثانيهما إلغاء الأحلاف العسكرية التي قد تربط الدول الافريقية بالدول الأجنبية » .

أما رئيس جمهورية مالي فقد قال : « لا تستطيع أفريقيا أن تجد الخلاص إلا عن طريق التطبيق اليومي الأمين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين » .

وقد أكد الدكتور نكروما هذه الفكرة نفسها إذ قال « ان سياسة عدم الانحياز وحدها هي التي قد تنقذ أفريقيا من الحرب الباردة ... » .

وبالرغم من تسجيل مبدأ عدم الانحياز في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فإن بعض الدول الأفريقية قد بادرت في أعقاب المؤتمر فأعلنت أن سياسة عدم الانحياز التي سجلت في متن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لا تخرج عن كونها توجيهها سياسيا ، أو توصية غير ملزمة . . ولكن في الدورة العادية الثانية لمجلس الوزراء التي عقدت في فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة لاجوس صدر القرار ١٢ / ٢ الذي يعتبر بحق تفسيرا لأحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتي جعلت من سياسة عدم الانحياز ركنا من أركان العلاقات السياسية الدولية بين الدول الأفريقية والدول غير الأفريقية .

ويستخلص من مدلول هذا القرار أن سياسة عدم الانحياز في أفريقيا يرمى الى تحقيق أهداف من أهمها :
١ - تدعيم التضامن الأفريقي وتقويته لأن اتباع سياسة خارجية مشتركة بين جميع الدول الأفريقية من شأنه اقلال احتمال وقوع منازعات فيما بينها وبين بعضها ، وهذا من شأنه تدعيم التضامن وتوثيقه .

٢ - أن الدول الافريقية باختيارها لنفسها ألا تنحاز الى المعسكر الشيوعى أو الى المعسكر الغربى فانها تساهم فى العمل على استتباب السلام العالمى، لانها حين تخرج نفسها من مجال التطاحن بين هذين المعسكرين تعمل على أن يتقاربا ، وأن يتعايشا وفى هذا خدمة للسلام والامن الدوليين .

٣ - اتباع سياسة عدم الانحياز يساعد على تدعيم الشخصية الافريقية ، وعلى جعل افريقيا ذات مكانة خاصة فى المجتمع الدولى .

٤ - اتباع سياسة عدم الانحياز يساعد افريقيا على التخلص من الاستعمار بجميع صوره ، ويمكنها من أن تنال المساعدات من كلا المعسكرين بدلا من أن تنالها من معسكر واحد اذا ما انحازت اليه .

وكان لهذا القرار اثر كبير فى توضيح ابعاد سياسة عدم الانحياز بالنسبة للدول الافريقية . ولكن مؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانحياز الذى عقد بالقاهرة فيما بين ٥ و ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ كان له تأثير جديد فى توضيح ابعاد سياسة عدم الانحياز ، لان جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية قد اشتركت فى هذا المؤتمر ، كما اشترك فيه أيضا الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بصفته مراقبا ، لذلك فان المناقشات التى دارت فيه ، والقرارات التى اتخذها بالاجماع كان لها أكبر الاثر فى السياسات الخارجية للدول الافريقية ، وفى توضيح خصائص هذا الحياض الافريقى ، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى :

١ - عدم الانحياز الافريقى لم يوضع بالنسبة للحرب الباردة فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة للمنازعات الدولية التى قد تقع بين بعض الدول المنتمىة الى العالم الثالث . فعدم الانحياز الافريقى يظهر بوضوح فى الخلاف الذى وقع بين الهند والصين ، أو بين أندونيسيا وماليزيا . فلقد حاول مندوب الهند جاهدا فى مؤتمر القاهرة أن ينال تأييد الدول الافريقية فى الخلاف القائم بين بلاده وبين الصين وعبثا حاول يومئذ الدكتور سوكارنو أيضا أن يحصل لبلاده على تأييد الدول غير المنحازة فى المجابهة التى كانت على أشدها وقتئذ بين بلاده وبين ماليزيا ، ولكن أصرت الدول الافريقية على أن تقف موقف عدم الانحياز الى أى من الجانبين فى كلتا المشكلتين .

٢ - عدم الانحياز لا يعنى الحياد فى جروب التحرر الدائرة بين الدول الاستعمارية والبلاد الواقعة تحت نير الاستعمار ، بل يتطلب الانحياز المطلق الى جانب الذين يكافحون فى سبيل الخلاص من الاستعمار ، ولو كان هؤلاء المكافحون خارج القارة الافريقية .

٣ - سياسة عدم الانحياز تقضى بمساندة المكافحين للتمييز العنصرى حيثما وجدوا ، لان الدول الافريقية ذاقَت مرارة هذا التمييز وما زال بعض أبنائها يعانون منه .

٤ - سياسة عدم الانحياز لا تعنى أن الدولة الافريقية التى تأخذ بها يجب أن تختار نظاما سياسيا واجتماعيا بعيدا عن النظام الشيوعى ، أو النظام الرأسمالى ولكن لها أن تختار ما تشاء من النظم

السياسية والاجتماعية على أن تلتزم في سياستها الخارجية بعدم الانحياز ، فمثلا اذا اختارت لنفسها النظام الماركسي فليس هذا معناه أنها قد انحازت الى المعسكر الشيوعي ما دامت لم ترتبط به عسكريا أو سياسيا ، واذا اختارت النظام الرأسمالي فليس معنى هذا أنها قد انحازت الى المعسكر الغربي ما دامت أيضا لم ترتبط به عسكريا أو سياسيا .

وعلى الرغم من كل هذه التوضيحات فان سياسة عدم الانحياز لم تتمكن من توحيد السياسات الخارجية للدول الافريقية لصعوبات اعترضت سبيل هذا التوحيد ، ومنها :

١ - الدول الافريقية في مجموعها متخلفة وفقيرة وصغيرة وذلك يجعلها في حاجة الى معونات ومساعدات من الدول الأجنبية ، ويجعلها تضطر أحيانا الى أن تنحاز الى هذه الدول أمام ضغط هذه العوامل .

٢ - منظمة الوحدة الافريقية لم تستطع حتى اليوم أن تضع أسسا لقيام ضمان جماعي عسكري أفريقي يساعد الدول الافريقية على الاستغناء عن الحماية العسكرية الصادرة من دول أجنبية عن القارة ، فكثير من الدول الافريقية تصر على بقاء القواعد العسكرية الأجنبية في اقليمها لأنها ترى أن ذلك يساعد على الاحتفاظ بالنظام السياسي القائم فيها ، كما يساعد على عدم تدخل أى دولة أفريقية أو غير أفريقية في شئونها الداخلية .

٣ - سياسة عدم الانحياز لا تستتب الا اذا كانت

الكتل العسكرية المتناهضة تجد لها مصلحة في قيام مجموعة دولية غير منحازة ، والدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ليس لاي منها مصلحة في أن تستمر أفريقيا ملتزمة سياسة عدم الانحياز نظرا لما لكل منها من أمل في أن تنحاز اليه يوما ما . يضاف الى ذلك أن الدول الاستعمارية التي كانت تسيطر على البلاد الافريقية كفرنسا وبلجيكا وانجلترا ما زالت تعمل جاهدة في سبيل الاحتفاظ بنفوذها داخل هذه القارة فهي تعرقل سياسة عدم الانحياز الافريقي .

وايا كان الامر فان سياسة عدم الانحياز ساعدت أفريقيا حتى اليوم في ابعادها عن الحرب الباردة ، وعن أن تفرض عليها تقسيمها جديدا بعد التقسيمات التي خلقها الاستعمار ، وبذلك صارت أفريقيا تتميز عن أوروبا وعن آسيا التي تعرضت للتقسيم بسبب أنها كانت ميدانا للحرب الباردة ، فهذه الحرب الباردة جعلت من أوروبا الواحدة أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية والمانيا الشرقية والمانيا الغربية . والحرب الباردة أيضا جزأت آسيا فأوجدت آسيا المرتبطة بالغرب ، وآسيا المرتبطة بالشرق ، وآسيا الحيادية ، وجزأت الدول الاسيوية الى الصين الشعبية والصين الوطنية ، وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وفيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية ، وأما الدول الافريقية فقد نجحت حتى اليوم من مثل هذا التقسيم الناشئ عن الحرب الباردة .

وأخيرا : هل ستستطيع أفريقيا أن تنأى بنفسها عن أن تكون ميدانا للحرب الباردة ؟

الإجابة عن هذا السؤال هي في رأي بعض الباحثين المحور الجديد الذي ستدور حوله دراسة العلاقات الدولية: الأفريقية في السبعينات .

وفي رأي باحثين آخرين أن المحور الحقيقي الذي ستدور حوله العلاقات الدولية الأفريقية هو مدى قدرة أفريقيا على التخلص من التخلف والتجزئة .

والحق عندنا أنه لا تعارض بين هذين الرأيين بل أن كلا منهما يكمل الآخر لأن تغلغل الحرب الباردة في أفريقيا سيعوق مسيرة القارة نحو النمو ، أما أبعاد الحرب الباردة عن أفريقيا بل أبعادها عن المجتمع الدولي كله سيمنع أغنياء هذا المجتمع من تقديم المساعدات الحقيقية التي نعتقد أن أفريقيا في أشد الحاجة إليها ، فمن طريق تلك المساعدات وعن طريق الاستقرار تستطيع أفريقيا أن تتطور ، وأن تنمو ، وأن تستكمل شخصيتها الدولية المنشودة .

الفصل الثاني

المنازعات الافريقية في مجال التسوية

المنظمات الدولية على مختلف انواعها تعنى اول ما تعنى بالعمل على فض ما قد يقع بين اعضائها من منازعات بالطرق السلمية ، وتجعل ذلك اول هدف من اهدافها ، ولم يكن لها بد من ذلك لان وجودها كمنظمة تعمل لخير المنطقة التي تمثلها لا يستقيم اذا سمحت لخلاف يقوم بين بعض اعضائها ان يتحول الى اشتباك مسلح يدور بين عضوين اخوين فيها .

ومنظمة الوحدة الافريقية التي قامت في اديس ابابا في مايو سنة ١٩٦٣ واحدة من هذه المنظمات الدولية ، ولا تختلف عنها في السعى الى تحقيق هذا الهدف . لذلك وضعت القواعد ونصت على الاجراءات الفنية التي بموجبها تستطيع انشاء الهيئات التي تتولى تطبيق هذه القواعد ، وتنفيذ هذه الاجراءات .

ولقد ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق اديس ابابا ما يفيد ان من مبادئ هذه المنظمة الدولية الافريقية « التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم » .

ولم يقف ميثاق اديس ابابا عند مجرد تسجيل هذا

المبدأ العام ، ولكنه عمل على انشاء هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات الدولية التي تقع بين بعض الدول الافريقية وبعضها بكل الطرق السلمية الممكنة ، وتلك الهيئة المتخصصة هي « لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم » وفي صدد هذا تقول المادة التاسعة عشرة من ميثاق اديس ابابا :

« وتتعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وقررت تحقيقا لهذه الغاية انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . »

ووضعت أحكام هذه المادة موضع التنفيذ فان مجلس وزراء الدول الافريقية في دورته الاولى التي انعقدت بمدينة داکار في أغسطس سنة ١٩٦٣ قد قرر تشكيل لجنة من الخبراء لوضع هذا البروتوكول ، وشكلت هذه اللجنة فعلا ، واجتمعت أكثر من مرة ، ووضعت مشروعا وافق عليه مجلس وزراء الدول الافريقية في دورته الثالثة التي انعقدت بمدينة القاهرة في يونية سنة ١٩٦٤ (القرار رقم ٤٢) ، ثم وافق على هذا القرار مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية بموجب القرار رقم ٢٢ ، وبذلك أصبح هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من ميثاق اديس ابابا تطبيقا لاحكام المادة التاسعة عشرة من الميثاق الافريقي .

وعلى الرغم من كل ذلك فان لجنة الوساطة والتحكيم والتوفيق لم يتم تشكيلها الا في اكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما

اجتمع مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية في
اكرا ووافق على تعيين الاعضاء الذين تتألف منهم هذه
اللجنة وعددهم واحد وعشرون عضوا ، ومع ذلك لم
تجتمع هذه اللجنة لوضع لائحتها الداخلية الا في ديسمبر
سنة ١٩٦٧ بمدينة اديس ابابا ، وحتى يولية سنة ١٩٦٨
لم تقم اللجنة بأى عمل ، ولم يعرض عليها أى نزاع وقع
بين الدول الافريقية وبعضها لتعمل على تسويته تطبيقا
لطبيعة تكوينها ، وليس معنى ذلك أن خلافا ما لم يقع
بين الدول الافريقية وبعضها منذ قيام منظمة الوحدة
الافريقية فالواقع هو عكس ذلك تماما فقد قامت فعلا
خلافا خطيرة بين بعض الدول الافريقية وبعضها ،
وهددت الامن والسلام الدوليين في هذه القارة ، ولكن
هذه الخلافات وقعت قبل قيام لجنة الوساطة والتوفيق
والتحكيم ولذلك عرضت على الفروع الاخرى من هيئات
منظمة الوحدة الافريقية فقامت بانشاء لجان مؤقتة وكل
اليها امر العمل على فض تلك المنازعات بالطرق
السلامية ، وتلك الظاهرة الخطيرة كان من آثارها اضعاف
مكانة لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم قبل أن يبدأ
عملها ، وقبل أن تزاوّل أى نشاط في مهمتها .

ونريد في هذه الدراسة معالجة امرين : اولهما
دراسة المنازعات الافريقية التى تدخلت منظمة الوحدة
الافريقية في العمل على فضها ، وثانيهما تحليل لجنة
الوساطة والتوفيق والتحكيم التى انشئت منذ سنة
١٩٦٤ وان كانت لم تعمل بعد .

وسنحاول في دراستنا هذه أن نجيب على السؤالين
التاليين :

(١) هل نجحت منظمة الوحدة الافريقية في تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية ؟
(ب) هل تستطيع لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم بوضعها الحالي أن تساعد منظمة الوحدة الافريقية في فض المنازعات التي قد تقع بين الدول الافريقية ؟ .

المبحث الاول

المنازعات الافريقية التي عرضت

على منظمة الوحدة الافريقية

الدول الافريقية منذ ظفرها باستقلالها حتى اليوم وقع بينها وبين بعضها كثير من المنازعات . وان كان لم يعرض على منظمة الوحدة الافريقية الا قليل من هذه المنازعات الكثيرة المتنوعة الا أن هذا الذي عرض عليها مع قلته كفيلا بأن ينير لنا سبيل معرفة مدى قدرة منظمة الوحدة الافريقية على فض المنازعات التي تعرض عليها ، أو التي توجب عليها وظيفتها أن تتدخل فيها للعمل على تصفيتها ، وقد اخترنا نموذجا لهذه المنازعات التي جعلناها موضع دراستنا وهو ذلك الاشتباك المسلح الذي وقع بين الجزائر والمغرب ، ثم النزاع الذي وقع بين الصومال وكل من أثيوبيا وكينيا ، ثم الازمة الدبلوماسية الخطيرة التي انفجرت بين غانا وغينيا .

الاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب :

المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية كلتاهما من الدول العربية الافريقية التي تجمع بينهما أكثر من رابطة تاريخية وسياسية ، هذا الى جانب ما بينهما من كفاح

مشترك ضد الاستعمار الفرنسى . وفضلا عن ذلك فقد ارتبطت كلتسا الدولتين بعد استقلالهما بمجموعة من المعاهدات الدولية (١) بموجبها تعهدت كل منهما بعدم استعمال القوة فى قض ما قد يقع بينهما من منازعات أو خلافات . ومع كل هذا فقد وقع بين الدولتين فى الثامن من اكتوبر سنة ١٩٦٣ اشتباك مسلح خطير ، على اثره بادرت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى محاولة تسوية النزاع ، وفى هذه المنافسة بين هاتين المنظمتين الدوليتين تغلبت الدبلوماسية الافريقية على الدبلوماسية العربية ، اذ استطاعت الدبلوماسية الافريقية انشاء لجنة رباعية مؤقتة تتألف من رؤساء دول كل من الجزائر والمغرب ومالى واثيوبيا ، واجتمعت تلك اللجنة فى مدينة باماكو عاصمة مالى فيما بين ٢٩ و ٣٠ من اكتوبر ، وتوصلت الى اصدار قرار بايقاف اطلاق النار بتاريخ ٣١ اكتوبر، وبتشكيل لجنة رباعية عسكرية يناط بها تعيين منطقة تكون مجردة من السلاح فيما بين الدولتين المتنازعتين وشكلت اللجنة المختلطة من ضباط من الدول الاربع (اثيوبيا ومالى والجزائر والمغرب) لتحديد منطقة تنسحب منها القوات الجزائرية والقوات المغربية ، ويكون من مهمتها ضمان حياد المنطقة التى ينسحب منها الطرفان وتأمين سلامتها بواسطة مراقبين يختارون من

(١) المعاهدات التى ارتبطت كل من المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية هى : ميثاق جامعة الدول العربية (المادة الخامسة) وميثاق الامم المتحدة (الفقرة الثالثة من المادة الثانية) وميثاق اديس ابابا (الفقرة الثانية من المادة الثالثة والمادة التاسعة عشرة) .

مالى وأثيوبيا ، ومراقبة الالتزامات التى تعهدت كل من المغرب والجزائر بتنفيذها فى هذه الظروف فيما يتعلق بوقف الحملات الصحفية بينهما ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وتسوية جميع المنازعات بينهما بالمفاوضات .

أما مجلس جامعة الدول العربية فقد اجتمع فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأصدر قراره بدعوة حكومتى الجزائر والمغرب الى وقف اطلاق النار فوراً وجاء فى القرار : « درس مجلس الجامعة ببالغ القلق والاذى موضوع النزاع على الحدود المغربية الجزائرية وما انتهى اليه من سفك الدماء العربية بأيد عربية وفى أرض عربية » .

ولما كان ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئها وقراراتها ، فضلاً عن روابط الاخوة والقومية العربية تستوجب وقف القتال الناشب فوراً ، وحل النزاع بالوسائل السلمية وفى النطاق العربى .

فان مجلس الجامعة يدعو حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية الى وقف اطلاق النار فوراً .

وفى ٢٠ أكتوبر أصدر قراراً آخر بتأليف لجنة وساطة ويقول القرار : « تدارس المجلس موضوع النزاع الجزائرى المغربى وما تطور اليه من قتال .

واستنكر القرار الذى أصدره يوم ١٩/١٠/١٩٦٣ داعياً حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية لاييقاف اطلاق النار فوراً ، كما استعرض ما تضمنته المذكرة المقدمة من وفد الجمهورية العربية المتحدة فى الموضوع .

وقرر ما يأتي :

أولا - دعوة الحكومتين الشقيقتين الى سحب قواتهما المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح على الا يؤثر ذلك في الخلاف القائم حول الحدود .

ثانيا - تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا والجمهورية العربية المتحدة مع رئيس المجلس والامين العام لاتخاذ ما يقتضيه جسم النزاع بين البلدين الشقيقتين بالطرق السلمية .

ثالثا - دعوة حكومتى البلدين الشقيقتين الى تقديم كافة التسهيلات اللازمة كي تؤدي هذه اللجنة مساعيها على اكمل وجه وفي أسرع وقت .

رابعا - المبادرة الى وقف الحملات الصحفية والاذاعية ضمانا لايجاد جو ييسر للجنة مهمتها » .
ولكن ايا من القرارين لم يوضع موضع التنفيذ ، ولم يتجاوز كونه حبرا على ورق . اما البيان المشترك الذي أصدرته اللجنة الرباعية المؤقتة المنبثقة من منظمة الوحدة الافريقية فكان هو الوثيقة الوحيدة التي قامت عليها تسوية النزاع بين الدولتين ، وكانت اللجنة الرباعية المؤقتة التي أصدرته مكونة من صاحب الجلالة الامبراطور هيلاسلاسي ، وجلالة الملك الحسن ، والرئيس موديبوكيتا والرئيس أحمد بن بيللا . وتضمن البيان النص على ضرورة عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا في أقرب وقت ممكن للنظر في تشكيل لجنة خاصة للتحكيم تكون مهمتها :

(أ) تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب .

(ب) دراسة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب
بتعمق ، وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين لتسوية
النزاع نهائيا .

وانتحت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية
الدول الافريقية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، والقى
مندوب المغرب (السيد رضا جديرة) كلمة شرح فيها
وجهة نظر دولته ، فأشار الى تعهد الجزائر بمناقشة
مشكلة الحدود في اتفاق الملك الحسن والسيد فرحات
عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وعدم وفائها
بهذا التعهد بعد استقلالها ، كما اشار الى تدخل دولة
ثالثة (لم يصرح باسمها ولكن عرف انه يعنى بذلك
الجمهورية العربية المتحدة) بالمساعدات العسكرية
والحملات الصحفية والاذاعية قاصدة بذلك تعميم
النزاع ، وتعرض أمن القارة للخطر ، ثم ألقى مندوب
الجزائر (السيد عبد العزيز بوتفليقة) كلمة أبرز
فيها كذلك وجهة نظر بلاده وقال ان اعتداءات المغرب
ترجع الى يولية سنة ١٩٦٢ تنفيذا لسياسة توسعية ،
والى ان سياسة بلاده تستند الى مبدأ احترام الحدود
التي وضعتها الدول الاستعمارية ، وهو المبدأ الذي تم
الاتفاق عليه في مؤتمر القمة الافريقي ، كما أضاف الى
ذلك أن تعهد الجزائر بالمفاوضة بعد الاستقلال لتسوية
مشكلة الحدود قد أخذ نتيجة لضغط ، وبعد هذا تم
الاتفاق على تشكيل اللجنة الخاصة التي يناط بها أمر
حل النزاع ، وتم الاتفاق في تأليفها على اختيار كل من
أثيوبيا ومالي والسنغال وساحل العاج والسودان
وتنجانيقا ونيجيريا لتكون كل منها عضوا في اللجنة
الخاصة .

والقرار الذي بموجبه انشئت اللجنة آنفة الذكر يستخلص منه أن المجلس قد وضع مبادئ هامين :

المبدأ الأول يقول بوجوب تسوية الخلافات التي تقع بين الدول الأفريقية. وهذا المبدأ يؤكد الإقليمية الدولية التي اعترف بها ميثاق الأمم المتحدة وأكدها في أحكام المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تقول : ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، ٢ - يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن . ٣ - على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن .

والمبدأ الثاني يقرر أنه بداخل القارة الأفريقية التي تقضى بنقض الخلافات الأفريقية داخل التنظيمات الأفريقية توجد كذلك إقليمية عربية مغربية لا يجوز اغفالها . ويستخلص ذلك من العبارات التي وردت في القرار سالف الذكر من نحو : ... الدول الشقيقة ... ، وحلول تسوية بين الأشقاء ..

والاعتراف بتلك الإقليمية يعنى جواز قيام المنظمات

الإقليمية الدولية داخل إطار المنظمة القارية الإفريقية ،
ويعنى كذلك اعتراف منظمة أديس أبابا بإمكانية فض
المنازعات الإفريقية في إطار المنظمات الإقليمية الدولية
القائمة فعلا كجامعة الدول العربية ، أو التي قد تقوم
مستقبلا من نحو تنظيم خاص تنشئه دول المغرب العربي
مثلا ، أو دول وادي النيل .

وبمعنى آخر : أن منظمة أديس أبابا لا ترغب في
احتكار عملية فض المنازعات الإفريقية ، ولا تمنع في
أن تتولى منظمات دولية أخرى تسوية تلك المنازعات ،
والقيد الوحيد الذي تفرضه منظمة الوحدة الإفريقية
هو أن تكون التنظيمات أو الهيئات التي تتولى تسوية
المنازعات منبثقة من القارة الإفريقية ولا يكون في
عضويتها دول أو هيئات أجنبية عن القارة الإفريقية .

هذا ، وقد اجتمعت اللجنة المكلفة بفض النزاع
الجزائري المغربي في أبيدجان فيما بين ٢ و ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٦٣ ، ثم اجتمعت مرة ثانية في باماكو فيما
بين ٢٤ و ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ . وعندما اجتمع مجلس
وزراء الخارجية في دورته العادية الثانية بمدينة لاجوس
فيما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ كان البند التاسع
من موضوعات جدول أعماله تحت عنوان : « تقرير
اللجنة الخاصة يبحث النزاع بين الجزائر والمغرب على
الحدود » . وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وأصدر
القرار م. و / ١٨ ، وكان أهم ما تضمنه أن المجلس :

(أ) أحيط علما بتقرير اللجنة .

(ب) يعبر عن رضائه عن عمل اللجنة الخاصة
بالعلاقات بين المغرب والجزائر .

(ج) يعبر عن الارتياح والشكر للملك الحسن ملك المغرب والرئيس أحمد بن بيلأ رئيس الجزائر لما بذلاه من جهد فى البحث عن حل أفريقى للخلاف .

(د) يقترح أن يقوم اتصال مباشر بين اللجنة ولجنة وقف إطلاق النار وتكرر مثل هذا بعبارات تكاد تكون واحدة فى القرار (م . و ٣٧) الصادر أثناء الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ ، وفى القرار (م . و ٥٤) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية الرابعة المنعقدة بمدينة نيروبي فيما بين ٢٥ فبراير و ٩ مارس سنة ١٩٦٥ ، وفى القرار (م . و ٧٩) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية السابعة المنعقدة فى أديس أبابا فيما بين ٣١ أكتوبر و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ . أما فى دورة كينشاسا التى انعقدت فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ فلم يبحث مجلس وزراء خارجية الدول الأفريقية موضوع الخلاف المغربى الجزائرى لأن اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر لم تكن قد اجتمعت بعد اجتماعها بمدينة طنجة فى يولية سنة ١٩٦٧ اذ طلبت الجزائر تأجيل اجتماعها بسبب الظروف التى كانت تمر بها العروبة فى هذه الفترة نتيجة للعدوان الصهيونى على الوطن العربى .

واذا كانت اللجنة سألقة الذكر لم تسفر أعمالها عن نتيجة ايجابية صريحة فإنها على الأقل قد أسهمت فى تحقيق الأمن والسلام السائدين على الحدود فيما بين المغرب والجزائر .

النزاع الاثيوبي الصومالي والنزاع الكيني الصومالي

ان رئيس جمهورية الصومال حسين القى الخطاب الافتتاحي بمؤتمر اديس ابابا في مايو سنة ١٩٦٣ عبر عن سياسة بلاده حين ذكر ان مشكلة الحدود الصومالية مع الدول المجاورة لها لا تختلف عن مثيلاتها بين دول القارة الافريقية لانها لا تتعلق بتعديل طفيف ، او باعادة تخطيط بعض اجزائها ، ولكنها تتعلق بجميع الحدود الصومالية التي تشطر البلاد شطرا ، فتجعل الشعب الصومالي موزعا بين الدولة الام وبعض الدول المجاورة لها .

وايا كان الامر فان الاتجاه العام في مؤتمر اديس ابابا كان نحو الاحتفاظ بالامر الراهن فيما يتعلق بالحدود الافريقية . وقد عبر أكثر من رئيس دولة عن ضرورة منع أى محاولة ترمى الى اعادة النظر في الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار والا وقعت الفتنة وثار الحروب بين الدول الافريقية الشقيقة .

وليس من اهداف هذا البحث اجراء دراسة للاراء الفقهية التي دارت في المحافل الافريقية حول موضوع جمود الحدود الافريقية ، وانما الذى يهمنا هنا هو انه على الرغم من ذلك الموقف الذى اتخذه مؤتمر اديس ابابا قد وقعت الاشتباكات المسلحة بين الامبراطورية الاثيوبية والجمهورية الصومالية ، ثم بين الجمهورية الصومالية والجمهورية الكينية . وقد عرض هذا الخلاف الذى كان يهدد الامن الافريقى على مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية حين كان منعقدا بمدينة السلام في دورة غير عادية في فبراير سنة ١٩٦٤ ، وذلك لبحث

موضوع الاضطرابات التي وقعت في تنجانيقا ، وانتهز المجلس فرصة انعقاد هذا الاجتماع الاستثنائي لبحث موضوع النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال ، فاستمع الى البيانات التي ادلى بها مندوبو الدولتين ثم أصدر قرارا تضمن ثلاثة مبادئ هامة في الفقه الدولي الافريقي وهي :

(أولا) جميع المنازعات الافريقية يجب أن تتم تسويتها عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم ، وذلك وفقا لاحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة .

(ثانيا) وحدة افريقية تتطلب أن يكون السعى ليجاد حل لجميع المنازعات بين الدول الاعضاء في نطاق منظمة الوحدة الافريقية قبل كل شيء .

(ثالثا) يجب على المنظمة أن تعمل على خلق الجو الملائم الذي يمكن أن يؤدي الى مثل هذه التسوية السلمية .

وبعد أن وضع القرار تلك الاصول الفقهية تضمن الاقتراحات التالية :

١ - دعاء بحزم واصرار حكومتى اثيوبيا والصومال الى أن تصدر كل منهما أوامرها بوقف اطلاق النار فوراً ، كما دعاهما الى الامتناع عن جميع الاعمال العدوانية .

٢ - اوصى حكومتى اثيوبيا والصومال باتخاذ الاجراءات التي تكفل وضع نهاية للحملات التي تنطوي على استفزاز أو اهانة للآخرى عن طريق جميع وسائل الإعلام .

٣ - دعا حكومتى اثيوبيا والصومال الى الدخول

في مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما .
٤ - دعا جميع الدول الإفريقية التي لها بعثات دبلوماسية أو قنصلية في أثيوبيا والصومال الى أن تبذل كل منها ما في وسعها للمعاونة على تنفيذ وقف إطلاق النار .

٥ - قرار إدراج هذا النزاع في جدول أعمال الدورة العادية التالية لمجلس الوزراء التي كان قد تقرر أن تنعقد في لاجوس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ وذلك بغية الوصول الى حل سلمي ودائم (قرار : م - و - غير عادي ٣ / ٢) .

أما القرار الذي أصدره المجلس ووجهه الى كل من الصومال وكينيا فمع أنه كان أكثر إيجازا من القرار الموجه الى كل من أثيوبيا والصومال فقد تضمن النقط التالية :

« بعد أن استمع الى البيانات التي أدلى بها مندوبو كينيا والصومال بشأن مسألة حوادث الحدود المتكررة في المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا الواقعة على الحدود مع الصومال ..

١ - يدعو حكومتى الصومال وكينيا الى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية النزاع الحالى وفقا لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق .

٢ - يدعو حكومتى الصومال وكينيا الى الامتناع مستقبلا عن الأعمال الاستفزازية والدعائية أثناء محاولة الوصول الى تسوية للنزاع .

٣ - يقرر ابقاء موضوع هذا النزاع في جدول أعمال

الدورات القادمة لمجلس الوزراء الى أن تتحقق تسوية نهائية (قرار - م - و غير عادي ٢/٤) .

وما يبدو من فرق بين القرارين يرجع الى أنه في الحالة الاولى قد وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين فدعا ذلك الى مطالبتهما بوقف اطلاق النار بينهما ، في حين أن الموقف في الحالة الثانية لم يتوتر الى درجة وقوع اشتباك مسلح ، والفرق الاساسي الجدير بالملاحظة هو أن مجلس الوزراء طلب في القرار الاول من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى كل من اديس ابابا ومقديشو أن تقوم بدور الوسيط في النزاع ولم يطلب مثل ذلك في القرار الثاني ، كما أن هناك فرقا شكليا آخر هو أن القرار الاول قضى بادراج النزاع في جدول أعمال الدورة القادمة ، أما القرار الثاني فمضى بادراج النزاع في جميع الدورات القادمة الى أن تتم التسوية . والحق أننا لم نستطع أن نجد مبررا موضوعيا او تفسيريا لهذا الاختلاف بين الصيغتين .

هذا وفي الدورة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد بلاجوس في فبراير سنة ١٩٦٤ بحث المجلس النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال ، وأصدر قرارا أهم ما جاء فيه هو :

« مذكرا بالقرار ٢/٣ (الدورة غير العادية لمجلس الوزراء ..

مهنئا حكومتى اثيوبيا والصومال لاصدارهما الاوامر فورا بوقف اطلاق النار .

ملاحظا بارتياح أن شعورا أخويا يتسم بالتهادن قد قام بين البلدين .

مسهلا بذلك الوصول الى حل سلمي ودائم طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

حريصا على تدعيم التقدم الذى أمكن احرازه فى السعى الى مثل هذا الحل السلمى :

١ — يؤكد القرار ما أصدرته الدورة غير العادية لمجلس الوزراء قرار ٣ / ٢ بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ المتضمن الفقرات العامة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

٢ — يطلب من حكومتى اثيوبيا والصومال الإبقاء على الأمر الذى صدر بوقف إطلاق النار ، وعسدم الاستمرار فى الأعمال العدائية التى تخللته ، والامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض وقف إطلاق النار للخطر .

٣ — يطلب من حكومتى اثيوبيا والصومال أن تدخلا فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة بقصد الوصول الى حل سلمي لنزاع الحدود الذى طال أمده .

٤ — يطلب منهما أن تقديما تقريرا عن نتيجة مفاوضاتهما الى المؤتمر القادم لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

أما فيما يخص النزاع بين الصومال وكينيا فان مجلس الوزراء قد أصدر قرارا آخر كان أهم ما جاء فيه أنه :

يدعو حكومتى كينيا والصومال الى البدء فى أقرب

وقت ممكن في مفاوضات مباشرة مع مراعاة الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الميثاق ، وهي التي تقضى « باحترام سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها ، وحقوقها الثابت في كيانها المستقل » .

وكان القرار بهذا يؤكد من طريق غير مباشر أنه لا يجوز تعديل الحدود بين الصومال وكينيا .

وأثناء انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالقاهرة في يولية سنة ١٩٦٤ تقرر سحب القضيتين من جدول أعمال المؤتمر إذ كانت الصومال وأثيوبيا قد استطاعتا وضع أسس لتسوية الخلاف بينهما في مؤتمر عقد بالخرطوم في أبريل سنة ١٩٦٤ حيث تم الاتفاق على تحديد منطقة مجردة من السلاح .

أما المفاوضات بين كينيا والصومال فكانت ومقتضى لا تزال دائرة ، وبذلك انتهى دور منظمة الوحدة الإفريقية في هذين النزاعين ، وإن كانت الدولة المعنية بهما لم تصل بعد فيهما إلى حل نهائي .

الآزمة الدبلوماسية بين غانا وغينيا :

في التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦٩ كانت طائرة الوفد الغيني الذاهب إلى أديس أبابا لحضور اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية قد هبطت مضطرة في مطار أكرا ، وانتهزت الحكومة الجديدة في غانا هذه الفرصة واعتقلت الوفد الغيني وعلى رأسه وزير خارجية غينيا ، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي ، وقواعد العرف الدبلوماسي . وقررت أنها لن تفرج عن أعضاء هذا الوفد إلا إذا أفرجت

حكومة كوناكرى عن مجموعة الطلبة الغانيين المعتقلين لديها .

والحق أن خلافا خطيرا قام بين الدولتين على اثر الانقلاب العسكرى الذى وقع فى اكرا ، وكان من نتائجه اخراج الدكتور نكروما من الحكم والتجاؤه الى كوناكرى حيث رحبت به حكومتها وأعلنت أنه بمثابة رئيس لدولة غينيا ، وأنه السكرتير العام للحزب الغينى الديمقراطى كما أنها سمحت له بممارسة نشاط سياسى وثورى يهدد امن الحكومة الجديدة التى استولت على مقاليد الحكم فى اكرا على اثر ابعاده عنها . هذا عدا الحملات الاذاعية التى كانت تصدر من محطة صوت الثورة فى كوناكرى باشراف الدكتور نكروما .

أمام هذا الحادث الخطير الذى كان يهدد الدبلوماسية فى افريقية ، ويهدد بالاخفاق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية قرر مجلس الوزراء الذى كان منعقدا فى اديس أبابا ايفاد بعثة مكونة من ثلاث دول هى الكونغو كينشاسا ، وكينيا ، وسيراليون ، وتكون مهمتها العمل للافراج عن الوفد الغينى المعتقل فى اكرا ، ثم العمل بعد ذلك على تحسين العلاقات بين الدولتين الافريقيتين .

وقد سافر الوفد فعلا ونجح فى مهمته الاولى اذ استطاع أن يقنع حكومة اكرا بالافراج عن الوفد الغينى المعتقل ، وقد تم الافراج فعلا فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو يوم افتتاح مؤتمر القمة الافريقى الثالث بمدينة اديس أبابا . الا أنه لم ينجح فى مهمته الثانية التى تتمثل فى العمل على تلطيف العلاقات

بين الدولتين المتنازعتين ، بل ان وفد غينيا رفض أن يجلس في مؤتمر القمة على نفس المسائدة التي يجلس عليها وفد غانا على الرغم من المساعي الحميدة التي بذلتها لجنة مؤقتة ألفت لهذا الغرض من رؤساء اثيوبيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وليبيريا ، ومالي .

تقييم مهمة المنظمة الإفريقية في تسوية تلك الخلافات

لقد تدخلت منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية خلافات إفريقية كثيرة غير تلك التي فصلناها ومنها الخلاف بين رواندي وبيوراندي ، والخلاف بين غانا وقولتا العليا ، ثم الصراع بين الحكومة الانفصالية في بيافرا وحكومة لاجوس الاتحادية ، ولكن الغرض من تلك الدراسة هو تقييم دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية تلك الخلافات لا مجرد السرد أو التبويب للخلافات الإفريقية . والامثلة الثلاثة التي ذكرناها تحقق هذا الغرض ، إذ نستطيع أن نستخلص منها النقاط التالية :

(أولا) الاسلوب الذي اتبعته المنظمة في تسوية الخلاف يتمثل في عرضها على هيئة سياسية بحتة هي مجلس الوزراء ، أو مجلس رؤساء الدول والحكومات . وتلك الهيئة السياسية إما أن تطلب من الدول المتنازعة أن تتفاوض ، وإما أن تشكل لجنة سياسية مؤقتة تكل إليها امر العمل على فض النزاع سياسيا ، وتنتهي مهمة تلك اللجنة بتسوية الخلاف الذي من أجله شكلت ، أو باعلان تعذر تسويته .

(ثانيا) تكوين تلك اللجان خاضع لاعتبارات شخصية أو سياسية من نحو العلاقات الودية القائمة بين من ستتألف منهم تلك اللجان وبين حكومات الدول المتنازعة، ومنها سرعة مبادرة الوزراء أو الرؤساء الذين لهم مصلحة في تسوية تلك المنازعات ، أو من هم في حاجة الى ابراز مكانتهم ..

(ثالثا) لم يقدر لتلك اللجان ان تنجح في فض المنازعات التي كلفت بعضها ، وان كانت قد نجحت في تخفيف حدة التوتر المترتب على النزاع . فالنزاع المغربي الجزائري مثلا ما يزال قائما دون حل ، والخلاف بين حكومتى كوناكري واكرا ما يزال على أشده على الرغم من كل المساعي الحميدة التي بذلت . فلو ان لجنة الوساطة والتحكيم كانت قائمة وعرضت عليها تلك المنازعات أو غيرها من المنازعات الافريقية هل كانت تستطيع ان تلعب دورا أكثر ايجابية من الدور الذي لعبته اللجان السياسية المؤقتة التي انشأها مجلس وزراء الدول الافريقية ، أو مجلس رؤساء الدول والحكومات ؟ .

لكي نجيب عن هذا السؤال يجب أن نتقدم في ذلك بعرض سريع موجز لهذه اللجنة وفقا لاحكام البروتوكول الذي بموجبه قامت وتألفت .

المبحث الثاني

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

الاحكام الخاصة بتكوين اللجنة واختصاصاتها ، والاساليب التي تتبعها في فض المنازعات الافريقية

يتضمنها البروتوكول سالف الذكر والذي ينقسم الى ستة اقسام واثنين وثلاثين مادة .

تكوين اللجنة :

تتكون اللجنة من واحد وعشرين عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وقد تم انتخاب هؤلاء الاعضاء اثناء اجتماع اكرا في اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، ويتضح من تلك الانتخابات انها تمت وفقا لنسوع من التوزيع الضمى بين افريقيا الناطقة بالعربية وافريقيا الناطقة بالانجليزية ، وافريقيا الناطقة بالفرنسية كما انه قد ادخل في الاعتبار نوع من التوزيع بين التخصصات القانونية والدبلوماسية فقد تضمنت اللجنة ستة من القضاة ، وأربعة من المحامين ، وثلاثة من اساتذة القانون وثلاثة من السفراء واثنين من أعضاء البرلمانات .

ومن حق كل دولة افريقية أن تتقدم بمرشحين لعضوية اللجنة ، ولكن لا يكون لها أكثر من عضو واحد ، ومدة العضوية خمس سنوات قابلة للتجديد . هذا ويجوز اعفاء أعضاء اللجنة بقرار يصدر من مجلس رؤساء الدول والحكومات بأغلبية الثلثين من مجموع الأعضاء ، ويقوم هذا الاعفاء على أساس عدم قدرتهم على مزاولة مهام أعمالهم ، أو على ثبوت سوء السلوك وأعضاء اللجنة المشغولون بالأعمال الخاصة بمهمتها يتمتعون بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية .

وعندما اجتمعت اللجنة بأديس أبابا في شهر ديسمبر

سنة ١٩٦٧ لم يستطع بعض الاعضاء أن يشتركوا في أعمالها أما لان بعضهم كان معتقلا في بلاده ، وأما لان بعضا لم تسمح لهم حكوماتهم بمغادرة البلاد . وقد أثير في اللجنة موضوع الحصانة الدبلوماسية ، وتخلّصت اللجنة من هذا المأزق بتقديم تفسير ضيق للحصانة الدبلوماسية وكان مجمل هذا التفسير ان الحصانة الدبلوماسية لا تعتبر سارية المفعول الا حين يكون العضو يؤدي عمله الرسمي في مقر اجتماع اللجنة ، أما خارج مقر عمله الرسمي فلا يتمتع بتلك الحصانة ولا بالامتيازات الدبلوماسية .

واللجنة جهاز دائم ، بمعنى أن هيئة مكتب اللجنة المكونة من رئيسها ونائبيه يعملون بصفة دائمة في مقر اللجنة بأديس أبابا ، أما الاعضاء الباقون وعددهم ثمانية عشر عضوا فلا يعملون الا جزءا من الوقت ، ولكن يلاحظ أن أعضاء المكتب وهم الرئيس ونائباه لم يعملوا قط حتى اليوم بصفة دائمة في مقر اللجنة بأديس أبابا ، وان كان ذلك يمكن تبريره بأن اللجنة لم تعمل حتى اليوم .

اختصاصات اللجنة :

تختص اللجنة بالمنازعات التي تقع بين الدول الافريقية فقط ، وذلك دليل على أن المشرع الافريقي قد اتخذ موقفا محافظا . فاللجنة مثلا غير مختصة بتسوية منازعات قد تقع بين منظمة الوحدة الافريقية وبعض الدول الاعضاء فيها ، أو المنازعات التي قد تقع بين دول افريقية ودول غير افريقية ، أو التي تقع بين الدول الافريقية وبعض الافراد أو الشركات الافريقية .

وفوق عسدا وذاك أمر لا يصح أن يفيب عن البال وهو أن اختصاص اللجنة اختياري محض فليس لها أن تمارس النظر في أي نزاع إلا بموافقة الدول الاطراف في هذا النزاع . ومع أن المادة ١٢ من البروتوكول تنص على أن اللجنة تحاط علما بأي نزاع اما عن طريق الاطراف المعنية ، واما عن طريق طرف واحد فيه ، أو عن طريق مجلس الوزراء ، أو عن طريق مجلس رؤساء الدول والحكومات فانها مع ذلك لا يجوز لها أن تفض النزاع أو تعمل على تسويته إلا بموافقة صريحة تصدر من الاطراف المعنية ، وليس لاية هيئة عاملة داخل منظمة الوحدة الافريقية سلطة الزام الاطراف المتنازعة بالالتجاء الى اللجنة .

أساليب فض المنازعات :

وقد وضع البروتوكول ثلاثة أساليب لفض المنازعات بالطرق السلمية :

الاسلوب الاول - الوساطة : وفقا لهذا الاسلوب اذا أحيل نزاع أفريقي الى اللجنة للوساطة فان رئيس اللجنة بناء على موافقة الاطراف يعين الوسيط الذي يحاول التوفيق بين الدول المتنازعة . ويقوم الوسيط بعد دراسة موضوع النزاع بتقديم مقترحات مكتوبة الى اطراف النزاع ، فاذا وافقت الدول المتنازعة على تلك المقترحات فانها توقع على وثيقة تتضمن تلك المقترحات ، اما اذا لم تظفر المقترحات بالموافقة، فان مهمة الوسيط تكون قد انتهت . ويجب أن يكون الوسيط المختار واحدا من أعضاء اللجنة .

الاسلوب الثانى - التوفيق : وفقا لهذا الاسلوب يتفق رئيس اللجنة مع الاطراف المعنية على تكوين هيئة توفيق من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء اللجنة ، وتقوم تلك اللجنة الثلاثية بمحاولة الوصول الى اتفاق بين طرفى النزاع ، وبعد ان تبذل كل جهدها وتنتهى من اجراءاتها تقدم تقريراً تذكر فيه أن الطرفين قد توصلا الى اتفاق ، أو تذكر أنه لم يمكن الوصول الى تسوية للنزاع ، وعند هذا تنتهى مهمتها .

الاسلوب الثالث - التحكيم : اذا اتفقت السندول المتنازعة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لفض النزاع القائم بينها فوفقا لاحكام المادة ٢٧ من البروتوكول يجب على كل من الاطراف أن يختار محكما واحدا من بين أعضاء اللجنة ، والمحكمان اللذان يختارهما طرفا النزاع يختاران بدورهما وباتفاق مشترك شخصا ثالثا من بين أعضاء اللجنة ليكون رئيسا لمحكمة التحكيم . واذا استعصى على المحكمين أن يتفقا على تعيين المحكم الثالث يكون من اختصاص مكتب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم أن يختاره . ولرئيس هذه اللجنة الحق فى أن يعين عضوين اضافيين فى محكمة التوفيق اذا وافق طرفا النزاع على ذلك ، ولا يشترط فى العضوين الاضافيين أن يكونا من أعضاء اللجنة ، ولكن يكون لهما بعد اختيارهما كل السلطات المخولة للاعضاء الآخرين فى محكمة التحكيم .

هذا وقد سأل بعض الاوربيين المهتمين بدراسة القانون الدولى عما اذا كان يجوز اختيار العضوين الاضافيين من غير الافريقيين ، والجواب على تساؤله هذا هو أنه

وان كان غير منصوص على ذلك صراحة فان روح ميثاق
اديس ابابا والقرارات التى صدرت من المنظمة فيما
بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٨ تؤكد كلها ان محكمة
التحكيم يجب ان تكون افريقية محضة ، ومعنى ذلك
انه لا يجوز تعيين محكمين من خارج اللجنة لا ينتمون
الى جنسية احدى الدول الافريقية ، وكل ما اشترطه
البروتوكول هو الا يكون المحكمون من جنسية احدى
الطرفين المتنازعين ، ولا ان يكونوا من المقيمين فى ارض
اى منهما .

ولسائل ان يسأل : ما هو القانون الذى تطبقه
محكمة التحكيم عندما تصدر حكما ؟ .

والجواب على ذلك هو ان المادة ٣٠ من البروتوكول
تجيب على هذا التساؤل بقولها : « فى حالة عدم وجود
اى شرط فى الاتفاق بالنسبة لتطبيق القانون تقوم محكمة
التحكيم بفض النزاع وفقا لاحكام الاتفاقات المنعقدة بين
الطرفين ، ووفقا لقواعد القانون الدولى ، وقواعد
ميثاق الوحدة الافريقية ، وميثاق الامم المتحدة .

وسؤال آخر ، هو : هل يجوز استئناف حكم محكمة
التحكيم ؟

والجواب على ذلك هو ان البرتوكول لم يتضمن اجابة
صريحة على ذلك ، غير انه بالرجوع الى الاعمال
التحضيرية التى دارت فى اللجنة الفنية نرى ما يفيد
بوضوح ان حكم محكمة التحكيم نهائى وغير قابل
للاستئناف .

هذا بايجاز وتبسيط هو اهم احكام لجنة الوساطة

والتوفيق والتحكيم ، ويتضح مما أوردناه أن هناك شبيها كبيرا بين هذه اللجنة ومحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي والتي أنشئت في مطلع هذا القرن ، فكل من الهيئتين لا تخرج عن كونها مجموعة من الخبراء في القانون الدولي والشئون الدولية توضع تحت تصرف الدول المتنازعة لتختار من بينهم مجموعة تكل إليها أمر تسوية المنازعات التي هي طرف فيها وفقا لاسلوب الوساطة أو التوفيق ، أو التحكيم ولكن على الرغم من هذا الاسلوب المرن ، وتلك الوسائل الفنية المختلفة التي تستطيع الدول أن تختار منها ما يلائم رغباتها ، ويتمشى مع مقتضيات سياستها ، ويتناسب مع ملائسات المنازعات الدولية التي وقعت بينها وبين غيرها من الدول الافريقية فإن هناك تساؤلا يظل قائما وهو : هل تستطيع اللجنة المذكورة مع كل هذا أن تقوم بدور أكثر ايجابية من دور اللجان السياسية المؤقتة التي أنشئت فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٧ ؟ .

من الناحية الفنية الخالصة تعتبر القواعد والتنظيمات التي وضعها البروتوكول خطوة تقدمية في أسلوب فض المنازعات الافريقية الدولية ، ولكن من الناحية العملية هل يتمشى هذا مع حقيقة الواقع الافريقى ؟ الذى يجب ألا يغيب عن الأذهان هو أن الدول الافريقية لا تطمئن الى الهيئات القضائية أو شبه القضائية لتحكم فى منازعاتها ، كما انها لا تطمئن الى قواعد القانون الدولى التقليدى التى قد تطبقها تلك الهيئات القضائية أو شبه القضائية ، لان الاطمئنان الى القضاء والتحكيم الدولى والخضوع لقواعد القانون الدولى لا يتأتى الا بعد أن يتم استقرار الدول الافريقية وتتطور العلاقات الدولية

وتنمو . وتطور العلاقات الدولية ونموها هو الذى يؤدى الى تدعيم قواعد القانون الدولى ، ويبعث فى الدول الرغبة فى التمسك بها والاستبـاد اليها فى الدفاع عن مصالحها ، والدول الافريقية فى مجموعها حديثة عهد بالاستقلال ، وبالتالي فان العلاقات الدولية فيما بينها وبين بعضها حديثة كذلك ولهذا يصعب عليها أن تطمئن الى الحلول القانونية فى تسوية ما يقع بينها وبين بعضها من منازعات .

على أن هناك ظاهرة لا يفوتنا أن نسجلها وهى أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تأخرت فى وضع قانونها الاساسى (البروتوكول) ، بل أن تكوينه نفسه قد تأخر اذ كان من الاجدى أن تنشأ مع انشاء جميع الهيئات الاخرى العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية أى فى مايو سنة ١٩٦٣ ، ولهذا فانها — كما اوضحنا من قبل — قد فاتتها فرصة القيام بدور ايجابى فى تسوية بعض الخلافات الافريقية .

وهذا التأخير فى انشائها الا يعبر عن عدم اهتمام الدول الافريقية بالحلول القانونية ، وعدم الاهتمام بضرورة انشاء هيئة شبه قضائية تعمل فى إطار منظمة الوحدة الافريقية ؟

ثم أن الرجوع الى احكام المادة السابعة من ميثاق اديس ابابا يؤكد لنا هذا الاتجاه فهذه المادة قد ذكرت الفروع الرئيسية للمنظمة ، ذكرت مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ثم مجلس الوزراء ، ثم الامانة العامة ، وجعلت فى المرتبة الرابعة والاخيرة لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

وهناك ملاحظة يجدر ذكرها وهي أن نشاط الهيئات العاملة في منظمة الوحدة الإفريقية قد ضعف لأسباب متعددة منها أخفاق المنظمة في عملية تصفية الاستعمار من جنوبى القارة ومناقلة مواردها المالية ، ومنها كذلك ضعف أجهزتها الفنية . .

وفض المنازعات التى قد تقع بين الدول الإفريقية قد تكون مهمة جديدة تستطيع منظمة الوحدة الإفريقية أن تمارس فيها نشاطها وتؤكد شخصيتها . وهناك احتمال وقوع منافسة بين مجلس رؤساء الدول والحكومات أو مجلس الوزراء من ناحية وبين لجنة الوساطة والتوفيق من ناحية أخرى في عملية فض المنازعات الإفريقية إذ يحاول كل جانب أن ينفرد بممارسة هذا النشاط الدبلوماسى القضائى .

. ومن المحتمل كذلك أن تمتد تلك المنافسة الى الأجهزة الادارية . فاذا كان فض النزاع من اختصاص مجلس الوزراء فان الامانة العامة هى التى ستكون مختصة بجميع الترتيبات اللازمة للعمل داخل اللجان المكلفة بتسوية المنازعات . اما اذا كان فض النزاع من اختصاص لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فان الأجهزة الادارية التابعة لهذه اللجنة هى التى ستكون مختصة بجميع الترتيبات الادارية والفنية المتعلقة بفض النزاع .

هذه الملاحظات لا تخرج في مجموعها عن كونها مجرد احتمالات ما دامت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لم تعمل حتى اليوم ، ولكن تلك الاحتمالات تبعث على الظن بأن اللجنة لن تستطيع أن تساعد منظمة الوحدة

الافريقية في أن يكون لها دور أكثر ايجابية في فض
المنازعات الافريقية .

ولكن هل يستخلص من كل ذلك أن الدول الافريقية
يجب أن تلجأ الى المنظمات الدولية العالمية لفض
المنازعات التي تقع بينها كأن تلجأ مثلاً الى مجلس الامن
أو الى محكمة العدل الدولية ؟

ان اللجوء في فض المنازعات الافريقية الى المنظمات
الدولية العالمية أمر بعيد الاحتمال ، فمهما كان ضعف
دور منظمة الوحدة الافريقية في فض المنازعات التي
وقعت بين دول القارة فان ذلك كان بداية ، ولابد من
مثل ذلك في هذه البداية وبعدها تستطيع الدول الافريقية
أن تطمئن الى الهيئات السياسية والقضائية أو شبه
القضائية الافريقية لكي تتولى تسوية منازعاتها في نطاق
القارة ، وليس خارج هذا النطاق .

الفصل الثالث

الدبلوماسية الأفريقية

ومشاكل التنمية

لا يكاد يختلف اثنان من السياسيين الأفريقيين ، أو الخبراء الدوليين في أن أهم قضية أفريقية هي مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه القارة التي اصطلحت على ظلمها الظروف .

ولا يكاد يختلف اثنان من السياسيين والخبراء أيضا في أن وضع الخطط ورسم السياسات الواجب اتباعها لمواجهة هذا التخلف ، يعتبر أصعب قضية تواجه القيادات والكادرات الأفريقية .

تلك السياسات وهذه الخطط قد تكون على نطاق قومي أو محلي ، وقد تكون على نطاق اقليمي أو نطاق قاري ، أو على نطاق يمتد الى خارج القارة الأفريقية .

وحسبنا أن نعرض في هذه الدراسة للسياسات التي اتبعت على النطاق الدولي لا على النطاق المحلي ، فنحن نهدف فيما يبدو من عنوان هذه الدراسة الى تحليل الدبلوماسية الأفريقية تجاه قضية التخلف . ومن ثم لا تدخل هذه الدراسة في نطاق علم الاقتصاد وذلك لأنها لا ترمى الى تحليل الخطط الاقتصادية أو المشروعات

المالية التى اتبعت لمواجهة التخلف الافريقى ، ولكنها ترمى الى تبين المواقف السياسية تجاه تلك الخطط وهذه المشروعات ، والدول الافريقية فى سعيها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مهما كان نظامها الداخلى الذى اختارته يتعين عليها أن تتعاون مع غيرها من الدول . وهذا التعاون يمكن أن يتحقق على ثلاثة مستويات هى :

(١) المستوى القارى ، وهو المشروع الذى نادى به منظمة الوحدة الافريقية منذ قيامها فى مايو سنة ١٩٦٣ .

(ب) المستوى الاقليمى : وهو يتحقق عندما تجتمع طائفة من الدول محدودة العدد ليعاون بعضها بعضا فى ظل اتحادات سياسية ، واقتصادية بغية تنشيط التنمية .

(ج) المستوى الدولى والخارجى : وهو الذى يسعى الى تحقيق التنمية عن طريق التعاون بين الدول الافريقية ودول اخرى خارج القارة الافريقية .

هذه الانواع الثلاثة من التعاون سنتولى معالجتها فى هذه الدراسة مبرزين الدوافع الايديولوجية والنتائج السياسية المترتبة على كل نوع من انواع هذا التعاون ومدى تأثيره فى المستقبل السياسى للقارة الافريقية .

المبحث الاول

التعاون القارى وقضية التنمية

فى مؤتمر اديس ابابا الذى وضع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية سجل اكثر رؤساء الدول المجتمعة أن قضية التخلف اكثر قضايا العالم خطرا والحاجا .

قال الرئيس ليوبولد سنجور في هذا الصدد : « هناك عنصر مشترك آخر يربط بيننا وهو وضعنا باعتبارنا دولاً متخلفة . . وهو وضع له خصائص شتى أجملها في : سوء التغذية ، وقلة الانتاج الناجم عن نقص رأس المال . وقلة الافراد المدربين تدريباً قنيا . . (١) .

وقال احمدو اهدوجو رئيس جمهورية الكمرون : « يجب علينا أن ندرك أننا من بين أفقر الدول في مجموعة الدول التي يطلق عليها اسم العالم الثالث » (٢) ، وأضاف ، ملك بوروندي قوله : « يجب أن نتفق على أن أفريقيا اليوم في تخلف فني اذا ما قورنت بغيرها من القارات (٣) » وقال ديوري هاماني رئيس جمهورية النيجر : « سيزداد التخلف الافريقي خطورة الا اذا أعيد النظر في العلاقات الدولية بشجاعة . . ان الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة في الدول القوية ومستوى المعيشة في الدول الافريقية الفقيرة التابعة اقتصادياً سوف تتسع حتماً » (٤) .

وكان من اثر هذا الاجماع على وصف افريقيا بالتخلف ، والاشارة الى خطورة هذا التخلف ، ان تم الاتفاق على مبادئ مهمة ترمي الى ضرورة العناية بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في الدول الافريقية .

-
- (١) خطاب ليوبولد سنجور — مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٩ صفحة ٢ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة — النسخة الفرنسية — المجلد الثاني رقم ١٠ صفحة ٧ .
(٣) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ١٦ صفحة ١ .
(٤) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ١٩ صفحة ٢ .

وقد أكدت هذا المعنى الفقرة الثامنة من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية إذ قالت : « وتقديرا لمسئولياتنا ازاء توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا في سبيل تقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الانساني .. اتفقنا على الميثاق التالي .. » .

ثم جاءت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تؤكد ذلك فتقول : « تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي :

(أ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لتحقيق حياة افضل لشعوب افريقية .. وتحقيقا لهذه الاهداف ينسق اعضاء المنظمة سياساتهم العامة ، ويعملون على المطالبة بالتنسيق بين بعضها وبعض خاصة في الميادين التالية ..

(ج) التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات » .

واذا كان ميثاق اديس ابابا قد اهتم بالتعاون الاقتصادي ، وجعله ركنا من اركان السياسة العامة لدول القارة فانه لم ينشئ أى هيئة دائمة للإشراف على هذا التعاون كما فعل ميثاق الامم المتحدة إذ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي . أو كما فعلت منظمة الدول الأمريكية أو جامعة الدول العربية بعد إبرام معاهدة الضمان الجماعي سنة ١٩٥٠ . غير أنه أنشأ عدة لجان متخصصة في مقدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (المادة ٢٠ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية) . وفي مؤتمر اديس ابابا أفرد في القرارات

التي أصدرها مؤتمر القمة جزءا خاصا بمعالجة المشاكل الاقتصادية جاء فيه : « مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس ابابا باثيوبيا من ٢٣ مايو الى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

اذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلى للدول النامية فى التجارة العالمية ، والتدهور المستمر فى شروط التجارة فى هذه العلاقات التجارية الخارجية .

واذ يدرك ان أفريقيا تعتمد اعتمادا كاملا على تصدير المنتجات الأولية ومن شأن هذا أن يجعل الدول الأفريقية أشد تأثرا بالتدهور المستمر فى حصيلة صادراتها من أى منطقة نامية أخرى .

واذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية الى تضافر الجهود ضمانا لاسعار مجزية لبيعاتها من المنتجات الأولية .

واذ يدرك الحاجة الى ازالة الحواجز القائمة امام اتجار الدول الأفريقية بعضها مع بعض بما يؤدى الى تقوية اقتصادياتها .

واذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية بما فيها من توسيع نطاق التجارة على أساس اسعار عادلة مجزية ، من شأنها أن تعمل على ازالة الحاجة الى المساعدات الاقتصادية الخارجية وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة . والا تمتس استقلال الدول الأفريقية .

واذ يرى ضرورة قصوى لان تقوم الدول الأفريقية

بتجميع مواردها ، وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان
الاقتصادي .

واذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد احواض
الانهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية ،
وتنسيق وسائل النقل والمواصلات ، وتوفير امكانيات
البحث التي من شأنها جميعا ان تحفز على النمو
الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة ، سواء على أساس
اقليمي أو بين الاقاليم وبعضها .

واذ يعرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي
والاجتماعي للبلاد الافريقية المختلفة مرهون بتصنيع
هذه البلاد وتنويع انتاجها .

واذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ
في الاشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ،
وندره موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس البناء
الاقتصادي ، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات
الصناعية ، والنقص الفادح في اسهام الافريقيين في بناء
بلادهم .

واذ يعرب عن رغبته في التعرف آثار التجمعات
الاقتصادية الإقليمية في الاقتصاد الافريقي . . «

ولم يكتف المؤتمر بوضع هذا البرنامج الشامل
والتحليل الوافي لمشكلة التخلف الافريقي ، بل زاد فقر
انشاء لجنة اقتصادية تمهيدية في الحال تقوم فيما تقوم ،
عن طريق التعاون مع الحكومات الافريقية والتعاون مع
اللجنة الاقتصادية الافريقية والتابعة للأمم المتحدة ،
بدراسة الموضوعات التالية :

- ١ — انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الافريقية .
- ٢ — انشاء تعريفات خارجية مشتركة لحماية الصناعات الافريقية الناشئة .
- ٣ — انشاء صندوق لتثبيت اسعار المواد الخام .
- ٤ — تنمية التجارة بين الدول الافريقية .
- ٥ — تنسيق وسائل المواصلات .
- ٦ — انشاء اتحاد افريقي للمدفوعات والمقاصة .
- ٧ — تحرير النقد الوطنى من جميع الارتباطات الخارجية .
- ٨ — التنسيق بين الخطط الوطنية الحالية والمستقبلية .

الا أنه رغم كل هذا. الجهد الذى بذل فى المؤتمر ، وفى وضع برنامج عام شامل للتعاون الاقتصادى الافريقى ، لم تجتمع اللجنة التمهيدية التى طلب انشاؤها فى الحال ، وان كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التى انشئت وفق المادة العشرين من ميثاق اديس ابابا قد اجتمعت فى النصف الاول من شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ فى نيامى عاصمة النيجر ، وأقرت برنامج العمل الذى وضعه المؤتمر فى اديس ابابا وأصدرت عدة قرارات منها ، الاشارة الى « اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة » .

وضرورة التعاون مع هذه اللجنة لاسيما واهدافها واحدة ، كما وضعت مبدأ مهما لمنع الازدواج بين هذه اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التابعة للأمم المتحدة فاللجنة الاولى مختصة بوضع السياسة وتطبيقها ، فى حين أن اللجنة الثانية التابعة للأمم المتحدة مختصة بدراسة المشروعات وتقديم المشورات .

وقد اجتمعت هذه اللجنة فى القاهرة بين ١٥ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٦٥ وبحثت فى دورتها الثانية هذه قرارات

مؤتمر التجارة والتنمية الذي انعقد في جنيف وكان من ثمراته. انشاء « الاونكتات » كذلك اصدرت توصية بتنسيق العمل بينها وبين اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للأمم المتحدة .

وقد كانت الدورة الثانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية آخر دورة انعقاد لها ، اذ لم يقدر لها ان تعقد بعد ذلك حتى اليوم ، رغم ما بذلته الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية من مساع لعقدها ، ورغم حثها للدول الافريقية على الاهتمام بأعمال هذه اللجنة . ولا نجد صدى لاختفاق هذه الجهود التي بذلت في سبيل احيائها الا فيما برز من خلال تقارير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من عبارات تنم عن أسفه لهذا الاختفاق وتخوفه من خطورة اثره في أهم هدف من اهداف هذه اللجنة .

وازاء هذه الازمة الخطيرة في ميدان التعاون الاقتصادي الافريقي ، لم يجد الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بدا من اللجوء الى اسلوب جديد يستهدف نقل مسؤولية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الى مجلس وزراء الدول الافريقية ، ويبدو هذا النقل واضحا في الدورة التاسعة لمجلس وزراء الدول الافريقية الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٦٧ بمدينة كينشاسا ، فقد بلغ عدد القرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي اثنين وعشرين قرارا ، وكان من قبل قرارا واحدا في الدورة الاولى ، واربعة قرارات في الدورة الثانية ، وقرارا واحدا في كل من الدورات الثالثة، والرابعة، والخامسة، أما الدورة السادسة فلم يتخذ فيها أي قرار في هذا الشأن ، وأما الدورتان السابعة والثامنة . فقد اتخذ في

كل منهما قرار واحد فلم يتجاوز عدد القرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي ثلاثة قرارات . .

ولو أننا قمنا بدراسة احصائية لجملة القرارات التي صدرت في الدورات العشر العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، والدورات الست غير العادية لظهر لنا أن جملة القرارات التي أصدرها هذا المجلس بلغت ١٦٤ قرارا ، منها ٣٥ فقط خاصة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي وكان اثنان وعشرون قرارا منها قد اتخذت في دورة واحدة كما أسلفنا .

وكون التعاون الاقتصادي والاجتماعي من اختصاص مجلس الوزراء يتضمن عيوباً متعددة منها :

١ - جاء في أحد تقارير الأمين العام أنه « ليس من السهل على مجلس الوزراء أن يفحص التفاصيل الفنية للمسائل المتعلقة . بكل قطاع من قطاعات التنمية الاقتصادية في افريقيا .

٢ - أن مجلس الوزراء هيئة سياسية مهمتها الاولى مسائل تصفية الاستعمار ، ومسائل السياسة الدولية ، أما أمور التعاون الاقتصادية فهي ثانوية بالنسبة اليه .

٣ - أن نقل اختصاص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الى مجلس الوزراء يؤدي أول ما يؤدي الى نقل مهمة اعداد مشروعات التعاون الاقتصادي من ايدي خبراء الدول الاعضاء المتعين اشتراكهم في أعمال هذه اللجنة ، الى خبراء الامانة العامة للمنظمة ، وهؤلاء ، بناء على تقارير الأمين العام نفسه ، على قلتهم ليسوا جميعاً على درجة عالية من الكفاية للنهوض بهذه المهمة الخطيرة .

ويُرجع ذلك الى عدة أسباب بعضها ذكر صراحة في التقارير غير المنشورة للامانة العامة ومنها :

(١) — عدم توافر الامكانيات التي تساعد الامانة العامة على الوصول الى خبراء في الشؤون الاقتصادية لقلة الخبراء الافريقيين من جهة ، ولتمسك حكوماتهم بهم ان وجدوا من جهة أخرى .

(ب) المرتبات المرصودة لهؤلاء الخبراء لا تغري بالتقدم الى هذا المنصب لانها اقل كثيرا مما يتقاضاه امثالهم في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية ، ومن شأن هذا أن يجعل القلة من الخبراء الافريقيين تفضل العمل في الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية الفنية على العمل في منظمة الوحدة الافريقية .

(ج) لا يتيسر للامانة العامة الحصول على البيانات المطلوبة من الدول الاعضاء . . وبدون الحصول على تلك البيانات لا تستطيع الامانة العامة أن تضع مشروعات بالتعاون الاقتصادي كما يجب أن توضع .

ومما تجدر ملاحظته أن مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، وهو أعلى هيئة في المنظمة لا يبدى الاهتمام الواجب بشؤون التعاون الاقتصادي الافريقي الا فيما ندر . ودراسة القرارات التي اصدرت هذا المجلس في دوراته ، تؤكد بوضوح :

أولا — أن مؤتمرات القمة هذه قد حصرت نشاطها في المشاكل السياسية مع أن حق مناقشتها لاي قضية تهم الصالح المشترك لافريقيا هو من اختصاصها وفقا

لاحكام المادة الثامنة من ميثاق اديس ابابا ، والمادة الثالثة من النظام الداخلى لمجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية .

ثانياً - فى القرارات النادرة التى اتخذها مؤتمر القمة الافريقى حيال المسائل الاقتصادية اكتفى باعلان الموافقة على القرارات التى سبق ان وافق عليها مجلس وزراء المنظمة الافريقية .

ثالثاً - لمؤتمر القمة الافريقى حق انشاء هيئات جديدة تابعة له ، وحق منح اختصاصات جديدة للهيئات القائمة غير انه باستثناء انشاء لجنة النقل والمواصلات التى تقرر انشاؤها فى مؤتمر القاهرة ولم تنعقد حتى اليوم - لم ينشئ المؤتمر اية هيئة ، ولم يمنح اى اختصاص جديد فى شئون التعاون الاقتصادى .

ومما يسترعى الانظار ان منظمة الوحدة الافريقية فضلاً عن انها لم توفق فى انشاء هيئات جديدة تشرف على التعاون الاقتصادى الافريقى فشلت أيضاً فى أن تضم اليها المنظمات التى كانت قائمة فعلاً قبل قيام المنظمة . ومن هذه المنظمات : لجنة التعاون الفنى لافريقيا جنوبى الصحراء (وقد انشئت فى يناير سنة ١٩٥٠) وكانت تضم فرنسا وبلجيكا وانجلترا والبرتغال واتحاد جنوب افريقيا وليبيريا) . ثم أعيد تنظيمها بموجب اتفاقية لندن فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ وأخذت تتطور مع تطور الوضع السياسى فى افريقيا . ففصل منها كل من حكومة جنوب افريقيا وحكومة البرتغال وقبل مؤتمر اديس ابابا كانت هذه اللجنة مكونة من ٢٤ دولة افريقية عدا ثلاث دول اوروبية تشترك (بصفتها مراقبة) وهى بلجيكا

وبريطانيا ، وفرنسا . وكان مقر هذه اللجنة في لندن
ثم نقل منها الى لاجوس ، وكان يتبعها خمسة معاهد
من ضمنها معهد للاقتصاد الزراعى ، ومعهد لمكافحة
ذبابة تنى تسي ، ومعهد للعمل . . الخ .

هذا وقد اجتمع اعضاء هذه اللجنة في يناير وفبراير
سنة ١٩٦٣ لاعادة النظر في تشكيلاها من جديد ، ثم
قرروا الانتظار حتى تظهر نتيجة اجتماع مؤتمر القمة
الذى كان مزمعا عقده في اديس ابابا .

وعرض امر هذه اللجنة على المؤتمر فأصدر قرارا جاء
فيه :

« مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد في
أديس ابابا بأثيوبيا من ٢٢ مايو الى ٢٥ مايو سنة
١٩٦٣ » .

قد أخذ علما بما تقرر في الدورة الاخيرة للجنة التعاون
الفنى في افريقيا المنعقدة في دار السلام ، من تأجيل الاقرار
النهائى للاتفاقية الجديدة للجنة . . حتى تتاح لرؤساء
الدول الافريقية فرصة دراسة وتحديد الدور الذى تقوم
به لجنة التعاون الفنى في افريقيا في نطاق التعاون
الافريقى الشامل . . يقرر ابقاء على اللجنة . . واعادة
النظر في الدور الذى تقوم به حتى يمكن ادخالها مستقبلا
في نطاق منظمة الوحدة الافريقية ، اذ سيكون من بين
فروعها فرع للتعاون الفنى ، والعلمى ، والثقافى » .

وفي الدورة العادية الاولى لمجلس وزراء الدول
الافريقية التى عقدت بمدينة داکار بين ٢ ، ١١ اغسطس
سنة ١٩٦٣ قرر اعطاء لجنة التعاون الفنى صبغة افريقية ،

وادماجها في منظمة الوحدة الإفريقية ، وتكليف
السكرتارية المؤقتة باتخاذ الإجراءات العملية اللازمة
لذلك .

وقد تم هذا الاندماج ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٥
والحققت جميع المعاهد التابعة للجنة « باللجنة العلمية
والفنية وثلاثيات » التي مقرها مدينة لاجوس . كما
تقرر نقل مكاتب اللجنة من مقرها في أوربا الى إفريقيا ،
فمكتب اللجنة الصحية تقرر نقله الى مدينة ياوندي
بالكمرن ، ومكتب الاقتصاد الزراعي ودراسة تربية
الأرض الى مدينة بانجي بإفريقيا الوسطى ، ومكتب
النشرات الى مدينة نيامي غير أن عملية النقل هذه لم
تتم بسهولة ، وقد جاء في تقرير للأمين العام أن الخبراء
الأجانب الذين كانوا يعملون في هذه المكاتب رفضوا
العمل فيها بعد أن تقرر نقلها الى إفريقيا ، وأنه لم
يستطع إيجاد خبراء يحلون محلهم ، وأن المبالغ التي
رصدت للأمانة العامة لتنفيذ عملية النقل لم تكن
كافية .

فاذا أضفنا الى هذا كله أن اللجنة العلمية والفنية
لثلاثيات لم تجتمع بعد اجتماعها في الجزائر في سبتمبر
سنة ١٩٦٣ الا في مايو ١٩٦٩ نستطيع القول أن اندماج
لجنة التعاون الفني الإفريقية وفقا للقرار ٧ - ١ الذي
أصدره مجلس الوزراء في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣
قد منى بالاختفاق إذ انتهى الأمر بحل هذه اللجنة
نفسها .

وإذا كانت العلاقة بين لجنة التعاون الفني لإفريقيا
جنوب الصحراء ومنظمة الوحدة الإفريقية ، قد انتهت

بحل لجنة التعاون الفنى ، فان العلاقة بين منظمة الوحدة
الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة
وان كانت بدأت فائرة فقد أخذت تنشط وماتزال ماضية
فى نشاطها .

وقد انشأت الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا
فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٨ ومقر هذه اللجنة مدينة
اديس ابابا ، وهدفها كهدف سواها من اللجان الاقتصادية
الاقليمية الاخرى ، وهو العمل على تنشيط التعاون
الاقتصادى والاجتماعى بين دول القارة الافريقية عن
طريق القيام بالدراسات واعداد المشروعات وتقدير
المشورات والمعونات النية للدول الافريقية متى طلبت
شيئا من ذلك .

وكانت هذه اللجنة عند انشائها مؤلفة من الدول
الافريقية التى كانت حينذاك مستقلة ، ثم من دول غير
دول القارة التى لها مستعمرات فيها . وقد كان هذا
التكوين من الاسباب التى يرجع اليها اقتصار اللجنة
على القيام بأدوار ثانوية فى فترة ما بين سنة ١٩٥٨ وسنة
١٩٦٠ اذ عمدت الدول الاستعمارية الى عرقلة نشاط
اللجنة كي لا تتيح للأمم المتحدة أن تتدخل فى شئون
مستعمرات هذه الدول الا أنه ابتداء من دورة طنجة
للجنة الاقتصادية سنة ١٩٦٠ أخذ نفوذ الدول الافريقية
يزداد فاستطاعت أن تحقق أهدافا نذكر منها :

١ - جعلها جميع الموظفين والعاملين فيها من
الافريقيين .

٢ - فتح ابوابها لدخول الدول الافريقية غير المستقلة
بصفة أعضاء منتسبين .

٣ - قرارها القاضي بفصل كل من البرتغال وجنوبى افريقيا من عضويتها .

وكان من شأن قيام منظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ بفروعها المنوعة المكون اليها الاشراف على التعاون الاقتصاى الافريقى ، ان نشأت منافسة بين اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ومن ثم أصدرت المنظمة عدة توصيات تقضى بتنسيق العمل بينها وبين اللجنة غير انه عندما اخفقت جميع الهيئات واللجان التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمكلفة بالتعاون الاقتصاى القارى ، انتهى بطبيعة الحال التنافس الذى كان قائما بين اللجنة الاقتصادية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وقام بينهما تعاون على أسس جديدة .

ومع ازدياد نشاط اللجنة الاقتصادية اتبعت أسلوبا لا مركزيا فى عملها ، فانشأت لها مكاتب اقليمية احدها فى مدينة طنجة للاشراف على منطقة شمالى افريقيا ، وآخر فى مدينة نيامى للاشراف على منطقة غربى افريقيا ، ومكتبا ثالثا فى لوساكا للاشراف على منطقة افريقيا الشرقية ، ورابعا فى مدينة كينشاسا للاشراف على منطقة افريقيا الوسطى . وأسهمت اللجنة أيضا فى انشاء البنك الافريقى للتنمية ، وجعلت مدينة ابوجيان مقرا له ، وفى انشاء المعهد الافريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط وجعلت مقره مدينة داكار ، وبذلك غطت على نشاط منظمة الوحدة الافريقية فى مجال التعاون الاقتصاى القارى .

وكانت الدورة الأخيرة لانعقاد اللجنة الاقتصادية في مدينة اديس ابابا بين ٣ و ١٤ فبراير سنة ١٩٦٩ ، وكان لهذه الدورة صدى خاص اذ صادف موعد انعقادها العيد العاشر للجنة الاقتصادية وقد اشترك في هذه الدورة الأخيرة الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فكان اشترাকে هذا دليلا على التعاون الوثيق بين الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة .

هل أخفق التعاون الاقتصادي القارى فى أفريقيا ؟

أما وقد مر أكثر من ست سنوات على قيام منظمة الوحدة الافريقية ، فبوسعنا أن نضع ما قامت به فى مجال التعاون الاقتصادي القارى فى الميزان ، وعندئذ يتبين لنا من الناحية السلبية ما يلى :

١ - أخفاق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ولذلك لم تجتمع بعد اجتماع القاهرة فى يناير سنة ١٩٦٥ رغم كل الجهود التى بذلتها الامانة العامة .

٢ - أخفاق المساعى الرامية الى ادماج لجنة التعاون الفنى لافريقيا جنوب الصحراء فى منظمة الوحدة الافريقية .

٣ - عدم اهتمام مؤتمرات القمة الافريقية ودورات مجلس الوزراء بالشئون الاقتصادية وحصر جهودهم ونشاطهم فى المجال السياسى وبخاصة قضايا تصفية الاستعمار .

٤ - أكد نشاط اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة فكرة أن الدول الإفريقية لا تستطيع وحدها أن تشرف على التعاون الاقتصادي اشرافا فعالا وانها تحتاج الى مساعدة منظمات أو دول من غير القارة الإفريقية .

أما ما يتبين لنا من الناحية الإيجابية فهو ما يلي :

١ - منظمة الوحدة الإفريقية بفروعها ولجانها المختلفة هي الهيئة الإفريقية الوحيدة التي تستطيع أن تدرك أبعاد التعاون الإفريقي القارى . أما الهيئات الأخرى ، سواء منها التابع للأمم المتحدة أو للمنظمات الدولية الفنية أو التابع للحكومات الأجنبية ، فكلها لا يمكن أن تعبر تعبيرا صادقا عن المصالح الحقيقية للقارة الإفريقية ، كذلك لا شك أنها تنظر الى التعاون الإفريقي اما نظرة جزئية واما نظرة غير موضوعية .

وقد صدر تقرير من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية يعبر عن ذلك بالاسلوب الدبلوماسى المرن . وثمة فكرة جديدة بالتأمل فى هذا الصدد ومجملها أن إفريقيا وحدها هي التي تستطيع أن تفهم حقيقة مشاكلها ، وأن تدرك الوسائل والحلول الملائمة لمعالجة تخلفها . وهذا يعنى أن أى حل أو رأى يجىء من خارج إفريقيا وفقا لمفاهيم غير إفريقية ، لا يمكن أن يكون علاجنا ناجعا لتخلف إفريقيا ، بل ربما يؤدى الى نتائج مفايرة لمصالح إفريقيا ومسايرة لمصالح جهات غير إفريقية .

واذا كان فى هذا الرأى كثير من الصواب يدعو الى تأييده ، أفلا يمكن أن يقال أيضا : ان هذا الرأى قد

يكون منطويا على كثير من المبالغة ؟ أليس من شأنه أن يضيف شيئا من الهيبة على المنظمات الإفريقية البحتة ؟ أليس يعنى أكثر ما يعنى ارضاء العزة الإفريقية ؟

وأيا كان الامر فليس يمكن الدفاع عن هذا الرأي والتمسك به إلا اذا استطاعت الدول الإفريقية أن تجتمع فى إطار منظماتها الإفريقية كيما تناقش مشاكلها وتبحث عن حلول لها ثم تضعها موضع التنفيذ . أما اذا عجزت الدول الإفريقية عن أن تجتمع فكيف يتأتى لها أن تناقش مشاكلها وأن تضع لها الحلول ؟

إنها لن تجد لها مفرا من الالتجاء الى المنظمات غير الإفريقية لتناقش لها قضايا التخلف الإفريقى ، ويومئذ لن يكون لنا إلا أن نفترض أنها ستقدم إلينا الحلول التى ترتئها هى وتراها متمشية مع مصالحها هى .

٢ - من النواحي الإيجابية أيضا فان منظمة الوحدة الإفريقية قد أسهمت فى توحيد كلمة الدول الإفريقية فى المحافل الدولية التى اهتمت بمشاكل التنمية وساعدتها على أن تقف صفا واحدا ذا قوة رهيبه . وقد ظهرت آثار هذا التكتل فى مؤتمر جنيف للتنمية والتجارة ، وفى مؤتمر الجزائر ، وفى مؤتمر نيودلهى فى العام الماضى (١٩٦٨) .

وأهمية الجبهة الإفريقية الموحدة ترجع أيضا الى أن كثيرا من الدول الإفريقية ليس لها الأجهزة والامكانيات التى تسمح لها بتتبع القضايا الاقتصادية الدولية ، واتخاذ الموقف المناسب منها . فالاجتماعات التى تجرى داخل إطار منظمة الوحدة الإفريقية تساعد أمثال هذه

الدول على ادراك ابعاد تلك القضايا ، وعلى الاندماج في صفوف الوحدة الافريقية .

٣ — ومن النواحي الايجابية أيضا فان التعاون الافريقى القارى قد أعان الدول الافريقية على تنمية علاقتها بالامم المتحدة وعلى الاستفادة من معوناتها ، ومشوراتها في الميدان الاقتصادى . يتضح من ذلك أن منظمة الوحدة الافريقية إن لم تكن نجحت في تعزيز التعاون الاقتصادى فقد نجحت في القيام بدور الوسيط بين الدول الافريقية من ناحية ، ومنظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الفنية الاخرى من ناحية ثانية .

وفي ضوء ما جاء في تقارير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية هل لم تحرز منظمة الوحدة الافريقية نجاحا في ميدان التعاون الاقتصادى الداخلى بين الدول الافريقية وبعضها ولكنها أحرزت نجاحا في تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية والدول والمنظمات غير الافريقية ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل هى موضوع المبحث الثالث من هذه الدراسة .

المبحث الثانى

التعاون الاقليمى وقضية التنمية

يستفاد من التحليل الذى سجلناه في المبحث الاول لتحليل هذه الدراسة أن التعاون الاقتصادى الافريقى القارى قد منى بالافخاق ، فهل مؤدى هذا الافخاق أن افريقيا يجب أن تتجه نحو التعاون الاقليمى ؟

وثمة سؤال آخر : هل التعاون الاقليمي يضر بالتعاون القارى ؟ وما موقف ميثاق اديس أبابا الذى نادى بالتعاون القارى من المنظمات والمشروعات التى قامت على التعاون الاقليمي ؟

وبمعنى آخر ، هل القارية الافريقية ستستند الى منظمة افريقية واحدة ، أم الى مجموعة من المنظمات الجزئية الاقليمية ؟

كان الدكتور كوامى نكروما الرئيس السابق لجمهورية غانا ينادى بتوحيد افريقيا فى الحال ، مؤكدا أن هذا الاتحاد الكلى هو خير سبيل الى مكافحة الاستعمار الجديد والتجزئة . وقد قال فى هذا الصدد : « اذا ترددنا فى هذه المرحلة ، واتحنا الوقت الكافى للاستعمار الجديد لكى يوطد قدمه فى هذه القارة ، فماذا يكون مصير شعوبنا التى وضعت ثققتها بنا ؟ لقد قدم الرئيس الغانى مشروعا مفصلا لإقامة حكومة افريقية اتحادية ، وانشاء بنك مركزى افريقى ، وعملة افريقية صالحة للتداول فى جميع البلاد الافريقية ، وكان يعارض بقوة مبدأ بالتعاون الافريقى الاقليمي والجزئى .

ولكن أغلبية القيادات الافريقية التى كانت مجتمعة فى مؤتمر اديس أبابا أبعدت فكرة تحقيق الوحدة الافريقية فى الحال ، ورأت أنه من المصلحة أن تسبقها الاقليمية الافريقية .

وقد قال الرئيس ليو بولد سنجور دفاعا عن الاقليمية الافريقية : « دعونا أخيرا نتجرا فنقول أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول . . يجب علينا أن

نعترف بهذه الاختلافات التي يكمل بعضها بعضا بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها في شكل اتصالات اقليمية . وانا أرى امكان اقامة ثلاثة اتحادات تمثل شمال أفريقيا ، وغرب افريقيا ، وشرق افريقيا الى أن يتم تحرير جنوب افريقيا وكل من هذه الاتحادات يمكن بدورها أن تقسم الى اتحادات أصغر حجما « (١) » .

ودافع الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية عن التعاون الاقليمي قائلا : « سوف تؤدي الاتفاقات الاقليمية دورا مهما في تطوير افريقيا . . لقد انتوينا منذ وقت طويل انشاء المغرب العربي الكبير في شمال افريقيا . ونحن نأمل انه بمرور الزمن سوف نستطيع أن نذل العقبات ، وأن ننشئ وحدة مغربية اقوية وحيوية يمكن أن تقوى الوحدة الافريقية التي يجب علينا أن نضع أسسها هنا » (٢) .

وأكد رئيس الجمهورية الملجاشية هذا الاتجاه منتقدا من يخشون خطورة الاقليمية على القارية فقال : « لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن تؤدي الاقليمية الى خلق خصائص مميزة بكل اقليم . . الامر على العكس ، أعتقد أنها ستكون في صالح التعاون العام ، وأنها ستسهم في ازدهار القارية الافريقية . وبالإجمال فاني آمل بصدق أن يؤدي التقارب بين التجمعات الاقليمية الى تدعيم وحدتنا (القارية) ، بل اننى أعتقد أنه سيكون

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٤ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٨ صفحة ٢ .

من الضروري خلق تجمعات اقليمية جديدة لتغطية القارة بشبكة تكفل لها التعاون المنسجم « (١) .

وأيد هذا الاتجاه الامبراطور هيلاسلاسي أيضا اذ قال : « ان الوحدة الافريقية التي نسعى لها لا يمكن أن تتأتى الا بالتدريج ، فلا مفر من وجود فترة انتقالية يمكن للعلاقات والتنظيمات القديمة أن تظل قائمة فترة من الزمن ، كما تستطيع التنظيمات الاقليمية أن تؤدي وظائف شرعية ، وأن تسد حاجات لا يمكن سدها في الاونة الراهنة الا بها ، غير أن الاختلاف يكمن في أننا نعترف في هذه الاوضاع بأنها مجرد حلول مؤقتة سوف ينتهى العمل بها عندما تنهيا الظروف التي تجعل الوحدة الإفريقية الكاملة في متناولنا » (٢) .

ورغم تعدد مصادر التأييد للاقليمية لم يتخذ مؤتمر أديس أبابا قرارا واضحا بشأنها ، ولم يصدر هذا القرار الا حين انعقد مجلس وزراء الدول الافريقية في أول دورة عادية له في أغسطس سنة ١٩٦٣ بمدينة داكار واعترف بالاقليمية ، مؤكدا أنها تتمشى مع القسارية الافريقية وأنها مكمله لها ، وتساعد على بلورتها .

ولم يكتف هذا القرار بالاعتراف بأهمية الاقليمية بل وضع قواعد عامة لاختضاع المنظمات الاقليمية الجزئية لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولتفادي الازدواج بين نشاط كل منهما ونشاط الاخرى ، ثم بينها جميعا وبين نشاط منظمة الوحدة الافريقية .

(١) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ١٤ صفحة ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثاني رقم ٣ صفحة ٥ .

والقواعد الأساسية التي وضعها القرار ٥ - أ
لتنسيق بين التعاون القارى والتعاون الاقليمى يمكن
اجمالها فيما يلى :

أولا : يجب أن تقوم التجمعات الاقليمية على حقائق
جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية
مشتركة بين الدول تتعاون فى اطار تلك المنظمات
الاقليمية .

ويبدو أن مجلس وزراء الدول الافريقية حين أصدر
هذه القاعدة كان متأثرا بالتعريف الذى قدمه الوفد
المصرى فى مؤتمر سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥ وهو :
« تعتبر اتفاقات اقليمية ، الهيئات الدائمة التى تضم
فى منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها
روابط التجاور والمصالح المشتركة ، والتقارب الثقافى ،
واللغوى ، والتاريخى والروحى ، وتتعاون جميعا على
حل ما قد ينشأ بينها من منازعات حلا سلميا ، وعلى حفظ
السلم والامن فى منطقتها ، وحماية مصالحها ، وتنمية
علاقتها الاقتصادية والثقافية .

ثانيا : التنظيمات الاقليمية التى ستقام بين الدول
الافريقية يجب أن تعلن رسميا خضوعها لمبادئ وأهداف
ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . أما المنظمات الاقليمية
التي قامت قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية (مايو سنة
١٩٦٣) فيجب أن تعدل دساتيرها باضافة مايفيد الاعتراف
بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الافريقية .

ثالثا : يجب على المنظمات الاقليمية الافريقية الجديدة
أن تودع نسخة من نظامها الاساسى لدى الامانة العامة
لمنظمة الوحدة الافريقية .

وقد ورد مثل هذه القاعدة في المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية . ولكن عملية الايداع ليست الا اجراء اداريا لا تترتب عليه قيمة قانونية على نحو ما هو جار في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية بمعنى أن الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لا تستطيع أن تمتنع عن تسجيل ميثاق أى منظمة افريقية اقليمية ، باعتبار أن هذا الميثاق الجديد لا يقرر أنه يتمشى مع مبادئ وأهداف منظمة الوحدة الافريقية . ولو أن مجموعة من الدول الافريقية امتنعت عن ايداع معاهدتها الإقليمية الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فامتناعها هذا لا يؤثر في قيمة هذه المعاهدة المعقودة بين تلك الدول . ولكن ليس معنى ذلك أننا نقلل من قيمة هذا الاجراء فلنأنا نشك في أن تقديم الميثاق الى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وايداعه اياها يتضمن معنى دبلوماسيا مهما من حيث أنه يفيد معنى قبول رقابة سياسية على المنظمة الإقليمية من قبل المنظمة القارية ، هذا الى أنه يفيد معنى العلانية التي تبث شعور الطمأنينة في جميع الدول الافريقية وبخاصة الدول البعيدة عن المنظمة الإقليمية .

رابعا : يتطلب من منظمة الوحدة الافريقية أن تحت على التداخل والترابط بين مختلف المنظمات الإقليمية الافريقية ، وقد أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية تلك التوصية بمقتضى القرارين رقم ١٢٥ — ٩ ورقم ١٣٣ — ٩ الصادرين في دورته العادية التاسعة المعقودة في كينشاسا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ وقد وافق

مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية على هذه القرارات .

ويهدف الحث على الترابط بين مختلف التجمعات الاقليمية الافريقية الى الحيلولة دون التجزئة التي قد تنجم عن تعدد المنظمات الاقليمية ، ودون الاحتكاك الذي قد يقع بينها اذا لم تكن متواصلة او مترابطة .

ويجب الا يغيب عن البال أن افريقيا كانت منقسمة قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية الى أكثر من منظمة تنافس كل منها الاخرى ، وتجعل من مناهجها السياسية المختلفة أساسا لتلك المنافسة . فمثلا كان الاعتدال والتعاون الوثيق مع فرنسا شعار المنظمات التي ربطت بين مجموعة من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . أما الثورة والدعوة الى التحرر فكانت شعار مجموعة دول الدار البيضاء ولكن اذا ترابطت تلك المنظمات الافريقية المختلفة انعدمت احتمالات المنافسة أو الاحتكاك ، أو الصدام أو أصبحت نادرة على الاقل .

والترابط بين التجمعات الافريقية المختلفة يمكن تصوره في عدة أساليب :

الاسلوب الاول : وقد وضع أسسه القرار رقم ١/٥ الصادر عن مجلس وزراء الدول الافريقية وقوامه أن الدول الإفريقية الاعضاء في المنظمات الاقليمية الجزئية هي في الوقت نفسه أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، فتلك العضوية المشتركة بين المنظمة القارية والمنظمات الاقليمية ، هي التي تعنى التداخل الذي يحول دون وقوع المنازعات أو المنافسات الحادة بين مختلف التجمعات الاقليمية .

والاسلوب الثانى : وفحواه أن بعض الدول الافريقية تكون عضوا فى أكثر من منظمة اقليمية جزئية ، فيترتب على هذه العضوية المشتركة أن تصبح هذه الدول همزة وصل بين بعض هذه التجمعات وبعضها الآخر ثم بينها وبين المنظمة القارية ، ومن ثم يتعذر أن يقع تصادم بين منظمة نهر السنغال مثلا ومنظمة الاوكام ومنظمة الوحدة الافريقية ، ذلك لان السنغال عضو فى المنطمتين الاقليميتين وفى المنظمة القارية .

والاسلوب الثالث يكون بمقتضاه من حق جميع الدول الافريقية أن تبعث بمراقبين يشتركون فى اجتماعات المنظمات الاقليمية الجزئية التى ليسوا أعضاء فيها ، وبذلك يعرفون حقيقة المداولات والمناقشات التى دارت والقرارات التى اتخذت ، فيزول سوء التفاهم ، ويبعد شبح أزمة الثقة بين المنظمات الاقليمية والدول التى ليست أعضاء فيها ، أو بين المنظمات الاقليمية بعضها وبعض .

ومن هذا التحليل يبدو أن الاقليمية الافريقية لا تتعارض مع القارية الافريقية ، بل قد تعمل على تدعيمها اذا اتخذت التدابير اللازمة للتنسيق بين الحركتين .

ونستطيع أن نعرض بايجاز لأهم التنظيمات والتجمعات الاقليمية الافريقية التى جعلت من أهدافها التعاون الاقتصادى الاقليمى .

وليس هدف هذه الدراسة استقصاء جميع تلك المنظمات والتجمعات ولكنها تكتفى بذكر بعضها على سبيل المثال ليكن عن طريق تلك الدراسة المقارنة

معرفة أى التعاونين أنفع وأفضل : التعاون الاقليمى
الافريقى ، أم التعاون القارى ؟

ويمكن تقسيم المنظمات الاقليمية الافريقية الى ثلاثة
أنواع :

١ - المنظمات النهرية ، وهى التى قامت لاستغلال
نهر ما من الأنهار الافريقية الدولية ، فيكون هذا النهر
هو قوام تعاونها الاقتصادى .

٢ - المنظمات الاقليمية الجزئية التى تربط بين
مجموعة من الدول تتعاون فى ظل اتحادات جمركية
واقتصادية .

٣ - المنظمات الاقليمية شبه القارية التى تختلف
عن المنظمات السابقة فى أنها تضم عددا كبيرا من الدول
يجعلها قريبة من القارية ، وفى أنها تعمل على تنشيط
التعاون السياسى الى جانب التعاون الاقتصادى .
وليس فى افريقيا الا منظمتان من هذا الطراز وهما :
جامعة الدول العربية ، ومنظمة الاوكام التى تجمع بين
خمس عشرة دولة افريقية ناطقة بالفرنسية ، ولما كانت
جامعة الدول العربية ليست منظمة افريقية خالصة ،
فسنكتفى فى هذا البحث بالحديث عن منظمة الاوكام .

أولا - المنظمات النهرية الإقليمية :

أهمية الأنهار الافريقية لم تظهر حتى اليوم بدراسة
سياسية من الزاوية الوحشية . فاذا كانت الأنهار
الافريقية (كنهر النيل ونهر السنغال ونهر النيجر) ذات
أهمية كبرى لمواصلات قارة كافريقيا. مفتقرة الى الطرق
البرية والحديدية ، واذا كانت مهمة كذلك من حيث كونها

مصدرا لطاقة كهربائية تشتد حاجة القارة الافريقية اليها ، واذا كانت ذات أهمية كبرى في الري والزراعة ، فانها لا تقل أهمية أيضا من حيث كونها أداة ربط وتوحيد للدول الافريقية . فكما أن نهر الرين مثلا كان له دور مهم في الوحدة الألمانية ، فالنهر الافريقى أيضا ، أى نهر ، يستطيع أن يقوم بدور ايجابى ذى شأن فى ربط البلاد التى يجتاز اقاليمها ، وقد قامت عدة منظمات دولية اقليمية فى افريقيا لاستغلال النهر المشترك بين مجموعة من الدول استغلالا اقتصاديا مشتركا أصبح بموجب هذا النهر نواة للتعاون الاقتصادى الاقليمى .

وسنعرض الآن لبعض المنظمات الاقليمية النهرية التى قامت فى افريقيا لتنمية التعاون الاقتصادى بين مجموعة من الدول الافريقية :

١ - الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل :

هذه المنظمة للدولية الفنية عضويتها محصورة فى دولتين ، هما الجمهورية العربية المتحدة ، وجمهورية السودان . والمنظمة وليدة اتفاقية ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ التى وضعت بمقتضاها المبادئ العامة التى تنظم توزيع مياه النيل على البلدين . وقد اتفقت الدولتان على بروتوكول خاص وقع فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٠ لتنظيم الهيئة المذكورة وتحديد اختصاصاتها (١) .

(١) أنظر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٠ وقد نشر بالجريدة الرسمية فى العدد ١٧٠ بتاريخ ٣١/٧/١٩٦٠ . وانظر أيضا قرار مجلس الوزراء السودانى رقم ٩١٨ الصادر فى يونيه سنة ١٩٦٠ .

ولكن نشاط هذه الهيئة لم يخرج عن أضيق الحدود الفنية ، فلم تستطع أن تتصل بحكومات افريقية أخرى مثل اثيوبيا أو أوغنده لتشاركها في أعمالها . وسواء كان ذلك راجعا الى الاضطرابات التي وقعت في جنوبي السودان ، أو الى ظروف سياسية تحيط بالمنطقة ، فان الدولتين المكونتين للهيئة لم تحاولا أن تجعلا من تلك المنظمة الدولية الفنية نواة لاقامة تعاون اقتصادي خاص تشترك فيه كل أو معظم الدول الواقعة على نهر النيل .

٢ — منظمة نهر السنغال :

نهر السنغال بفروعه نهر دولي تشترك فيه كل من غينيا (١٠ في المائة من طول النهر) . ومالي (٤٠ في المائة منه) وموريتانيا (٢٨ في المائة منه) والسنغال (٢٢ في المائة منه) . وحينما كانت هذه البلاد خاضعة للاستعمار الفرنسي كان يتحكم في النهر بأجزائه المختلفة جهاز واحد . لذلك حاولت الدول الافريقية المطلة عليه ، أن تنشئ منظمة دولية تشرف على تنظيم استغلال مياهه وعقدت مؤتمرا في مدينة كوناكري في يولييه سنة ١٩٦٢ ، ثم اتبعته بمؤتمر آخر عقد بمدينة باماكو في يولييه سنة ١٩٦٣ ، وقد أسفر المؤتمر عن تأليف منظمة نهر السنغال وهي مكونة من عدة هيئات عاملة ، منها لجنة الدول الأربع وتتعقد مرة كل سنة في أحد أقاليم الدول الاعضاء بالتناوب ، ومنها الامانة العامة للمنظمة ومقرها مدينة سان لوى بالسنغال (ابتداء من أغسطس سنة ١٩٦٤) وعلى رأسها أمين عام وجنسيته تنتمي الى مالي . ثم أنشئت هيئة عاملة جديدة هي « مؤتمر رؤساء الدول » وكان

أول انعقاد له في نوفمبر سنة ١٩٦٥ بمدينة نواتشوك عاصمة موريتانيا . وقد جاء على لسان أكثر من مسئول من الدول الاعضاء ، أن الهدف الحقيقي من اقامة منظمة نهر السنغال هو اقامة الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة بين دول نهر السنغال .

٣ - اتفاقية نهر النيجر :

وقعت في السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦٣ التي نجمت عنها منظمة نهر النيجر تسع دول تطل على هذا النهر وهي : الكمرون ، وساحل العاج ، وداهومى ، وغينيا ، وفولتا العليا ، ومالى ، والنيجر ، ونيجيريا ، وتشاد . وقد ألغت هذه الاتفاقية اتفاق برلين المعقود في ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٥ بشأن نهر النيجر ، وسجلت مبدأ حرية الملاحة في مياه هذا النهر لكل سفن العالم . أما المنظمة الحكومية المشرفة على دراسات وبرامج استغلال هذا النهر فهي مختصة بفض المنازعات التي قد تقع بين الدول الاعضاء .

واذا لم يكن قد توافر لهذه المنظمة مثل نشاط منظمة نهر السنغال فانها مع ذلك نواة طيبة لتعاون اقتصادي اقليمي بين دول ناطقة بالفرنسية ودولة ناطقة بالانجليزية وكان الاستعمار يحول دون تعاونها .

ثانيا - المنظمات الاقليمية الجزئية :

كانت الوحدات الجهركية والاقتصادية التي ولدت ميتة أكثر من تلك التي ولدت وفيها رمق من الحياة فاستطاعت أن تعيش فترة من الزمان . ومن هذه

الوحدات : الاتحاد الذى قام بين مصر والسودان فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ عندما ألغت الحكومة المصرية من جانب واحد معاهدة التحالف والصداقة التى كانت معقودة بينها وبين انجلترا فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٦ وألغت اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان . ولم يظهر لهذا الاتحاد اثر عملى ، اذ لم يخرج عن نطاق الورق وابتداء من سنة ١٧٩٠ أخذت العلاقات بين مصر والسودان صورة جديدة فى ظل حركة تكاملية ثلاثية مع ليبيا . ومن هذه الوحدات أيضا . اتحاد كل من غانا وغينيا فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وكان له صدى فى القارة الافريقية باعتباره اول محاولة وحدوية بين دولة تخلصت من الاستعمار الفرنسى وأخرى تخلصت من الاستعمار الانجليزى . وقد انضم الى هذا الاتحاد الثنائى دولة مالى فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٦١ . ومنها أيضا : الاتحاد الذى ضم مجموعة دول الدار البيضاء وهى غانا ، وغينيا ، ومالى ، والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وقد انشأت هذه المجموعة عدة تنظيمات للإشراف على التعاون الاقتصادى الاقليمى بينها ، ومن هذه التنظيمات : سوق افريقية مشتركة ، وبنك افريقى للتنمية ، واتحاد افريقى للمدفوعات ، ومجلس الوحدة الاقتصادية الافريقية وهيئة الطيران الافريقية ، واتحاد البريد افريقى .

الا أن كل هذه المنظمات لم يكن لها الا وجود اسمى . ولم يظهر لها أى اثر فعلى قبل أن تلغى منظمات ميثاق الدار البيضاء عقب قيام منظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ .

والى جانب تلك المنظمات الإقليمية الجزئية التى لم يكن لها إلا وجود اسمى ، وجدت منظمات أخرى مازالت تعمل وتجاهد فى سبيل تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الاعضاء فيها . ومنها :

١ - مجلس الوفاق : أو اتحاد ساحل بنين :

مجلس الوفاق هذا هو أقدم منظمة إقليمية إفريقية تعمل حتى اليوم . وقد أنشئ هذا المجلس فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ بموجب اتفاقية غير دولية ، لأن الدول التى عقدتها لم تكن فى ذلك الحين قد استقلت . ويتألف مجلس الوفاق من خمس دول هى : ساحل العاج ، وداهومى ، وفولتا العليا ، والنيجر (وهى التى أنشأت المنظمة) وتوجو وقد قبلت رسميا فى ٩ يونية سنة ١٩٦٦

: ويتكون مجلس الوفاق من الهيئات العاملة التالية وهى :

(١) مجلس الوفاق وقد أطلق اسمه على الهيئة كلها ، وهو مكون من رؤساء الدول الخمس ، ومن رؤساء ونواب رؤساء المجالس التشريعية القائمة فى هذه الدول ، ومن بعض الوزراء المهتمين بالمشاكل التى تعرض على المجلس . ويجتمع مرتين كل عام كل اجتماع فى عاصمة دولة من الدول الخمس بالتناوب ، ويرأس المجلس رئيس الدولة التى ينعقد الاجتماع فيها .

(ب) الأمانة العامة الإدارية ، ولم يرد فكرها فى اتفاقية ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ إذ أنها أنشئت فى مارس

سنة ١٩٦٠ . ومن خصائصها أنها غير دائمة ، تؤلفها كل سنة الدولة التي ينعقد فيها مجلس الوفاق .

(ج) صندوق التضامن وتخصص له كل دولة ١٠ في المائة من إيرادها السنوي ، ويوزع إيراد هذا الصندوق وفقا لمعيار خاص على النحو التالي :

نسبة قدرها $\frac{2}{3}$ تودع كرسيد احتياطي للاستعانة بها في حالة حدوث طوارئ في إحدى الدول الأعضاء ، ونسبة $\frac{1}{3}$ لمصروفات السكرتارية واجتماع مجلس الوفاق . أما الباقي فيوزع بين الدول الأعضاء وفقا لنسبة خاصة لكل منها . وكانت هذه النسبة سنة ١٩٦٣ على النحو الآتي $\frac{1}{16}$ لساحل العاج باعتبارها أغنى دول هذا الصندوق ، $\frac{9}{16}$ لكل دولة من الدول الثلاث الأخرى ، على أساس أن الدولة التي تدفع أكبر نصيب في صندوق التضامن (ساحل العاج) تحصل على أقل معونة . وأما الدول التي تدفع أقل اشتراك فتحصل على أكبر معونة . وقد نجح مجلس الوفاق في توحيد الضرائب وخطط التنمية بين الدول الخمس كما نجح في إقامة اتحاد جمركي واقتصادي مؤلف منها : والمتبعون للشئون الأفريقية يجمعون على أن التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يتم داخل مجلس الوفاق يعتبر من أنجح أنواع التعاون الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا .

٢ - الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى:

تألف هذا الاتحاد في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٦٤ واشترك فيه خمس دول هي : الكمرون ، والكونغو

(برازافيل) ، وجابون ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وتشاد . واعتبر هذا الاتحاد بمثابة خطوة أولى . وبدأ يعمل على ربط هذه البلاد عن طريق مشروعات مشتركة ، إلا أن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أعلنتا انسحابهما منه في فبراير سنة ١٩٦٨ لعزمهما على تكوين اتحاد اقتصادي جديد مع الكونغو (كينشاسا) غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى أعلنت في ديسمبر سنة ١٩٦٨ عودتها الى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى . ولهذا الاتحاد عدة هيئات عاملة للإشراف على أعماله ، منها : المجلس ، وهو يتكون من رؤساء الدول أو وزرائهم المختصين بالشئون الاقتصادية والمالية وينعقد مرة كل عام . ومنها لجنة الإدارة وتتكون من مندوبين اثنين عن كل دولة وينعقد مرتين كل عام ، وهو بمثابة جهاز تحضيرى للمجلس . ومنها الأمانة العامة وهي تنقسم الى ادارتين هما : إدارة التجارة الخارجية ومقرها مدينة برازافيل ، وإدارة التنمية ومقرها باتجى وتتألف من موظفين دوليين ينتمون الى جنسيات مختلف الدول الأعضاء .

ورغم ما تعرض له هذا الاتحاد من هزات الانسحاب والعودة ، فقد صمد وحقق تقدما في طريق استتباب الحركة التكاملية بين الدول الأربع التى يتألف منها اليوم .

٣ - اتحاد دول أفريقيا الوسطى :

تكون هذا الاتحاد في فبراير سنة ١٩٦٨ بعد خروج جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى من الاتحاد الجمركي والاقتصادي سالف الذكر ، وانضمامهما الى

الكونغو (كينشاسا) لاقامة اتحاد ثلاثي جديد يرمى الى انشاء سوق افريقية مشتركة بينها . ولكن بمسد أن انسحبت افريقيا الوسطى من ذلك الاتحاد الثلاثي لتعود مرة اخرى الى الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى لم يبق في هذا الاتحاد الا دولتان هما الكونغو (كينشاسا) ، وتشاد ، وليس بينهما تجاور جغرافي ، والدولة التي كانت تربط بينهما اقليميا وهي افريقيا الوسطى قد انسحبت من الاتحاد ، ولذلك اصبح الاتحاد غير ذي موضوع .

وليس من اهداف هذه الدراسة العرض للخلافات السياسية التي أدت الى المنافسة بين الاتحادين اللذين نتحدث عنهما ، من نحو النزاع الشخصي بين الجنرال بوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى ، والجنرال موبوتو رئيس جمهورية الكونغو (كينشاسا) فان ما يعنينا هو أن نبين أن اختلاف الاستعمار الذي كان يحكم الدول الاخرى يجعل من العسير الربط بين اقتصاديات هذه الدول الافريقية حتى بعد أن تخلصت من هذا الاستعمار ، على الرغم من حاجة هذه الدول الى الاتحاد ، وادراك قيادات هذه الدول لضرورة هذا الاتحاد .

٤ - مجلس الخدمات لافريقيا الشرقية :

كانت دول افريقيا الشرقية الثلاث (وهي تنزانيا « تنجانيقا وزنبار قبل سنة ١٩٦٤ » وكينيا ، وأوغندا) خاضعة للاستعمار البريطاني مع اختلاف في نظم تبعية كل منها له . وكان هناك جهاز مشترك ينسق بين

السياسة الاستعمارية البريطانية في هذه الاقاليم الثلاثة ويسمى « اللجنة العليا لافريقيا الشرقية » وكان يتضمن مجلس حكام المستعمرات الثلاث ، ثم مجلسا تشريعيا مشتركا ، ثم لجانا فنية . وكان من اختصاص هذا الجهاز بهيئاته المختلفة ، الاشراف على البريد والمواصلات والتليفونات ، والموانى ، والطيران المدني ، والجمارك ، والضرائب . وبعد استقلال البلاد ، اتفقت الدول الثلاث على انشاء جهاز جديد سمي « مجلس الخدمات لافريقيا الشرقية » ومن أهدافه اقامة وحدة جمركية بين اعضائه ، وتنسيق سياستها الاقتصادية والضريبية .

وينقسم هذا المجلس الى لجنة تنفيذية مكونة من رؤساء الدول الثلاث ، ولجان فنية هي : لجنة المواصلات ، واللجنة المالية ، ولجنة التجارة والصناعة ، ولجنة الشؤون الاجتماعية والبحث العلمى ، وكل منها ينعقد ثلاث مرات في العام . وهناك المجلس التشريعى المكون من أعضاء اللجان المتخصصة سألقة الذكر ومعهم ٢٧ عضوا تنتخبهم برلمانات الدول الاعضاء بمعدل سبعة من كل دولة .

وفي السادس من يونية سنة ١٩٦٧ اتفق رؤساء الدول الثلاث على انشاء « الجماعة الاقتصادية لافريقيا الشرقية » ووزعوا الاجهزة الادارية المشتركة بين الدول الثلاث فاصبح مقر المنظمة في مدينة أروشا جنوبي تنزانيا ، والادارة المشرفة على السكك الحديدية والطيران المدني ومقرها مدينة دار السلام ، ومصلحة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ومقرها مدينة كمبالا . وقرروا كذلك انشاء بنك للتنمية يكون الاكتتاب فيه موزعا بالتساوى بين الدول الاعضاء . أما توزيع

القروض والائتمانات فقد وضع له معيار آخر يجعل
٢٢٥ في المائة لكينيا ، و ٣٨٧٥ لكل من تنزانيا وأوغنده
والغرض من ذلك تحقيق نوع من العدالة في التنمية لأن
كينيا أكثر تقدما من شريكتيها ومع صعوبة المواصلات
بين هذه الدول ينتظر أن يساعد هذا الاتحاد الدول الثلاث
على التغلب على التخلف والتجزئة اللذين منيت بهما في
عهد الاستعمار .

ثالثا - المنظمات الإقليمية شبه القارية :

المنظمات الإقليمية النهرية ، أو المنظمات الإقليمية
الجزئية تربط عادة بين مجموعة صغيرة من الدول
المتجاورة المنتمية الى منطقة جغرافية واحدة . وتأليف
هذه المنظمات يكون عادة تمهيدا لاقامة دولة اتحادية
واحدة ، وفي ظل هذا الاتحاد تفقد الدول الاعضاء جزءا
من سيادتها .

ولا تنافس هذه المنظمات الإقليمية المنظمة القارية
ولا تعترض سبيلها ، بل انها تعتبر مكملة لها ومساعدة
لها على اداء مهمتها .

أما المنظمات الإقليمية شبه القارية فتتألف من عدد
كبير من الدول دون التقيد بمنطقة جغرافية واحدة اكتفاء
بانتمائها الى القارة الافريقية . وتستطيع هذه المنظمات
أن تنافس المنظمة الافريقية القارية ، كما قد يترتب على
تأليفها تقسيم القارة الى كتل متنافسة ، كما حصل في
القارة الاوربية في ظل الحرب الباردة ، أو كما حصل في
القارة الاسيوية ، إذ انقسمت الى عدة مجموعات منها
المنحاز الى العملاق الشيوعي الصينى ، ومنها المرتبط

بالعمللاق الأمريكى ، ومنها ما يحاول أن يسلك سياسة
عدم الانحياز .

وكانت افريقيا منقسمة فعلا قبل قيام منظمة الوحدة
الافريقية على نحو ما سبق أن أشرنا بين ثلاث منظمات
شبه قارية ، بعضها مستقل عن البعض الآخر ، وبعضها
متنافس لبعضها الآخر . وهى : جامعة الدول العربية ،
ومنظمة الدار البيضاء ، ومنظمة برازافيل . ولكن عقب
قيام منظمة الوحدة الافريقية اتخذ قرار بإلغاء منظمة
الدار البيضاء ومنظمة برازافيل ، ولم تبق إلا جامعة
الدول العربية التى اعتبرت منظمة افرواسيوية غير
منافسة للوحدة الافريقية ، لأنها تجمع بين ست دول
افريقية وثمانى دول آسيوية . ولكن لم يمض الا قليل
حتى عادت الى الحياة مجموعة « برازافيل » تحت اسم
جديد هو « المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية » ويشار
اليها بمجموعة حروفها الافرنجية الاولى وهى « اوكام » .

منظمة الاوكام والتعاون الاقتصادى :

يرجع تاريخ منظمة الاوكام ، من طريق غير
مباشر ، الى القانون الصادر من حكومة الجنرال
ديجول فى الثالث من يونية سنة ١٩٥٨ وبمقتضاه
وضع دستور جديد لفرنسا يتضمن قواعد جديدة لتنظيم
العلاقات بينها وبين مستعمراتها داخل إطار منظمة
« الجماعة الفرنسية » إذ كانت الدول الافريقية قبل
استقلالها أعضاء فى هذه المنظمة . ولكن رغم تعديل
نظام هذه المنظمة على نحو يتيح للدول الافريقية نيل
الاستقلال التام ، فقد انسحبت منها وقررت أن تكون
منظمة خاصة بها تكون ذات صبغة افريقية خالصة

ولا ترتبط بأى دولة غير افريقية . وقد عقدت هذه الدول
الافريقية الناطقة بالفرنسية عدة اجتماعات لوضع
دستور المنظمة الاقليمية الجديدة ، وكان آخر هذه
الاجتماعات مؤتمر تاناناريف الذى عقد فى ١١ سبتمبر
سنة ١٩٦١ ، وتمخض عن ولادة هذه المنظمة الجديدة
التي سميت الاتحاد الافريقى الملجاشى ، وكان يضم
اثنى عشرة دولة ثم انضمت توجو اليها . وقد أبرمت
هذه الدول سلسلة من الاتفاقات بين بعضها وبعض
لتنظيم علاقاتها ومن هذه الاتفاقات : ميثاق عسكرى
سمى ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقى الملجاشى ، والمعاهدة
التي انشئت بموجبها المنظمة الافريقية الملجاشية للتعاون
الاقتصادى . كما انشأت عدة لجان ووكالات متخصصة
مثل لجنة التجارة الخارجية ، ولجنة البحث العلمى ،
ولجنة الدراسات النقدية ، ولجنة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية . ثم انشأت فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ الوكالة
الافريقية الملجاشية للملكية الصناعية . . هذا الى جانب
كثير من الاتفاقات الفنية الاخرى .

وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية فى اديس أبابا ،
تعرضت منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى لعدة انتقادات
سبقت الاشارة اليها . وتلبية لتلك الانتقادات قررت
المنظمة فى اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات
الاعضاء فيها المنعقد فى مدينة داكار فى مارس سنة
١٩٦٤ ، تصفية المنظمة وانشاء منظمة اقتصادية خالصة
تحل محلها . وقد وقع دستورها الاساسى فى ابريل
سنة ١٩٦٤ بمدينة نواتشوك عاصمة موريتانيا غير أن
هذه المنظمة الاقليمية الجديدة لم يتح لها ، أن تحقق
وجودها بالفعل ، لان كلا من ساحل العاج والنيجر

وقولتا العليا وجمهورية أفريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الاساسى للمنظمة . وقد اثار اخفاق هذا المشروع الجديد أسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الافريقى الملجاشى القديم ، وقالوا أن تعاوننا اقتصاديا صحيحا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون أن يكون بينها تعاون سياسى ، ولهذا طالبوا بإنشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات اقتصادية وسياسية واسعة . وقد تقرر إنشاء هذه المنظمة فى اجتماع عقد بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية بمدينة نواتشوك فى فبراير سنة ١٩٦٥ ، وجاء فى البيان المشترك الصادر فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ ، أن المنظمة الجديدة التى سميت المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية المرموز اليها بالحروف الاولى من اسمها « اوكام » انما هى تجمع افريقى يهدف — فى اطار منظمة الوحدة الافريقية — الى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الافريقية وملجاش ، بغية تعجيل نموها فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ، والثقافية .

وقد وقع ميثاق منظمة الاوكام نهائيا فى يونية سنة ١٩٦٦ بمدينة تاناناريف عاصمة جمهورية ملجاش ، ولكن سرعان ما وقعت أزمة دبلوماسية فى المنظمة عندما قبل فى عضويتها الكونغو « كينشاسا » وكان على رأس الدولة حينئذ الرئيس تشومبى ، فقد انسحبت موريتانيا من المنظمة احتجاجا على وجود تشومبى . وفى يناير سنة ١٩٦٩ طلبت جزيرة موريس الانضمام الى منظمة الاوكام ، فأصبح بذلك عدد الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية الاعضاء فى المنظمة خمس عشرة .

ومما تجدر ملاحظته أن منظمة الاوكام ليست منظمة مفتوحة ، ذلك أن من أهدافها تقوية الروابط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين أعضائها (ويقصد بذلك الدول المشتركة في التراث الفرنسى) ولهذا لا تقبل في هذه المنظمة دولة افريقية غير ناطقة بالفرنسية . غير أن هذا لا يعنى أن جميع الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية قد اشتركت في المنظمة ، فموريتانيا كانت عضوا ثم انسحبت ، وغينيا ومالى وبوروندى لم تنضم اليها .

والحقيقة أن الهيئات العاملة بهذه المنظمة تعقد بانتظام ، وقد عقدت الدورة الرابعة لآخر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمدينة كينشاسا في يناير سنة ١٩٦٩ كما أن مجلس الوزراء ينعقد بانتظام ، والامانة العامة ومقرها مدينة ياوندى بالكمرى ، تعمل كذلك بانتظام عن طريق اشرافها على الوكالات الفنية المتخصصة التى تربط بين الدول الافريقية الاعضاء في منظمة الاوكام . وتلك الوكالات هى التى تشرف فعلا على التعاون الاقتصادي والفنى بين دول المنظمة ونذكر من هذه الوكالات : شركة طيران « اير افريك » وتشترك فيها ١٢ دولة افريقية ، وقد انشئت في ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ والمنظمة الافريقية اللجاشية للبن وقد انشئت في ديسمبر سنة ١٩٦٠ والاتحاد الافريقى اللجاشى للبريد والمواصلات السلكية ، والوكالة الافريقية اللجاشية لبنك التنمية ، والوكالة الافريقية اللجاشية للصناعة والصناعة الدولية للسياحة الافريقية وغيرها .

يتبين من ذلك أن نجاح « الاوكام » في تنظيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفني بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، يرجع اول ما يرجع الى الوكالات المتخصصة التي انشئت قبل قيامه ، وان نجاح تلك الوكالات يرجع بدوره الى المساعدات المالية والفنية التي تقدمها لها فرنسا . فاذا امتنعت فرنسا عن تقديم هذه المساعدات والمعونات انهارت هذه الوكالات وعندئذ لا يبقى للاوكام اى نشاط يزاوله .

وقد قيل ان منظمة الاوكام ذات أهداف سياسية ، في مقدمتها الدفاع عن الفرانكوفونية ، وهي دعوة ترمى الى انشاء كومنولث ثقافي يجمع بين دول العالم الناطقة بالفرنسية .

والحقيقة ان الاوكام يخدم الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية من ناحيتين : فمن ناحية يخول لها حق طلب المزيد من المساعدات من فرنسا ، ومن ناحية أخرى تتمكن الدول الافريقية عن طريقه من مفاوضة السوق الاوربية المشتركة في تجمع قوى . أما مصلحة فرنسا في هذا فتتلخص في احتفاظها بتفوذها الثقافي والسياسي والاقتصادي في هذه المنطقة الكبيرة عن طريق الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الفنية التي تعمل داخل اطار الاوكام وتحت اشرافه اسما ، ولكن فرنسا هي التي تديرها فعلا .

هل اخفق التعاون الاقتصادي الاقليمي في افريقيا ؟

أما وقد عرضنا لاكثر من عشر منظمات اقليمية افريقية جعلت من أهدافها تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول

الأعضاء فيها ، يمكننا أن نتساءل عما إذا كان هذا التعاون الإقليمي الأفريقي قد نجح وحقق الهدف المتوخى ، أم لا . فإذا لم يكن قد نجح ، فهل هناك احتمال لأن ينجح في السنوات المقبلة ولو في ظل تجارب إقليمية جديدة ؟ وهل يستحسن — كما تطلب تقارير الأمم المتحدة ، وتوصيات المهتمين بالشئون الأفريقية — الاستمرار في تشجيع إقامة المنظمات والتجمعات الإقليمية في أفريقيا ؟ أم يستحسن الاتجاه نحو ابتكار أساليب جديدة وتنظيمات جديدة تكون مهمتها مساعدة أفريقيا على التخلص من التجزئة ومن التخلف ؟

مما يلاحظ مبدئيا أن أغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية التي قامت في أفريقيا قد ربطت بين دول كان بعضها مرتبطا ببعض أثناء فترة الاستعمار . فالهيئة الفنية الدائمة المشتركة لياه النيل كانت قائمة في صورة أخرى أثناء الاحتلال البريطاني لكل من مصر والسودان ، ومنظمة نهر السنغال كانت موجودة من قبل في شكل جهاز إداري فني تابع للسلطات الاستعمارية الفنية أثناء حكمها لجميع الدول الأفريقية التي انضمت فيها بعد إلى منظمة نهر السنغال بعد استقلالها . والوحدة الاقتصادية التي تربط دول أفريقيا الشرقية الثلاث ، كانت قائمة قبل أن تظهر تلك الدول باستقلالها ، وكانت تسمى مجلس الخدمات لأفريقيا الشرقية .

وعلى ذلك فإن المنظمات الإقليمية الأفريقية التي قامت في عهد الاستقلال الأفريقي لا تخرج في مجموعها عن كونها تجمعات كانت قائمة من ذي قبل في عهد الاستعمار . وليس يعنى هذا التقليل من شأن المنظمات الإقليمية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية

الافريقية الا أننا ننظر اليها على أنها محافظة على القديم ولكن من دون أن تخطو خطوة جريئة جادة نحو الجديد .

ومما يلاحظ أيضا أن أهم تلك التجمعات والتنظيمات الاقليمية قد قامت وعملت بمعونة من الدول الاستعمارية التي انسحبت من أفريقيا فبدون الرعاية الفرنسية ستتهار لا محالة معظم التنظيمات الاقليمية والوكالات المتخصصة التي تربط بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وبدون المعونة البريطانية لن يستطيع التجمع الثلاثي القائم بين أوغندا وكينيا وتنزانيا أن يتخطى العقبات التي تعترض تكوينه في صورته الجديدة والتي تعترض سبيله نحو النمو والتقدم .

ومما يلاحظ أيضا أن تلك المنظمات الاقليمية أصبحت وسيلة جديدة للوصول الى نيل مزيد من المساعدات من الدول غير الافريقية . فالدولة الافريقية تستطيع أن تحصل على المساعدة باسمها أو باسم المنظمة الاقليمية التي تنتسب اليها .

هل يستخلص من هذه الملاحظات أن التعاون الاقليمي الافريقي لم يستطع أن يحقق أى هدف ايجابى فى سبيل تنمية الشخصية الافريقية . وأن هذا التعاون لا يخرج عن كونه وسيلة من وسائل تنمية المساعدات ، أو صورة من صور الاستعمار الجديد ؟

اننا نعارض هذا التفسير التشاؤمى ، لان التعاون الاقليمي الافريقي رغم ضعفه قد استطاع أن يحقق أكثر من هدف :

لقد حقق نوعا من الديمقراطية على الصعيد الاقليمي .

فالنظم السياسية السائدة في البلاد الافريقية نظم
شمولية لا تقبل أى معارضة ، بل انها لا تستطيع ان
تثبت على المناقشة . ولكن حين يجتمع رؤساء الدول
الافريقية على مستوى التنظيم الاقليمى ، فانهم سيجدون
انفسهم مضطرين الى التنازل عن النظام الشمولى
السائد داخل بلادهم ، وسيقبلون المناقشة والمعارضة .
وهذا النظام الديمقراطى الذى اتبع داخل التنظيم
الاقليمى ، سواء كانت قراراته تؤخذ بالاجماع أو بالأغلبية
لاشك انه نظام مفيد للمجتمع الافريقى . وهذا التوازن
بين النظام الشمولى المتبع داخل الدولة والنظام
الديمقراطى الذى يتبع فى التجمع الاقليمى ، لاشك انه
يساعد على التنمية السياسية .

وكما أن تلك المنظمات الاقليمية تعتبر مدرسة
للييمقراطية الافريقية ، كذلك تعتبر مدرسة للدبلوماسية
الافريقية ، لانها تساعد القيادات الافريقية على أن تواجه
مجتمعة مشاكل التخلف ، ومشاكل التجزئة ، فتعرف
بعد ذلك كيف تتصل بالعالم الخارجى ، وتقنعه بوجهة
نظرها ، وتعرض عليه مشاكلها ، وتستفيد منه .

يضاف الى هذا كله أن تلك المنظمات الاقليمية — على
ما سلف القول — لا تتعارض مع المنظمات القارية ،
بل لقد تكون كل منها مكملة للآخرى وممهدة لتيسير
التعاون الخارجى بين افريقيا والدول غير الافريقية .
هذا التعاون هو موضوع دراسة المبحث التالى .

المبحث الثالث

التعاون الدولي الخارجى

وقضية التنمية

إذا كان كل من التعاون القارى الإفريقى والتعاون الإقليمى الإفريقى يعمل على تأكيد السيادة الإفريقية وحماية هذه السيادة ، فإن التعاون الدولي الخارجى ينطوى على كثير من الخطر الذى يهدد هذه السيادة . والتعاون الاقتصادى الخارجى يتخذ صوراً مختلفة وأشكالاً متعددة ومن ذلك اسم : مساعدة مالية ، أو معونة فنية مقدمة من دولة غير إفريقية الى دولة إفريقية ، ومعاهدة تعاون اقتصادى بين دولة إفريقية وأخرى غير إفريقية ، واشتراك دولة إفريقية فى منظمة إقليمية غير إفريقية كالسوق الأوروبية المشتركة ، أو منظمة دولية كالبنك الدولى .

تلك الصور المختلفة تظهر فى صورة مساعدة ، ذلك لأن جميع الدول الإفريقية بغير استثناء دول متخلفة إلا دولة جنوب إفريقيا ، وهذه لا تعتبر دولة إفريقية . وعلى هذا فدراسة التعاون الاقتصادى الدولى بين الدول الإفريقية والدول الأخرى والمنظمات غير الإفريقية يجب أن تتضمن قبل كل شيء دراسة المساعدات الدولية . وتلك المساعدات ستتولى دراستها فى نطاق محدود ، بمعنى أننا لا نتناول المساعدات المحلية التى تقدمها الحكومة المركزية الى حكومة محلية ، لأن ذلك من صميم الشئون الداخلية للأمم ، ولا المساعدات التى تقدمها دولة إفريقية الى دولة إفريقية أخرى لأنها داخلية فى

نطاق التعاون القارى الافريقى أو التعاون الاقليمى الافريقى ، ولا المساعدات التى تقدمها دولة استعمارية لاحدى مستعمراتها فى افريقيا كالمساعدات التى تقدمها البرتغال لانتجولا ، أو مساعدات فرنسا لىتناء جيبوتى لان هذه المساعدات لا تحكمها قواعد القانون الدولى والقانون الدبلوماسى ، كما انها لا تحظى بموافقة الاقاليم التى تقدم اليها . ثم انها مساعدات غير مشروعة وفقا للايديولوجية الافريقية ما دامت ترمى الى ابقاء الوضع الاستعمارى على حاله .

وتحليل المساعدات الاجنبية التى تقدم لافريقيا تحليلا سياسيا يتطلب اربعة جوانب :

أولا — الاشكال والانواع المختلفة للمساعدات الاجنبية .

ثانيا — الاساس القانونى والايديولوجى للمساعدات الاجنبية .

ثالثا — خطورة المساعدات الاجنبية على الدول الافريقية .

رابعا — السياسات التى قررتها الدول الافريقية لمواجهة تلك الخطورة .

أولا — الاشكال والانواع المختلفة للمساعدات الاجنبية :

ليس هدفنا فى هذا المقام أن نقدم دراسة مفصلة للمساعدات الاجنبية بقدر ما نهدف الى تقديم تعريف موجز لاهم أنواع هذه المساعدات لكى يستطيع القارىء

تتبع المناقشات السياسية التي قد نعرض لها فيما بعد .

وقد تكون المساعدات ثنائية أو جماعية ، وتعتبر ثنائية حين تقدمها دولة أجنبية واحدة الى دولة أفريقية ، وتعتبر جماعية اذا قدمت مجموعة من الدول ، أو منظمة دولية الى دولة أفريقية واحدة أو الى مجموعة من الدول الأفريقية ، وسنتحدث فيما بعد عن أن كثيرا من السياسيين ومن الخبراء الأفريقيين يفضلون المساعدات الجماعية على المساعدات الثنائية التي تشتمل منها رائحة التسلط . والمساعدات قد تكون مقيدة Tied Aid بمعنى أن الدولة المانحة تلزم الدولة الممنوحة بأن تشتري جميع حاجاتها من السلع من الدولة المانحة في حدود القرض الممنوح . والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذا الأسلوب في مساعداتها وبخاصة بالنسبة الى المساعدات الغذائية اذ تشترط على الدولة المستفيدة أن تشتري بقيمة المنحة من الفائض الزراعي الأمريكي .

وقد تكون المساعدة في صورة معونة فنية كأن تقدم الدلة المانحة الخبراء ، وتنشئ داخل الدولة الأفريقية معاهد للتدريب وما الى ذلك .

وقد تكون المساعدة عسكرية ، وهذا اذا كانت مقصورة على تقديم الاسلحة والعتاد الحربي ، وقد تبدو في صورة وجود قوات أجنبية وقواعد عسكرية اذا كانت هذه أو تلك تحت ستار حماية الدولة المستفيدة .

وقد تكون تلك المساعدات في صورة منحة لا تلزم الدولة المستفيدة بردها أو تقديم مقابل لها ، كما

تكون في صورة قروض بفوائد مخفضة أو دون فوائد .
وقد تأتي المساعدات من طريق غير مباشر كان
تشتري الدولة المانحة بعض محاصيل الدول الأفريقية
بسعر يزيد على السعر الدولي الجارى ، وقد تكون في
شكل امتيازات ضريبية ، أو ضمانات تمنحها الحكومات
الأجنبية لشركاتها أو عملائها الذين يستثمرون أموالهم
في إحدى الدول الأفريقية .

وقد تكون المساعدات مشروطة بشروط سياسية
كالمساعدات الأمريكية التى منحت بموجب قرار الأمن
القومى الصادر سنة ١٩٥١ وهى مساعدات ترمى الى
تدعيم الارتباطات العسكرية والسياسية القائمة بين
الولايات المتحدة الأمريكية والدول المستفيدة من هذه
المساعدات .

ويمكن أيضا تقسيم المساعدات تبعا للون السياسى
للدولة المانحة ، ووفقا لذلك تكون المساعدات :
شيوعية ، وغربية ، وحيادية وفقا لما تكون عليه الدولة
المانحة من حيث الانتماء الى الكتلة الشيوعية ، أو الكتلة
الغربية الرأسمالية ، أو مجموعة دول عدم الانحياز .

هذه بعض أنواع وأشكال المساعدات أوردناها للنبيين
مدى تفوعها ، ولنبين أن سياسة الدول الأفريقية ازاء
تلك المساعدات لابد أن تختلف باختلاف نوع أو شكل
المساعدة التى تقدم اليها .

وأيا كان نوع أو شكل هذه المساعدات فإن هناك
سمات عامة تشترك فيها سياسات الدول المانحة ،
ومن هذه السمات :

١ — الدول المانحة تحاول تضخيم مبلغ المساعدات التي تقدمها الى الدول النامية ، فانجلترا ، مثلا تدخل في مبلغ المساعدات التي قدمتها الى الدول الافريقية ما صرفته على الحملة العسكرية في كينيا لاقماد ثورة ماو ماو ، وفرنسا تدخل في مجموع المساعدات التي تقدمها ما تصرفه من معاشات لقدماء المحاربين الافريقيين الذين اشتركوا في الحرب العالمية الاولى والثانية .
والمانيا وايطاليا واليابان تعتبر التعويضات التي فرضت عليها بسبب الحرب العالمية الثانية جزءا يضاف الى مبلغ ما تقدمه من مساعدات للدول النامية .

والذين تصدوا لدراسة موضوع المساعدات يجمعون على أن كل الاحصاءات الخاصة بالمساعدات التي تقدمها الدول الاجنبية للبلاد الافريقية يجب أن تدرس بحذر نظرا الى ما تتضمنه من مبالغة ومن مخالفة للحقيقة والواقع .

٢ — والذين تصدوا لهذه الدراسات يؤكدون أيضا أن المكاسب التي تنالها الدول الاجنبية من تعاملها مع الدول المتخلفة ، تزيد كثيرا على المكاسب التي تعود على الدول المتخلفة . ويقول الكاتب الفرنسي بير جاليه في هذا الصدد : « ليست دول الاستعمار هي التي تساعد الدول المتخلفة ولكن الدول المتخلفة هي التي تساعد دول الاستعمار » .

٣ — تدل الاحصاءات الدولية على انخفاض مستمر في قيمة المساعدات التي تقدمها الدول الغنية المتقدمة الى الدول الفقيرة المتخلفة . ويؤكد الذين تصدوا لدراسة المساعدات الدولية أنه في مدى السنوات

المقبلة سيصبح مقدار المساعدات التي تمنحها الدول الغنية غير كاف لجرد دفع فوائد القروض التي قدمتها هذه الدول الغنية الى الدول المتخلفة .

هذه هي الملاحظات السياسية والاقتصادية التي تحيط بقضية المساعدات الأجنبية وقد أثرت أيما تأثير في السياسة التي تتبعها الدول الإفريقية تجاهها .

ثانيا - الاساس القانونى والايدىولوجى للمساعدات الأجنبية

قامت الدول الإفريقية بكثير من المحاولات الفقهية للبحث عن أساس قانونى أو أساس أخلاقى للمساعدات التي تقدمها الدول الغنية الأجنبية الى الدول الإفريقية . وكان من أبرز هذه المحاولات رأى فحواه أن تلك المساعدات ليست إلا ديناً دولياً ترده الدول الغنية الأجنبية الى الدول الإفريقية ، ثم آخر فحواه أن أساس تلك المساعدات هو حق الدول الإفريقية فى التنمية ، ثم آخر مؤداه أن المساعدات إنما هى وجه آخر من وجوه نزع السلاح ، وفيما يلى عرض لهذه النظريات بشىء من الإيجاز :

(١) المساعدات الأجنبية دين دولى :

فى السنوات الأخيرة كثرت الدراسات العلمية التي تؤكد استنادا الى احصاءات دقيقة أن الدول غير الإفريقية وبخاصة منها الدول الاستعمارية ، قد استغلت هذه القارة المظلومة أفدح استغلال . وسواء أكان هذا الاستغلال فى عهد تجارة الرقيق حيث صار الأرقاء

المجلوبين من أفريقيا هم اليد العاملة الرخيصة في انتاج الخير ، أو كان في عهد الاستعمار التقليدي حيث سلبت خيرات القارة من يد ابنائها لتفمر البلاد ذات السيطرة على هذه القارة . وسواء أكان هذا أو ذاك فمن واجب هذه الدول أن لم يكن قانونيا فأخلاقيا أن ترد مقابل ما سبق أن استولت عليه وأن ترده في صورة مساعدات لهذه البلاد .

وقد دافع عن هذه النظرية الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر اديس بابا وكان من رأيه أن المعونة الأجنبية ضريبة مفروضة على الدول المتقدمة للدول النامية ، وقال : « للجمهورية العربية المتحدة نظرة في مسألة المعونات الخارجية تراها حقا للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا في التقدم . . حقا يستند الى التكافل الانساني ، والى تدعيم السلام . . بل ان الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونة فريضة واجبة الاداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعماري قبل غيرها تعويضا عن النهب الذي تعرضت وما زالت تتعرض له شعوب عديدة في أفريقيا وآسيا ، نزحت ثرواتها نزحا منظما ليكون الرخاء حكرا لغيرها ويبقى لها احتكار الفقر » .

وقد دافع عن هذه النظرية أيضا الرئيس أحمدو أهيدجو في مؤتمر اديس بابا قائلا : « تستطيع قارتنا أن تطالب بما قدمته من اسهام كبير في اثراء العالم ، لا في المواد الأولية فحسب ، ولكن أيضا في عرق ودم ابنائها الذين جاهدوا في تنمية أجزاء أخرى من العالم ، حيث أقيمت بجهودهم ثروات ضخمة ، وصناعات وزراعات عملاقة .

الا أن تلك النظرية التي نادى بها أكثر من زعيم أفريقي كانت موضع نقد من بعض كتاب الغرب وعلى رأسهم البرت ماистер فقد قال : « لا نرى أى مبرر لاجبار الدول المتقدمة ، حتى الاستعمارية منها ، على أن تترد الى مستعمراتها القديمة في صورة مساعدات جزءا مما أخذته من قبل ان التاريخ يتهمك على مثل تلك القواعد الخلقية اذ يرى أن ما وقع من اكراميات او من ظلم يعتبر أمرا عادلا مادام قد وقع . . »

ونحن لا نستطيع ، ولا نحسب أن أى مفكر أفريقي يستطيع أن يؤيد رأى البرت ماистер ومن يسير على وتيرته من الكتاب . واذا كان التاريخ لم يتضمن سوابق تبرر مطالبة شعب لشعب آخر بتعويض عن استغلال سابق ، فان التعويضات التي فرضت على الدول المهزومة ، كما حدث في الحرب السبعينية حين دفعت فرنسا تعويضات لالمانيا ، أو في الحرب العالمية الاولى والثانية حين دفعت المانيا تعويضات للحلفاء بل ان التعويضات التي حصلت عليها اسرائيل من المانيا مع أنه لم يكن لاسرائيل وجود ابان الفترة التي وقع الظلم فيها على اليهود ، كل هذه التعويضات دليل على اتجاه جديد في العلاقات بين الدول ولذلك لا نجده في التاريخ القديم على الصورة التي نشأت في العصور الحديثة والتي تستند اليها الدول الافريقية حين ترى أن المعونة الاجنبية ليست الا ردا لدين قديم .

(ب) المساعدات الاجنبية والقانون الدولي للتنمية :

وهناك نظرية ترى أن القانون الدولي العظام التقليدي قد وضع حقوقا والتزامات للدول تجاه بعضها

البعض ، وهذه الحقوق وضعية مثل حق الحرية ، وحق المساواة ، وحق الاحترام المتبادل ، وحق البقاء . . ولكن مع نمو قواعد القانون الدولي الحديث ظهرت حقوق جديدة استوجبها تطور العالم وتضامنه . ومن ذلك حق الدول المتخلفة النمو ، ويقابله التزام الدول المتقدمة بمساعداتها على تحقيق هذا النمو . ويضيفون الى ذلك أن مبادئ هذا القانون الحديث قد وضعت في ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء في ديباجة الميثاق: « نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح . . وفي سبيل هذه الغايات اعترمنا . . أن نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها » .

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتجاه الحديث الذي يفرض على الدول المتقدمة الغنية مساعداتها للدول المتخلفة . وهناك أكثر من توصية تؤكد هذا المعنى ، ومن ذلك التوصية رقم ١٧١٥ - ١٦ التي وضعت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية في اطار الأمم المتحدة .

وقد ظهرت دراسات فقهية عديدة تعالج هذا الالتزام الدولي الجديد ، وسرعان ما خرج هذا الاتجاه من الدائرة الفقهية الى الدائرة السياسية الدولية ، وسمعا لها صدى في مؤتمرات عدم الانحياز . والجزء العاشر من قرارات مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز هو أحسن تعبير عن هذا الاتجاه الحديث اذ جاء فيه :

« ان رؤساء الدول أو الحكومات المشتركة في

المؤتمر . . اذ يؤمنون بأن التنمية الاقتصادية المتزام
يقع على المجتمع الدولي كله . وانه من واجب الدول
جميعا أن تسهم في العمل على خلق نظام اقتصادى
جديد عادل تستطيع في ظله جميع الأمم أن تحيا دون
خوف أو حاجة أو يأس ، وأن تسمو الى مرتبة العضو
الكامل فى أسرة الأمم . وأن البنين الحالى للاقتصاد
العالمى والمؤسسات الدولية القائمة فى مجال التجارة
الدولية والتنمية ، لم تنجح فى الحد من التفاوت فى
نصيب الفرد من الدخل بين الشعوب فى الدول
المتقدمة والدول النامية أو فى تضيق الهوة الخطيرة
المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، واذ
يؤكدون الحاجة الملحة الى تدعيم وزيادة التعاون الدولى
على أساس من المساواة وبما يتفق وما يتطلبه التعجيل
بالتنمية . . . » .

(ج) المساغذات الاجنبية ونزع السلاح :

هناك محاولة لربط حق الدولة المتخلفة فى التنمية ،
بالزام الدول المتقدمة بنزع السلاح أو تخفيضه . ويستند
فى ذلك الى أن حق الدولة المتخلفة فى التنمية يقابله الزام
الدول المتقدمة بنزع السلاح ، وتقديم ما كان يصرف على
صنع السلاح الى الدول المتخلفة . وقد وردت اشارة
صريحة الى هذه النظرية فى قرارات مؤتمر بلغراد ،
اذ جاء فيها :

« يحث المشتركون فى المؤتمر على أنه يتعين على
الدول الكبرى أن توقع دون مزيد من الإبطاء ، معاهدة
لنزع السلاح نزعاً شاملاً كاملاً ، وذلك لانقاذ البشرية
من ويلات الحرب ولتحويل الطاقة المالية التى توجه فى

الوقت الحالي نحو التسليح على أن تستخدم في تحقيق التطور السلمى والاقتصادى والاجتماعى للبشرية كلها . »

كما وردت أيضا اشارة اليها في قرارات مؤتمر القاهرة (الجزء العاشر) : ان رؤساء الدول والحكومات المشتركة في هذا المؤتمر مقتنعون بأن التقدم في مجال نزع السلاح يساعد على زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية ومن ثم فهم يؤيدون الاقتراحات التي تهدف الى توجيه الموارد المستغلة الان في التسليح الى تنمية المناطق المتخلفة في العالم وتحقيق رخاء الانسانية جمعاء .

وفي المؤتمر الثانى والخمسين لجماعة القانون الدولى الذى انعقد في اغسطس سنة ١٩٦٦ بمدينة هلسنكى عاصمة فنلندا دافعت عن هذه النظرية ، وكان مما قلته في معرض الدفاع عنها « الالتزام بنزع السلاح هو الجانب السلبى ، أما الالتزام بمساعدة الدول المتخلفة فهو الجانب الايجابى لبدأ من مبادئ التعاون الدولى » واقترحت أن تطرح دائما مشكلة مساعدة الدول المتخلفة حيثما طرحت مسألة نزع السلاح .

وعرض الاستاذ البير مايسستر أيضا لنقد هذه النظرية نقدا مرا قائلا انه لمن ضرور الخيال تصور أن نزع السلاح سيقرب عليه ازدياد المساعدات التى تقدم الى الدول المتخلفة ، بل قد يكون الامر ، على العكس ، فقد كان من اثار استتباب التعايش السلمى بين العملاقين المتناهضين أن انخفضت المساعدات الاجنبية ، ويقول ان موقف الدول الاوربية الحيادية فيه الدليل الواضح على صحة رايه اذ رغم ان هذه الدول

من أغنى دول العالم ، وتمتّع بأعلى مستوى من مستويات المعيشة فبالنظر الى أنها ليس لها مآرب سياسية خارجية ، صارت سلبية كآكثر مآكون السلبية فى تقديم المساعدات الخارجية .

فآلبير مآيستر يرى آذن أن المعونة الاقتصادية تلازم المنافسة الدولية ، ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها .

هل نستخلص من كل هذا أنه لا يوجد أساس أخلاقى سياسى ، أو أساس قانونى للمساعدات الأجنبية التى تعطى للدول المتخلفة ؟

يبدو لنا أن أيديولوجية التنمية لم تقبلور بعد ، وأن الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة الغنية التى تعتقد أن من حقها أن تتمتع بخيراتها كما تشاء ، وبين الدول المتخلفة الفقيرة التى ترى أن لها حقا فى التنمية وأن هذا الحق يقابله التزام من الدول الغنية بمساعدتها . . هذه الفجوة ما زالت على اتساعها فعلى الدول الإفريقية أن تبحث عن أسس أخلاقية وسياسية للمساعدات الأجنبية ، تكون وليدة دراسات علمية دقيقة قائمة على إحصاءات توضح بدقة مبلغ مديونية الدول الغنية لدول إفريقيا . ثم تصاغ هذه الأسس فى قالب قانونى جديد يضاف الى القانون الدولى التقليدى .

وفى المجال الإفريقى الداخلى يتعين على الدول الإفريقية أن تبحث عن أيديولوجية للتنمية منبثقة من واقعها نفسه ، ومتماشية مع مشاكلها .

وفى مجال السياسة الدولية يجب على الدول الإفريقية أن تنوع جهد المستطاع علاقاتها بالدول الأجنبية .

تلك السياسات قد تكون عوناً للدول الأفريقية على تعزيز حقها في التنمية وعلى إيجاد أسس أخلاقية وايدولوجية للمعونة الأجنبية . وإذا لم تبحث جدياً في سبيل إيجاد هذه الأسس فستقلب المعونة الأجنبية من كونها حقاً واجباً الى كونها صدقة دولية ، وذلك مما يسئ الى الكرامة الأفريقية ويمس شخصيتها وعزتها، وفضلاً عن هذا خطورة تغفل الاستعمار الجديد في أنيال هذه الصدقة .

وخطورة هذا الاستعمار الجديد هي موضوع دراستنا التالية .

ثالثاً - خطر المساعدات الأجنبية

على الدول الأفريقية :

إذا كانت المعونة الخارجية ركناً من أركان التنمية الاقتصادية الأفريقية ، ووسيلة جوهرية الى التخلص من التخلف ، فإنها مع هذا تطوى في ثناياها مخاطرة مؤداها أن المساعدة الأجنبية أياً كانت تخفى وراءها أطماعاً سياسية ، ومآرب استعمارية بالغة الخطورة على البلاد الأفريقية . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، لا تخفى أنها تهدف من مساعدتها للدول المتخلفة الى محاربة الشيوعية ، كما أن الاتحاد السوفيتي بدوره لا يخفى أنه يهدف من تقديم مساعداته الى تعجيل تنمية الاشتراكية في البلاد التي تقدم اليها تلك المساعدات . كذلك فرنسا تبتغي من وراء مساعداتها للدول الأفريقية

إبقاء مالها من نفوذ سياسى وثقافى واقتصادى فى هذه البلاد ، ومثلها بريطانيا وغيرها من الدول التى تقدم المساعدات .

وعلى هذا فما من مساعدة الا ويكتنفها نوع من التسلط ، او كما يقول الكاتب الفرنسى ادجار مورين « ان المال أكثر ليبرالية من الشرطة ومن رجال المظلات ، وهو فى نهاية المطاف يتضمن التسلط » .

وقد ادى ظهور خطر المساعدات الاجنبية على الدول الافريقية سواء كانت تلك المساعدات عينية أو تسهيلات مالية أو معونات فنية ، الى ظهور موجات مضادة لها حتى نادت بعض الاوساط الافريقية بمقاطعة هذه المساعدات أو الاقلال منها ما أمكن ذلك ، والسعى لمكافحة التخلف الافريقى ذاتيا .

وحجج أنصار مقاطعة المساعدات الاجنبية يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — ان الصدقة التى يقدمها الغنى الى الفقير تعتبر وسيلة الى استبقاء هذا الفقير فى وضعه القائم . ورضائه بهذا الوضع ، وقياسا على هذا فان المساعدات الاجنبية التى تقدم للدول الافريقية لا تعدو كونها وسيلة الى جعل هذه الدول ترضى بتخلفها وبالتالي تقبل استمرار تبعيتها للاستعمار .

٢ — ان الهدف السياسى من المساعدات هو اكتساب ود القيادات والكادرات الافريقية ، ومن طبيعة الامور أن يؤدى هذا الى اضعاف نفوس هذه القيادات والكادرات ومن هنا يتفشى الفساد والرشوة وما يترتب

على هذا من استفحال ظاهرة التخلف في أفريقية فكانت المساعدات الأجنبية التي ظاهرها مكافحة التخلف تقضى في الحقيقة الى نتيجة عكسية وهي تعطيل عملية التنمية .

٣ - أن التنافس بين الدول الأجنبية الغنية في ميدان المساعدات قد ينتهى الى غوضى عامة تنقضى في الدول المتخلفة نظرا الى عدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات فتضعف الأسس الأولى للتنمية ثم تتعطل في نهاية المطاف .

٤ - أن التنافس بين الدول الأجنبية الغنية من شأنه أن يؤدي الى تنافس أشد بين الدول الأفريقية المتخلفة في سبيل نيل قسط أكبر من هذه المساعدات أو الانفراد بها اذا أمكن ومن شأن قيام التنافس الأفريقي أن يؤدي الى توطيد أركان تجزئة القارة الأفريقية التي هي من أسباب تخلفهم ، ثم أن هذا التسابق الأفريقي من شأنه أن يعرقل سر المحاولات الوحدوية الأفريقية ، وأن يعرقل أيضا خطى التعاون الاقتصادي الأفريقي اقليميا كان أو قاريا .

٥ - أن المساعدات الأجنبية تتمشى مع المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة ، ومعنى ذلك أنها لا تخدم التنمية الاقتصادية الأفريقية .

٦ - أن المساعدات الأجنبية تكون غالبا مشروطة ، بمعنى أن الدول الأفريقية التي تتلقى المعونة تكون ملزمة بأن تستورد كل حاجاتها من الدول المانحة ، وبذلك تنقلب المعونة فتصير وسيلة من وسائل ترويج سلع الدولة

المانحة . وقد تمتد تلك الظاهرة الخطيرة الى المعونة الفنية ، فالخبراء الذين يتولون دراسة المشروعات ، أو يضعون خططا لتنمية اقتصاديات البلاد يروجون للسلع والآلات التي تستخدم في تنفيذ تلك المشروعات أو تلك الخطط .

٧ - ان المساعدات الاجنبية غالبا ما تؤدي الى تغييرات اجتماعية ، ولكنها كثيرا ما لا تؤدي الى غرضها الاساسي وهو التنمية الاقتصادية ، ويبدو هذا بوضوح في المساعدات التي تتخذ صورة معونة فنية ، مثل انشاء مكاتب ثقافية ، أو اقامة حلقات تدريبية ، أو تقديم منح دراسية . فهذا كله يؤدي الى تطلعات طبقية وتغييرات اجتماعية عند الكادرات الافريقية وعند القيادات المحلية ، ولكن هذه التغييرات كلها لا تمت بصلة الى التنمية الاقتصادية . بل ان هذه التغييرات قد تعطل عملية التنمية الاقتصادية لانها تؤدي الى تناقضات جديدة بين القيادات والكادرات الافريقية والقاعدة الشعبية . وعلى هذا فانه لا يمكن تضيق شقة الهوة القائمة بين التغيير الاجتماعي السريع والنمو الاقتصادي البطيء الا عن طريق الاقلال من المساعدات الاجنبية ، والاعتماد على العمل الذاتي .

ومجمل القول أن الاقلال من المساعدات الاجنبية قد يعطل حركة التنمية الافريقية ومع ذلك لابد من اللجوء الى الاقلال لانه سيوفر للتنمية الافريقية نوعا من الاصاله التي هي في حاجة اليها ، والا اتخذت التنمية الافريقية مظهر التغير السطحي في بعض العواصم والمدن الافريقية ، وبقيت القاعدة الشعبية بعيدة عن هذه التنمية بل مقطوعة الصلة بها .

هذا مجمل الحجج التي يدلى بها معارضو المساعدات
الاجنبية أما موقف الدول الافريقية من هذه المساعدات
والسياسات التي تنادى باتباعها في هذا الصدد فنعالجها
فيما يلي .

رابعاً - السياسات التي قررتها الدول الافريقية لواجهة خطورة المعونات الخارجية :

يجب أن نقرر بساىء ذى بدء أن جميع الدول
الافريقية ترفض رفضاً باتاً السياسة التي تنادى
بمقاطعة المساعدات الاجنبية ، وتدعو الى الاكتفاء
الذاتى . وترى أن تلك السياسة لو اتبعت لادت الى
عزلة افريقيا عن العالم وعن التيارات السياسية
المعاصرة .

وترى الدول الافريقية أنها يجب أن تظل متعاونة
مع باقى دول العالم . وأن تتضامن معها ، وأن يكون
لها دور ايجابى في هذا التضامن .

تلك السياسة التي تعتنقها الدول الافريقية ،
وتناقض السياسة الانعزالية التي نادى بها بعض
المفكرين الافريقيين ، قد سجلها ميثاق اديس ابابا اذ
جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثانية أن أهداف
المنظمة تنحصر في « تشجيع التعاون الدولى ، آخذين
في الاعتبار ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق
الانسان » .

وقد أكد هذا الاتجاه المعارض للانعزالية الرئيس
جمال عبد الناصر في مؤتمر اديس ابابا وكان مما قاله

في ذلك : « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا الى كتلة دولية أو ينعزل العمل الافريقي عن حركة التقدم الانسانية كلها . . ذلك آخر ما نفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول الى هذا المدى تعصبا لا نقدر على تحمل نتائجه » وقال رئيس نيجيريا في هذا المعنى : « يجب علينا الا ننسى أننا نحن في أفريقيا نشكل جزءا من العالم ، كما علينا التزاماتنا الدولية . ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقى أجزاء العالم ، ومن ثم يجب أن نراعى أننا ننتمى الى جماعة بشرية واحدة في كل ما نفعله ونقوله » وعبر عن هذه الفكرة نفسها الرئيس السودانى اذ قال : ان السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقى أجزاء العالم » .

يضاف الى هذا كله أن السياسة الانعزالية تتعارض مع التضامن الافروأسيوى ومع الارتباطات القائمة بين الدول الافريقية والدول الاسيوية ، بل تتعارض أيضا مع التضامن القائم بين مختلف دول العالم الثالث . وقد عبر عن ذلك رئيس جمهورية موريتانيا اذ قال : « فما من شك أنه ينبغي على أفريقيا حتى لو اتحدت ألا تعزل نفسها عن باقى أجزاء العالم ، هذا الى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث » كذلك نادى امبراطور إثيوبيا بهذه الفكرة قائلا : « نحن متحدون مع أصدقائنا وأخواننا الآسيويين . ان أفريقيا تشارك آسيا في تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد . . . » .

وفوق ذلك كله فان انعزال افريقيا يتعارض مع مسئوليتها تجاه الاسهام في صون السلام العالمى ،

وتجاه الاسهام فى تطوير المدنية القومية . وقد عبّر الرئيس ليوبولد سنجور عن ذلك فى قوله ان التضامن الافريقى يهدف الى تحقيق التضامن الروحى والبشرى العالمى بغية « أحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون . و احياء فضائل بنائنا ونحاتينا ورسامينا وشعرائنا فى شمال الصحراء وفى جنوبها . ان افريقيا سوف تسهم اسهاما فعلا فى بناء المدنية العالمية » .

وقد يقال ان هناك فرقا بين سياسة رفض المساعدات الاجنبية وسياسة الانعزال التام التى تنادى بقطع العلاقات بين افريقيا والعالم الخارجى المتقدم ، والرد على هذا هو أن الاتصال بالعالم الخارجى ذو علاقة وثيقة بالمساعدات الخارجية ، ومن العسير على الدول المتخلفة ان تتصل بالعالم الخارجى وتتعامل معه دون ان تقبل معوناته ومساعداته . .

وقصارى القول أن هناك ما يكاد يكون اجماعا على أن افريقيا لا تريد أن تقطع صلتها مع العالم الخارجى ، وأنه ليس من مصلحتها أن تقطع هذه الصلة ، وكان عليها أن تجعل من المساعدات الاجنبية ركنا من أركان التنمية التى تبتغيها . وهذا لا يعنى أن افريقيا لا تدرك خطورة تلك المساعدات الاجنبية ، او لا تدرك خطورة التعامل مع الدول الاجنبية الكبرى ، لذلك خططت لنفسها سياستين لمواجهة تلك الخطورة وهما : سياسة مكافحة الاستعمار الجديد ، وسياسة عدم الانحياز .

التعاون الدولي الخارجي والاستعمار الجديد :

ان مكافحة الاستعمار هي الهدف الاكبر الذى من أجله أقيمت منظمة الوحدة الإفريقية ، وهناك إشارة صريحة الى هذا فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا ونصها : « القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا » ولم يكتف الميثاق الإفريقى بهذا النص الصريح ، بل أضاف اليه مبدأ آخر هو مكافحة الاستعمار الجديد الذى تضمنته ديباجته اذ أشارت الى « مكافحة الاستعمار الجديد فى أشكاله كافة » .

فما المقصود بالاستعمار الجديد ؟ وما الفرق بينه وبين الاستعمار القديم ؟ وما هي العلاقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الأجنبية ؟

لقد اختلفت آراء من تصدوا لتعريف الاستعمار الجديد . فمنهم من يرى أن عبارة استعمار جديد تعنى ان الاستعمار قد اتخذ صورة مستحدثة ، أما لأنه ضعف أمام حركات التحرر الإفريقى ، وأما لكى يتمشى مع مقتضيات العلاقات الدولية بعد تطورها . وسواء كان الباعث هو هذا أو ذاك ، فلا يمكن أن تسلك هذا السبيل الا الدول التى زاولت الاستعمار القديم ، أى الدول التى كانت لها مستعمرات . ووفقا لهذا المنطق فان الدول التى لم تكن لها مستعمرات ستكون بعيدة عن اتهامها بالاستعمار الجديد . ومسيرة لهذا المعنى يكون الاستعمار الجديد امتدادا للاستعمار التقليدى أو القديم .

وهناك من يرى غير ذلك فيقول ، ان الاستعمار

الجديد لا صلة له بالاستعمار القديم ، وقد وصف بأنه جديد للدلالة على أنه شيء مستحدث لا صلة له بالاستعمار القديم ، ومعنى ذلك أنه ليس في إمكان دولة كبرى أن تسلك سبيل الاستعمار الجديد إلا إذا كانت لم تسلك سبيل الاستعمار القديم من قبل . ووفقا لهذا التفسير يكون تدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو الصين الشعبية صورة من صور الاستعمار الجديد، لأن هذه الدول لم يكن لها من قبل مستعمرات في أفريقيا .

وهناك رأى يفرق بين الاستعمار الجديد الواقعي الذى يحاول أن يستحدث أسلوبا جديدا للسيطرة على المستعمرات التى حصلت على استقلالها ومن هذه الأساليب تقديم تنازلات صورية ، والاستعمار الجديد المتطرف الذى يعارض سياسة الاستعمار الجديد الواقعي أشد معارضة ، ويرى ضرورة استعمال مزيد من القوة والقهر لكبت حركات التحرر والقضاء عليها .

هذا أهم التعريفات التى قيلت في الاستعمار الجديد ، وقد ذكرناها توطئة لدراسة العلاقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الأجنبية .

والعلاقة الوثيقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الأجنبية قد أشار إليها غير واحد من المسئولين الأفريقيين ، فقال رئيس حكومة نيجيريا في مؤتمر أديس أبابا : « أن المشكلة الحيوية التى تعترضنا هي كيفية استغلالنا لخيرات قارتنا . أن القارة الأفريقية واسعة الغنى ، وذات موارد كثيرة متنوعة ولكن مما يؤسف له أن تلك الموارد لم تجد منا من يعرف كيف يستغلها . لقد جئنا إلى الحياة في فترة عصيبة ، فليس لدينا رءوس الأموال

اللازمة لتنمية موارد قارتنا ، وليست لدينا الخبرات اللازمة لذلك . ولهذا نحن مضطرون الى طلب المعونة من عناصر غير منتمية الى القارة الافريقية لتحقيق تنمية موارد اقاليمنا الافريقية . وأحب هنا أن اصرح بأننا يجب علينا أن نتخذ أقصى ما يمكن من الاحتياطات حين نختار من ندعوهم الى مساعدتنا على استغلال مواردنا ، لأنه اذا فاتنا الحذر دخل بلادنا استعمار نو شكل جديد . ان الاستعمار في امكانه أن يتخذ أشكالا مختلفة ، وبلادنا عرضة لاستعمارها اقتصاديا اذا تغافلنا وقل حذرنا . وكما كافحنا التسلط السياسى فمن الواجب علينا أن نكافح كذلك ضد التسلط الاقتصادى الذى تريد دول أجنبية أن تفرضه علينا . »

والدكتور نكروما آراء منطقية واضحة في العلاقة الوثيقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الأجنبية التى تقدم الى الدول الافريقية ، فمن رايه أن أية معونة أجنبية تعتبر ذات خطورة مدامت أفريقيا لا تزال على حالها من التفرق والتجزئة ، وأنه طالما كانت المساعدات الأجنبية تقدم الى الدول الافريقية كل منها على حدة ، فهى صورة من صور الاستعمار الجديد ، ولن تستطيع أفريقيا أن تتعاون مع الدول التى كانت تستعمرها أو مع الدول الصناعية ، دون أن تخشى على استقلالها الاقتصادى الا اذا اتحدت لتستطيع وهى موحدة مجتمعة ، أن تقف فى وجه محاولات تلك الدول . والدكتور نكروما فى آرائه هذه يستند الى عدة حجج :

١ - سابقه تاريخية تتمثل فى أمريكا اللاتينية فهى مازالت « فريسة للاستعمار بعد قرن ونصف قرن

٢ - اعتبارات اقتصادية . ويقول في ذلك : « ان كتلة قارية ضخمة ، مثل افريقيا ، بعدد سكانها وهو يبلغ قرابة ثلاثمائة مليون نسمة ، انما هي ضرورية للتراكم الاقتصادي لرأس المال والاستفادة من الطرق والاساليب الانتاجية الحديثة » . ويضيف قوله : « اذا لم تنجح افريقيا في انشاء أجهزة اقتصادية ضخمة ، وهو أمر لا تستطيع تحقيقه الا اذا اتحدت ، فانها سوف تظل تحت رحمة الاسواق الاجنبية . . وسوف تواجه عدم الاستقرار وقد كان داء افريقيا من قبل . »

٣ - من مصلحة المستثمرين الاجانب ان تتحد افريقيا ، ويوضح ذلك بقوله : « حينما يتعامل المستثمرون مع افريقيا المتحدة لا يكون بالهم مشغولا بمخاطر التعامل مع حكومة قد لا يصبح لها وجود في اليوم التالي . وبدلا من التعامل أو التفاوض مع عدد كبير من الدول فرادى يكون ذلك مع حكومة واحدة تتبع سياسة قارية موحدة » .

واختتم الدكتور نكروما كلامه متشائما إذ قال ، « اذا لم تعالج مشاكل افريقيا بجهة مشتركة ، وهدف مشترك ، فسوف نتخاض ونتشاجر بعضنا مع بعض حتى يعاد استعمارنا ، وتصبح عرضة لاستعمار افطع كثيرا من الذي سبق ان قاسيناه » .

واذن فالمعادلة التي تواجهها افريقيا يمكن وضعها

على النحو الآتي : من ناحية تحتاج افريقيا حاجة ماسة الى المعونة الاجنبية ، ومن ناحية أخرى ان تلك المعونة الاجنبية عرضة لان تنقلب الى استعمار جديد . فما السبيل الى حل هذه المعادلة الصعبة ؟

ان أى محاولة علمية لحل هذه المعضلة يجب مبدئيا ان تسبقها دراسة الآراء التى تدلى بها الدول المانحة او المستعدة للمنح حول تلك المعونات والحرب الباردة القائمة بين الدول المانحة التى تنتمى الى المعسكر الغربى ، والدول المانحة التى تنتمى الى المعسكر الشرقى . خير مساعد لنا على ادراك حقيقة الهدف من تقديم هذه المساعدات ، فوفقا للمنطق السوفيتى تخفى المساعدات الغربية الممنوحة للدول الافريقية من ورائها الاستعمار الجديد ، ووفقا للمنطق الغربى ان المساعدات السوفيتية الممنوحة للدول الافريقية هى التى تخفى من ورائها الاستعمار الجديد .

المنطق السوفيتى فى قضية التخلف

الافريقى والمساعدات الاجنبية :

وفقا للمنطق السوفيتى يجب على الدول الافريقية ان تقبل المعونات والمساعدات من كل الدول ماعدا الدول التى كانت قد استعمرتها لان مساعداتها ستجلب معها استعمارا جديدا . ويعلل ذلك بأسباب فى مقدمتها :

١ - « التناقضات الجذرية القائمة بين الدول الاستعمارية من ناحية والدول المضطهدة (ويعنى بها

للدول التي كانت في (قبضتها) من ناحية أخرى تقتضى أن تظل العلاقات بين هاتين الطبقتين من الدول دائماً في غير صالح الدول المستقلة حديثاً » ثم يقولون أن تحقيق التنمية (ويقصدون التنمية الاشتراكية) لا يتم الا بعد قطع جميع الصلات مع الاستعمار .

٢ — التنمية الافريقية لا يمكن تحقيقها الا بالتصنيع، والدول الاستعمارية لا ترضى بأن تمكن أفريقيا من هذا التصنيع لما يترتب عليه من إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية التقليدية القائمة بين أوروبا الاستعمارية وأفريقيا ، وإعادة النظر هذه تقتضى من الدول الأوروبية إعادة بناء هيكلها الاقتصادى ، وذلك ما لا ترضاه ، أو تستطيعه .

٣ — الولايات المتحدة الأمريكية تدعى أنه لا علاقة بينها وبين الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا ، بل تزعم أنها ساعدت على تصفيته ولما كانت الولايات المتحدة مرتبطة أوثق الارتباط بالنظام الرأسمالى الأوروبى ، فإن مأربها فى أفريقيا هى مأرب هذا النظام نفسه ، وتسعى الى تحقيق تسلطه الاقتصادى الذى هو الاستعمار الجديد نفسه .

وعلى ذلك فمن مصلحة الدول الافريقية أن تقطع كل علاقاتها الاقتصادية بالدول الاستعمارية ، وتتحول الى الدول الاشتراكية .

ووفقا للمنطق الشيوعى أيضا تستفيد الدول الافريقية من تنميتها اذا جعلت تعاملها مقصورا على الدول الشيوعية ، ويقدم لذلك أسبابا منها :

١ — الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية الاوربية لم تكن في اى عهد مضى دولا استعمارية ، ولم يسبق قط أن كانت لها علاقة استعمارية مع أفريقيا . ومن هنا لا يمكن أن تتحول المعونات والمساعدات التي قد تقدمها الى أفريقيا الى اى شكل من أشكال الاستعمار الجديد .

٢ — الدول الشيوعية لها مصلحة ايدولوجية وسياسية في مساعدة أفريقيا على تصنيعها ، لان التصنيع يترتب عليه ظهور بروليتاريا افريقية ، وظهور هذه البروليتاريا من مستلزمات الثورة الاشتراكية .

٣ — المساعدات السوفيتية للدول الافريقية ستسهم في مضاعفة الازمة العامة التي تتعرض لها الرأسمالية الدولية ، وذلك عن طريق تضيق منطقة النفوذ الرأسمالى الاستعماري في أفريقيا ، ومن شأن ذلك أن يؤدي الى انكماش المكاسب الرأسمالية الاستعمارية ، فيترتب على ذلك التعجيل بتفكك الرأسمالية الدولية .

٤ — المساعدات الشيوعية تقدم عادة فور طلبها وبفائدة مخفضة جدا ودون شروط سياسية وهذا لا يتوافر في القروض الرأسمالية الدولية .

لهذا وغيره يقول الشيوعيون أن المساعدات الشيوعية للدول الافريقية لا ترمى الى تحقيق مآرب استعمارية ، ولا يمكن أن تؤدي الى استعمار جديد ، وعلى هذا يكون من مصلحة الدول الافريقية النامية أن تعتمد في التخلص من تخلفها على المساعدات الشيوعية دون المساعدات الرأسمالية .

المنطق الغربي في قضية التخلف

الافريقي والمساعدات الاجنبية :

عرفنا فيما سلف خلاصة منطق الشيوعيين ، أما
الغربيون فلهم آراء تخالف ذلك ومنها :

١ - لا بد لفهم ابعاد المساعدات الشيوعية للدول
الافريقية خاصة والدول النامية عامة ، من التفرقة
بين امرين من الناحية الايديولوجية ، قد لا ترمى
المساعدات الشيوعية الى تحقيق مآرب عاجلة ، وقد
لا ترمى الى التدخل السياسى فى الشئون السياسية
للدول الافريقية ، ولكن لها اهدافا آجلة هى اخضاع
تلك الدول للنظام الشيوعى . ومن الناحية التكتيكية
السياسية من الخطأ أن يقال أن المساعدات الشيوعية
تختلف عن المساعدات الاخرى ، فهى ترمى الى كسب
صداقات واثارة عداوات بين الدول الافريقية والدول
الغربية أكثر مما ترمى الى تحقيق التنمية فى البلاد .

٢ - تجرى المساعدات الشيوعية الممنوحة للدول
غير الشيوعية دون أى تنسيق بين اقتصاديات الدول
المانحة واقتصاديات الدول الممنوحة بالنظر الى ما بين
النظامين من اختلاف جذرى يحول دون قيام تعاون
حقيقى .

٣ - مساعدات الدول الافريقية لمستعمراتها التى
استقلت ، لا بد أن تكون لها آثار سريعة فى تحقيق
التنمية بالنظر الى ما بين الدولتين من علاقات قديمة ،
ولما بين أجهزتهما من تشابه وترابط ، فضلا عن اللغة
المشتركة والارتباطات النقدية .

٤ - تغيرت الرأسمالية الغربية فلم تعد تنطوى على ما كانت توصف به في نهاية القرن الماضي ، اذ انها ليست الان في حاجة الى أسواق افريقيا او الى مواردها بقدر حاجة افريقيا الى تكنولوجيا الغرب ، والى معونته الفنية .

٥ - الاستعمار الجديد الذي يجب ان نخشاه افريقيا ليس هو الاستعمار الغربى الذى انسحب من القارة ، ولكنه التسلط الشيوعى الذى يريد ان يحل محله ليملأ الفراغ الناجم عن خروج الدول الغربية من القارة الافريقية . ان التخلف الافريقى هو الذى يجذب التسلط الاجنبى المثل اليوم فى الاستعمار الجديد الصينى او السوفييتى .

تلك هى اهم الحجج التى يتذرع بها الجانب الشيوعى والجانب الغربى فى مناضلة كل منهما للآخر فى تقديم المساعدات للدول الافريقية ، وهى مستمدة من المصادر الرسمية ومن المؤلفات العلمية التى أصدرها كل منهما . وحسبنا أن نعرض لها دون أن نناقشها أو نعلق عليها .

وأخيرا ما هو المنطق الافريقى ازاء المساعدات الاجنبية ؟ .

المنطق الافريقى وقضية التخلف والمساعدات الاجنبية :

ليس ثمة اتفاق بين الدول الافريقية على تفسير واحد للاستعمار الجديد ، ولا على تقدير مدى خطورته .

لذلك لم يَقم بينها اتفاق على سياسة واحدة يجب اتباعها لمواجهة هذا الاستعمار الجديد ، ففريق من الدول الأفريقية يرى أنه ليس هناك وجود حقيقى للاستعمار الجديد ، وحتى لو صح أنه موجود فإن هناك مبالغة فى تصويره وفى مدى خطورته . وفريق آخر من الدول يرى أن الاستعمار الجديد ممثل فى تعاملها مع الدول الشيوعية كما هو ممثل فى تعاملها مع الدول الاستعمارية القديمة التى انسحبت من القارة ، وممثل أيضا عند دول أخرى فى تعاملها مع أى دولة رأسمالية .

وهناك دول أفريقية ترى أن التعامل مع الاستعمار الجديد أيا كان لونه أو شكله ، أهون كثيرا من البقاء فى التخلف الذى منيت به القارة الإفريقية .

والسياسات التى سنورها بعد لمواجهة الاستعمار الجديد لم تجمع عليها الدول الأفريقية وأن كانت تعطى صورة عن الاتجاهات السياسية العامة السائدة فى أفريقيا أزاء مواجهة الاستعمار الجديد .

المساعدات الأجنبية

والتضامن الأفرو آسيوى :

إذا كانت المساعدات الغربية لأفريقيا قد تودى الى استمرار الاستعمار القديم فى شكل جديد ، وإذا كانت المساعدات الشيوعية قد تودى الى ادخال استعمار جديد فى القارة الأفريقية ، فلماذا لا ترفض أفريقيا أية مساعدات تأتى من هؤلاء أو أولئك اكتفاء بالمساعدات

التي تقدم من الدول الاسيوية غير المنحازة ويكون ذلك بالتضامن الافرو آسيوى ؟

لقد نادى بهذا التضامن مؤتمر باندونج منذ أبريل سنة ١٩٥٥ ، أى قبل أن تكون معظم الدول الافريقية قد ظفرت باستقلالها ، ووضع المؤتمر أسس هذا التعاون فى قراراته وقد جاء فيها .

« أعترف المؤتمر الاسيوى الافريقى بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادى فى المنطقة الاسيوية الافريقية وأبدى رغبة عامة فى التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة ، واحترام السيادة القومية . » ثم جاء أيضا فى هذه القرارات :

« توافق البلاد المشتركة على تقديم المعونة الفنية لبعضها بعضا الى أقصى حد عملى ، وعن طريق خبراء ومدرسين ومشروعات تمهيدية ومعدات للاغراض الايضاحية ، وكذلك توافق على تبادل المعرفة التطبيقية واقامة مرافق للتدريب القومى أو الاقليمى حيثمايستطاع ذلك ، ومماهد للابحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية » .

وكان مما وافق عليه المؤتمر « تعيين موظفى اتصال فى البلاد المشتركة تختارهم حكوماتهم الوطنية ، وذلك لتبادل المعلومات والآراء ذات النفع المشترك » .

ولكن لم تعين الحكومات الافرو آسيوية هؤلاء الموظفين ، وبقي التعاون الاقتصادى الافروآسيوى مجرد شعار ، وأمل فى أن يترجم هذا الشعار يوما ما الى واقع . وفيما بعد (فى ديسمبر سنة ١٩٥٨) قررت

الدول الافروآسيوية إنشاء منظمة اقتصادية للإشراف على التعاون الاقتصادي بين القارتين الشقيقتين ، وهي المنظمة الافروآسيوية للتعاون الاقتصادي التي أنشئت في أبريل ١٩٦٠ ، وكان هدفها إقامة سوق افروآسيوية مشتركة ، ولكن سرعان ما ظهر أن هذا أمل بعيد المنال ، وتحولت المنظمة الى مجرد اسم مقره القاهرة وكل عمله إصدار الأبحاث وعقد اجتماعات تشترك فيها بعض الدول الافروآسيوية .

وقد اهتمت منظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية بقضية التعاون الاقتصادي ، ولكن هذا الاهتمام لم يتجاوز إصدار بعض التوصيات بشأن هذا التعاون .

وإذا أضفنا الى ذلك الازمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الحركة الافروآسيوية بعد اخفاق مؤتمر الجزائر في يونيو وسبتمبر سنة ١٩٦٥ ، أمكن أن نقول أن التضامن الافروآسيوي لا يستطيع أن يؤدي دوره بالاسهام في قضية التخلف الافريقي أداء كاملاً ، ولا أن يكون له دور ايجابي . وتفسير ذلك بسيط ميسور : ذلك أن جميع الدول الافروآسيوية — باستثناء اليابان — متخلفة محتاجة الى المساعدات أكثر مما هي قادرة على تقديم المعونات . لذلك يجب استبعاد هذا الأسلوب الذي نادى به بعض المفكرين الإفريقيين للتخلص من خطر المساعدات التي تقدمها الدول الغنية المنحازة .

المساعدات الأجنبية والتجزئة الإفريقية :

وفقاً لآراء الدكتور نكروما لا تستطيع أفريقيا أن تواجه خطر المساعدات الأجنبية ما لم تتحد ، ولكنها

ما دامت مجزأة فستحول المساعدات الأجنبية بسبب هذه التجزئة الى استثمار جديد ، ذلك أن هذا الاستثمار إذا كان منشؤه أطماع الدول الكبرى غير الأفريقية فإنه ينشأ أيضا بسبب ضعف دول هذه القارة .

وقد دافع الدكتور نكروما عن وجهة نظره هذه في مؤتمر أديس أبابا الذى انعقد في مايو سنة ١٩٦٣ ، ثم عاد فدافع عنها أيضا في أول دورة من دورات مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذى انعقد في القاهرة بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ اذ تقدم بمشروع لانشاء حكومة باسم « حكومة عموم افريقيا » يوكل اليها امر تنسيق السياسات الأفريقية والإشراف على الوحدة الأفريقية ، ولكن المجلس حول المشروع الى اللجان المختصة لدراسته واعداد تقرير تقدمه الى مجلس وزراء الدول الأفريقية في دورته المقبلة .

وفي الدورة الثانية لمجلس رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد في أكرا في أكتوبر سنة ١٩٦٥ . عاد الدكتور نكروما فدافع عن آرائه السابقة فقال : « اننى مؤمن الآن أكثر منى في أى وقت مضى بأن أفريقيا يجب أن تتحد لتكون دولة واحدة خاضعة لحكومة اتحادية واحدة . . لقد عبرت عن وجهة نظرى هذه في أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ثم في القاهرة في العام الماضى . وانى مازلت متمسكا بهذا الراى ... »

ولكن في هذه المرة تقدم الدكتور نكروما بمشروع جديد كان أكثر تواضعا من اقتراحاته السابقة ، اذ

اكتفى باقتراح انشاء لجنة تنفيذية تعمل الى جانب مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وتكون مهمتها وضع خطط الوحدة الافريقية المنشودة .

وقد دارت حول هذا المشروع مناقشات حادة انتهت بعدم ظفره بالاغلبية المطلوبة لوضعه موضع التنفيذ ، وكان ذلك يعنى ان الدول الافريقية لم تتضج بعد للوحدة المنشودة . وترضية للدكتور نكروما أصدر مؤتمر القمة ، وقد كان منعقدا في بلاده . توصية بدراسة المشروع في الدورة المقبلة . ولكن حين انعقدت هذه الدورة في نوفمبر سنة ١٩٦٦ بمدينة اديس ابابا كان قد وقع في غانا الانقلاب الذى أطاح بحكم الرئيس نكروما ومن ثم أهمل النظر في هذا المشروع ، وان كان أكثر من مسئول أفريقى يؤيد آراء نكروما وخلاصتها ان الدول الافريقية يجب أن تتحد كيما يتاح لها أن تواجه خطر المساعدات الأجنبية مواجهة جماعية بدلا من أن تواجهها فرادى ، ولكن أحدا من هؤلاء المسئولين لم يقر هذه الفكرة بمثل الحماس الذى كان يبدية الرئيس نكروما .

المساعدات الأجنبية والتعايش السلمى :

وردت عبارة « التعايش السلمى » بمفهومها المعاصر أول مرة في ديباجة المعاهدة الصينية الهندية التى تمسك بها ودافع عنها الرفيق خروشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى .

واذا كان أول أهداف هذه النظرية السياسية هو التعايش بين الدول ذات الانظمة المختلفة ، فانه سرعان

ما ظهر لهذه النظرية هدف آخر هو التعايش بين المجموعتين المتناهضتين في سبيل مساعدة الدول النامية على التخلص من التخلف الذى منيت به .

هذا المفهوم الجديد للتعايش السلمى قد تبلور في آسيا وأفريقيا ، لان المساعدات الرأسمالية كانت تتعايش سلميا مع المساعدات الشيوعية . وتتجلى أهمية هذا الهدف الجديد بالنسبة الى الدول الافريقية ، في أنه في ظل الهدنة الايديولوجية والعسكرية التى قامت بين العملاقين الكبيرين المتناهضين تستطيع الدول الافريقية المتخلفة المحتاجة الى المعونة الاجنبية أن توازن بين النفوذ الغربى والنفوذ الشرقى ، وفي ظل هذه الموازنة تحقق لنفسها حدا من حرية التصرف . يضاف الى ذلك أنه في كثير من الحالات تكون المساعدات السوفيتية عاملا في تدفق المساعدات الامريكية ، وكذلك العكس . وهذا أو ذاك هو بلا شك في صالح الدول الافريقية .

الا أن الهدف الحقيقى من التعايش السلمى هو ما يسمى « بسياسة الاستبدال » أو « مساعدات الاستبدال » ، بمعنى أن يكون في إمكان الدول الافريقية أن تتبدل معونات دولة ما بمعونات دولة أخرى . وإمكانية الاستبدال هى التى تتيح للدولة الافريقية أن ترفض — اذا شأنت — المساعدة المشروطة أو المساعدة التى تخشى من تحولها الى استعمار جديد لعلها أنها ستستطيع الحصول على المساعدة من جهة أخرى . وأوضح مثل لسياسة الاستبدال هذه موقف الجمهورية العربية المتحدة حينما رفض البنك الدولى الخاضع للنفوذ الأمريكى تمويل مشروع السد العالى ، فلجأت الى مساعدات الاتحاد السوفيتى . . .

وجدير بنا هنا أن نشير الى رأى أيداه البرت مايستر، وهو يرى متشائما أن التعايش السلمى بين العملاقين سيؤدى الى تخفيض قدر المساعدات التى تقدم الى الدول النامية نظرا الى أن الباعث الحقيقى على تقديم تلك المساعدات هو المنافسة بين هذين العملاقين ، فإذا اتفقا انعدمت تلك المنافسة ، وبالتالي تكون نتيجة ذلك تخفيض ما يقدم منهما الى هذه الدول .

ومن العسير إصدار حكم فاصل فى هذه الآراء المتباينة، ولكن لا شك أنه كلما تعددت مصادر المساعدات استطاعت الدول الافريقية أن تخفف من وطأة الاستعمار الجديد الكامن فى ثنايا هذه المساعدات .

المساعدات الاجنبية بين الثنائية والجماعية :

كما تسلم المساعدات الاجنبية من مخاطر الاستعمار الجديد ، اقترح أكثر من رئيس دولة أفريقية مسئول أن تكون هذه المساعدات قائمة على أساس جماعى بدلا من أن تقوم على أساس ثنائى، بمعنى أن المساعدات تقدم من دولة غنية الى مجموعة من الدول الافريقية ، أو من مجموعة من الدول الغنية الى دولة أفريقية واحدة ، أو أن تقدم المساعدات الى منظمة دولية تتولى هى تقديمها الى الدول الافريقية .

وأنصار المساعدات الجماعية يشتى صورها يقدمون حججا لتأييد آرائهم منها :

— تخلص المساعدات الجماعية من خطر الاستعمار

ما دام هناك أكثر من دولة واحدة تشترك في تقديمها ،
وذلك لأن النفوذ السياسى للدول المانحة يكون متوازنا
بين دولة وأخرى فتتلاشى العلاقة غير المتكافئة بين مقدم
المساعدة ومتلقيها .

— تؤدى المساعدات الجماعية الى توزيع الاعباء
بين الدول المانحة ، وتحول دون ظهور المنافسة بين
بعضها وبعض ، وتمنع الازدواج والتكرار مما يظهر
عادة في ظل المساعدات الثنائية .

— تنطوى المساعدات الجماعية التى تعطى لمجموعة
دول أفريقية على فائدتين ، هما انه الى جانب الفائدة
الاقتصادية العاجلة توجد فائدة آجلة ، هى تشجيع
الدول الافريقية على أن تتحد . ذلك لأن اشتراك مجموعة
في تلقى مساعدة واحدة من شأنه أن يوحد بينها ،
لذلك يقترح بعض الخبراء أن تقدم المساعدات الى
المنظمات الاقليمية الافريقية التى تربط بين مجموعة من
الدول الافريقية كى تشرف على استخدامها فى مشروعات
تستفيد منها مجموعة الدول الاعضاء فيها . وبذلك
يتلاشى التسلط الاستعمارى الذى يخشى أن يكون
مصاحبا للمساعدات الاجنبية ، وذلك فى ظل جماعية
المساعدين ، ثم فى ظل جماعية المستفيدين ، ثم فى اطار
الطرف الثالث الممثل فى التنظيم الاقليمى الافريقى الذى
يتلقى المساعدات ويشرف على الافادة منها .

ولكن الدول الغنية ، وفى مقدمتها الدولتان الكبيرتان:
الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفىيتى ، تفضل

أسلوب المساعدات الثنائية على أسلوب المساعدات
الجماعية ، وذلك لأسباب عدة منها :

يعترض الاتحاد السوفيتي على أسلوب المساعدات
الجماعية لأسباب أيديولوجية ، منها أنها تؤدي إلى
الخلط بين المساعدات الرأسمالية التي يلوئها طابع
الاستعمار الجديد والمساعدات الشيوعية البعيدة عن
هذا التلوث .

وتقول الولايات المتحدة الأمريكية أن الرأي العام
الأمريكي والبرلمان الأمريكي كلاهما أكثر ميلا إلى الموافقة
على المساعدات الثنائية ، إذ أن هذه يمكن الاطمئنان
إلى كيفية صرفها ، في حين لا يمكن الاطمئنان إلى
المساعدات الجماعية خوفا من أن تضيع بين مختلف
المساعدات . ثم أن الحكومة الأمريكية يتيسر لها أن
تنال موافقة هيئاتها النيابية على المساعدات الثنائية
لدول معينة ، في حين أنه من العسير أن تنال موافقة
على تقديم مساعدة جماعية .

والدراسات التي أجريت في قضية المساعدات تبين
أن المساعدات الثنائية تكلف أقل مما تكلف المساعدات
الجماعية سواء بالنسبة إلى الدول المانحة والدولة
المتلقية .

ومما يلاحظ أيضا أن الدول الأفريقية رغم ما نادى
به كثير من زعمائها من ضرورة المساعدات الجماعية ،
ما زالت تفضل المساعدات الثنائية على المساعدات
الجماعية ويرجع ذلك إلى أنها ترى — أن صوابا أو

خطأ — أنها في ظل الثنائية تستطيع أن تحصل على مزيد من المعونة لا يتحقق لها في ظل الجماعية التي تجعلها تشترك مع غيرها في تقاسم المعونات المقدمة .

المساعدات الأجنبية والاستثمارات الخاصة :

اهتمت الدبلوماسية الافريقية بموضوع الاستثمارات الخاصة ، وبحثت مدى تأثيرها في الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول الافريقية وكان هذا الموضوع مدار مناقشات لم تنته الى رأى واحد ، فبعض المسئولين يرون أن الاستثمارات الخاصة تؤدي الى تدخل الشركات الأجنبية الكبرى مباشرة أو من وراء ستار في أمور السياسة الداخلية للدول الافريقية التي تتعامل معها ، مما قد يؤدي الى وصاية ظاهرة أو خفية على الدولة الافريقية ، ومما يؤدي أيضا الى تغلغل الرشوة والفساد بين رجال هذه الدولة . وهذا كله عقبات تعوق التنمية . ويضيفون الى هذا أنه حتى اذا لم تستطع الاستثمارات الخاصة أن تسيطر على جهاز الحكم في الدولة الافريقية ، فإنها ضارة لكونها تتجه عادة الى القطاعات التجارية ، والصناعات ذات الربح السريع التي تكون الدولة النامية في غير حاجة اليها . بل ان هذه الاستثمارات كثيراً ما تتعارض مع الخطط القومية التي تكون الدول الافريقية قد وضعتها لنفسها . ويضيفون الى هذا وذاك أن أفريقيا في حاجة الى انشاء طرق جديدة ، ومد جسور وسكك حديدية وانشاء موانئ ونحو ذلك من المشروعات التي يقوم عليها هيكل الدولة ، وليست هذه المشروعات مما ينتظر منه ربح عاجل ولهذا لا تتجه اليها الاستثمارات الخاصة . وعلى هذا يكون من

الخير لافريقيا أن تقلل بقدر المستطاع من الاستناد في سياستها الإقتصادية الى الاستثمارات الخاصة .

وهناك مسئولون أفريقيون يرون عكس ذلك، فيقولون أن التخلف الافريقي لا يمكن مقاومته الا بفتح الباب على مصاريعه لجميع الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها الاستثمارات الخاصة ، من حيث أنها ستكون هي السبيل الى جلب المساعدات الأجنبية فأغنى دولة في العالم قائمة على الاقتصاد الحر ، والوسيلة الى تشجيع هذه الدولة على تقديم المساعدات هي قبول الاستثمارات الخاصة التي تتقدم بها شركات هذه الدولة أو رعاياها ويقولون أيضا أن الاستثمار الخاص الذي يسمح به لشركة ما يفتح الطريق أمام تقدم شركات أخرى ، وهذا بدوره يجذب المساعدات الدولية . وإلى جانب هذه الميزة التي يتسم بها الاستثمار الخاص ، ميزة أخرى اذ هو يعتبر مدرسة لتكوين طبقة جديدة من رجال الأعمال ورجال المال والإدارة من الأفريقيين فالسياحة مثلا الى جانب كونها صناعة مربحة للدولة الافريقية ، فإنها مدرسة للتنمية الإقتصادية .

وبين أنصار حظر الاستثمارات الخاصة وأنصار إباحتها اتبعت أكثر الدول الافريقية طريقا وسطا . يقوم على المبادئ التالية :

- ١ — رعوس الاموال الأجنبية يجب أن تكون أقل من ٥٠ في المائة في المشروعات التي تقوم في البلاد .
- ٢ — من الجائز أن يسمح لبعض الاستثمارات

الخاصة بالآلا تتقيد بهذه النسبة فى بعض المشروعات القائمة على التصدير .

٣ - فى جميع الحالات ، يجب على الدول الافريقية أن تكون مستعدة لتأمين أى مشروع يبدو لها أنه أصبح ضارا أو خطرا على الاستقلال الاقتصادى أو السياسى للدولة .

ومما يجدر التنبيه اليه ، أن البنك الدولى قد وضع اتفاقية دولية لحماية الاستثمارات الخاصة ، ووضع قواعد للتحكيم فى حالة ما اذا وقع خلاف بين الدولة الافريقية والمستثمر الاجنبى ، غير أن تلك الجهودات وغيرها مما صدر من جانب المنظمات الدولية الاوروبية قد جعلت كل عنايتها موجهة الى صالح المستثمر أكثر مما هى موجهة الى صالح الدولة التى سيكون اقليمها محل الاستثمار الاجنبى . ومما يجب ألا يغيب عن البال أن الطرف القوى هو صاحب رأس المال الاجنبى لانه معضد من الاحتكارات الدولية ، ومن الدول الكبرى . أما الطرف الضعيف فهو الدولة الافريقية التى تشتد حاجتها الى هذه الاستثمارات . والتى هى على الرغم من كونها تملك سلاح التأمين ، لا تستطيع غالبا أن تستخدمه أما ضعفا وأما خوفا . وسواء كان هذا أو ذاك فالضرر واقع عليها .

التعاون الدولى الخارجى وسياسة عدم الانحياز :

ظهر من التحليلات السابقة أن السياسة الغالبة التى اتبعتها الدول الافريقية فى مواجهة خطورة التعاون

الاقتصادي الخارجي ، هي سياسة مكافحة الاستعمار الجديد وهي وان كانت قد اختلفت فيما بينها في تحديد مفهوم هذا الاستعمار الجديد ، او اختلفت في الاساليب الواجب اتباعها في مقاومة هذا الاستعمار ، فقد اتفقت كلها على وجوده ثم على خطر هذا الوجود .

وهناك سياسة اخرى اتبعتها الدول الافريقية لمواجهة خطر التعاون الدولي الخارجي ، وهي سياسة عدم الانحياز وقد ذكرت هذه السياسة صراحة في الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق اديس ابابا ، ونصها :

« تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل » وقد دافع أكثر من مسئول أفريقي عن تلك السياسة في ذلك الحين . فقال جوزيف كازابوفو رئيس جمهورية الكونغو (كينشاسا) : « سياسة عدم الانحياز هي سياسة أفريقية محضة » أما رئيس جمهورية مالي فقد قال : « لا تستطيع إفريقيا أن تجد الخلاص الا عن طريق التطبيق اليومي الامين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين » . وعندما اجتمع مجلس وزراء الدول الافريقية في دورته العادية الثانية بمدينة لاجوس في فبراير سنة ١٩٦٤ ، أصدر القرار رقم ١٢ - ٢ تفسيراً لسياسة عدم الانحياز ، وأهم ما اشتمل عليه هذا القرار ، ان اتباع تلك السياسة يحمي القارة من تغفل الاستعمار الجديد . وهنا تتضح العلاقة الوثيقة بين سياسة عدم الانحياز والتعاون الاقتصادي الخارجي . فإذا أرادت الدولة الافريقية أن تحمي نفسها من السيطرة الاستعمارية الكامنة في أية مساعدة اقتصادية تصدر

من دولة أجنبية ، فلا بد أن تكون قادرة على الاستبدال بمساعدة اقتصادية أخرى ، بمعنى أنها إذا وجدت قيودا ضارة باستقلالها كامنة في معونة مقدمة اليها ففي استطاعها أن ترفضها لأنها ستجد جهة أخرى تقدم اليها مثل هذه المعونة بدون هذه القيود . ولا تستطيع الدولة الأفريقية اقرار هذا الاستبدال اذا كانت منحازة والمساعدة الأجنبية ، حتى وان كانت غير مشروطة ، تحتوي على نوع من الانحياز الاقتصادي ، لذلك يجب موازنة هذا الانحياز الاقتصادي المؤقت بعدم انحياز سياسى دائم .

وهناك مشكلة أخيرة تتعلق بالاسلوب الذى تواجه به مخاطر المساعدات الأجنبية عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز ، تلك المشكلة يوضحها التساؤل الآتى وهو : هل اتباع سياسة عدم الانحياز لمكافحة الاستعمار الجديد تتطلب من الدولة الأفريقية أن تتبع نظاما اقتصاديا واجتماعيا يكون وسطا بين النظامين السائدين فى المعسكرين المتناهضين ؟ .

وبمعنى آخر : هل يطلب من الدولة الأفريقية أن تختار لنفسها نظاما لا يكون صورة من النظام الرأسمالى ولا صورة من النظام الشيوعى ؟ .

هذه القضية سبق أن نوقشت فى مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز ، وتقرر فى ختام المناقشات أن الدول حرة فى اختيار النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يلائم أوضاعها الخاصة ما دامت تلتزم فى سياساتها الخارجية بسياسة عدم الانحياز . فلو أن دولة أفريقية

اختارت لنفسها النظام الماركسي ، فهذا لا يعنى انها قد انحازت الى المعسكر الشيوعى ما دامت لم ترتبط به عسكريا او سياسيا . كذلك اذا اختارت دولة افريقية النظام الرأسمالى ، فاختيارها هذا لا يعنى انها قد انحازت الى المعسكر الغربى ما لم ترتبط به عسكريا او سياسيا . ويمكن ان نتصور وجود دولة قد اختارت لنفسها النظام الشيوعى داخليا وقد انحازت الى المعسكر الغربى عسكريا او سياسيا على نحو ما كان الوضع بالنسبة الى يوغسلافيا عقب فصلها من المعسكر الشيوعى ، كما نستطيع ان نتصور وجود دولة غير شيوعية تنحاز الى المعسكر الشيوعى على نحو ما كان الوضع فى فنلندا مثلا عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد يقال أن تشابه النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دولة افريقية ودولة غير افريقية ، قد يساعد على نمو التعاون الاقتصادى والاجتماعى بينهما وذلك بدوره قد يساعد على تغلغل الاستعمار الجديد الكامن فى هذا التعاون القائم على عدم التكافؤ . فالتعاون الاقتصادى الوثيق بين دولة رأسمالية متقدمة ، أمريكية كانت أو أوروبية ، ودولة افريقية رأسمالية متخلفة ، غالبا ما يساعد على نمو الاستعمار الجديد نتيجة العلاقة الثنائية القائمة بينهما كما أن التعاون الوثيق بين دولة أوروبية أو آسيوية شيوعية ودولة افريقية اختارت النظام الشيوعى ، غالبا ما يساعد أيضا على نمو الاستعمار الجديد بسبب علاقة ثنائية تقوم على عدم التكافؤ .

وعلى عكس ذلك ، فإن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية بين الدول غير الافريقية المانحة ، والدول

الافريقية التى تتلقى المعونة، قد يساعد الدولة الافريقية على مقاومة تغفل الاستعمار الجديد ، وتوضيحاً لذلك نقول انه اذا اتبعت دولة افريقية النظام الماركسى ، فحينما تتلقى مساعدات من دولة اجنبية رأسمالية ، فانها تواجه خطر الاستعمار الجديد بسبب اختلاف نظامها مع نظام الدولة المانحة ، أكثر مما تستطيع أن تواجهه لو لم تكن اتبعت النظام الماركسى ، وهكذا العكس .

ودراسة التجارب المختلفة للدول الافريقية فى ميدان المساعدات قد أثبتت ان هذه التفسيرات هى فى الواقع نظرية أكثر مما هى عملية . فليس التشابه أو الاختلاف بين النظم السائدة بين الدول الاجنبية المانحة للمعونة والدول الافريقية التى تتلقاها ، هو الذى يوقف حركة الاستعمار الجديد . ذلك أن العبرة بمدى عدم التكافؤ بين الدولة المانحة والدول المتلقية ومدى قدرة الدولة الافريقية التى تتلقى المعونة على أن ترفضها اذا كان فى تلقيها مساس بها . ولاشك أن اتباع سياسة عدم الانحياز من ناحية والتضامن بين الدول الافريقية بعضها وبعض من ناحية أخرى ، من العوامل التى تساعد على وقف تيار الاستعمار الجديد .

واذا كان اختيار النظام الاقتصادى أو الاجتماعى ثانوياً بالنسبة الى الدولة الافريقية النامية فى مواجهتها للاستعمار الجديد وفى اتباعها سياسة عدم الانحياز ، فلاشك أن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية يقف عقبة فى سبيل تيسير التعاون القارى أو الاقليمى فيما بينهما . وعلى ذلك يستحب أن تحاول الدول الافريقية

أن توحد النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها ،
ولاشك أن الانظمة الوسطى التي لا هي صورة طبق
الاصل للراسمالية الغربية ، ولا صورة طبق الاصل
للشيوعية الشرقية ، هي خير نظام يحسن اتباعه ليسهل
التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها ، كما
يساعدها على تعزيز سياسة عدم الانحياز ، وسياسة
مكافحة الاستعمار الجديد .

المبحث الرابع

اخفاق افريقيا في معالجة قضية التخلف

غرضنا من هذه الدراسة بحث قضية التخلف ، وقد
عرضنا لمحاولة الدول الافريقية معالجة التخلف عن طريق
التعاون الاقتصادي القارى ، أو الاقليمى ، أو عن طريق
العون الخارجى وهو يتمثل فى المساعدات والمعونات
الاجنبية . ونريد فى ختام هذه الدراسة أن نلقى نظرة
عامة شاملة على قيمة تلك المحاولات والمجهودات التى
بذلت لمكافحة التخلف الافريقى .

ونلاحظ أولا أن اخفاق التعاون الافريقى القارى يكاد
يكون اخفاقا شاملا يبدو فى مظاهر متعددة :

على المستوى التنظيمى فشلت أهم المنظمات التى
أنشئت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، أو خارج
هذا الاطار . فكثير منها لم يظهر الا فى الاوراق ، وكثير
منها توقف عن العمل بعد انشائه بقليل ، وبعضها ليس

له الا آثار ضئيلة لا تستطيع مواجهة التخلف المتغلغل
في القارة .

وعلى مستوى القارات والاتفاقات الدولية ، لم
تستطع الدول الافريقية في كثير من الحالات أن تتوصل
الى ايجاد اساليب عمل مشتركة ، بل كانت حين يتاح
لها أن تصل الى ايجاد أسلوب عمل مشترك تتقبله وهي
تنوى ألا تعمل به .

ويتجلى كل هذا واضحا على المستوى النفساني
والدبلوماسي ، ذلك أن الدول الافريقية ، لا تثق بالتعاون
القارى ولا تطمئن اليه ما لم تساعد دولة أجنبية أو
منظمة أجنبية على تنظيم هذا التعاون ، ناسية أن من
شأن ذلك أن يحوله من تعاون قارى الى تعاون
خارجى .

وأزمة ثقة الدول الافريقية بعضها ببعض جعلتها
تفقد الايمان بإمكان اقامة تعاون اقتصادى فيما بينها .
وقد أعترف بأزمة الثقة هذه الامين العام لمنظمة الوحدة
الافريقية في تقرير له لم ينشر ، وذلك في سياق تعليقه
على عدم اجتماع اللجان المتخصصة التابعة للمنظمة
(ومنها اللجنة الاقتصادية) بسبب عدم توافر الحد
الادنى من الاعضاء لجعل الاجتماع صحيحا قال :
« عدم وجود هذا الحد الأدنى (الكوروم) يثير عدة
تساؤلات متعلقة بدور منظمة الوحدة الافريقية في الامور
غير السياسية .. هل تريد حقا أن يؤدي ميثاق المنظمة
الى نشاطات مفيدة لمواطنى الدول الاعضاء ؟ الذى
نراه أن كثيرا من المنظمات التى لا تمت بصلة الى

منظمة الوحدة الافريقية ، والخارجة عن افريقيا تنجح في عقد اجتماعات خاصة تتعلق بالشئون الافريقية وتشترك فيها الدول الافريقية وكأنها يعجب الامين العام كيف تنجح المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الدول أو المنظمات غير الافريقية للنظر في شئون افريقية في حين لا تنجح مثل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات عندما تكون افريقية خالصة .

والامين العام في تقريره سالف الذكر يوضح خطورة تلك الازمة بقوله : « اذا لم تتخذ الدول الافريقية قرارات حازمة لتستطيع اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تعقد اجتماعاتها وأن تعمل ، فمعنى هذا أن الدول الافريقية أهدرت حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية ، ووافقت على نقلها من أيدي افريقية الى أيدي غير افريقية .

وعلى الرغم من هذا التحذير الخطير لم تتح الدول الافريقية لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولجانها المتخصصة فرصة لممارسة صلاحيتها للعمل في الميدان الاقتصادي القارى ، مؤكدة بذلك عدم قدرتها على أن تتحد في العمل بعيدا عن النفوذ الاجنبى ، أو عن المفوضية الاجنبية ، ومشيئة الى عدم تبادل الثقة بين بعضها وبعض .

هل نستخلص من ذلك أن التعاون الاقتصادي الافريقى على مستوى القارة سابق لاوانه ؟ .

وهل نستخلص أيضا أن افريقيا في طورها الحالى لا قدرة لها على التعاون الاعلى مستوى اقليمى ؟ .

ان التقارير التى صدرت عن اللجنة الاقتصادية
لافريقيا التابعة للأمم المتحدة قد أشارت غير مرة الى
أن الاهتمام بالتعاون الاقليمى يجب أن يكون سابقا
للتعاون على المستوى القارى وممهدا له .

وهذا يجرنا الى سؤال آخر هو : هل نجحت
محاولات التعاون الاقليمى فى افريقيا ؟
لقد وضعنا فى هذه الدراسة التجارب الوحدوية
الاقتصادية الاقليمية . وقدمنا لها تقييما عاما ولكننا
نريد فيما يلى اعادة تقييمها فى اطار هذا البحث
الختامى :

مر التعاون الاقليمى الافريقى بمرحلتين :

أما المرحلة الاولى فهى التى لازمت تصفية الاستعمار
التقليدى . وأدت الى تجزئة التجمعات الاقتصادية
التي اقيمت فى عهد الاستعمار . وترجع هذه التجزئة
الى أسباب مختلفة ، منها الخوف من أن تعتمد عاصمة
التجمع التى أصبحت بعد الاستقلال عاصمة إحدى دول
التجمع الى احتكار النشاط الاقتصادى وكان حقيقا أن
يشمل هذا النشاط كل عواصم دول التجمع . وهذا
من الأسباب التى أدت الى انفصال مالى عن السنغال
خوفا من أن تحتكر دكاكر التنمية الاقتصادية والنشاط
المالى والتجارى وتطغى على حقوق مالى فى هذا الميدان
ونجد مثل هذه الظاهرة أيضا فى موقف كل من أوغندا ،
وتنزانيا من نيروبي عاصمة كينيا ، فكان ذلك من أهم
الأسباب التى كادت تؤدى الى تفكك التجمع الاقتصادى
الذى كان يربط بين هذه الدول الثلاث فى شرق افريقيا .

ومن أسباب التجزئة أيضا الاحتكاكات بين القبائل ،
والخوف من أن قبيلة أو جنسية تسيطر على قبيلة
أو جنسية أخرى . فحركة الايبو في نيجيريا ومطالبتهم
بانشاء دولة بيافرا ، وحركة الايرتريين في اثيوبيا
ومطالبتهم بانشاء دولة مستقلة . . هذه كلها أمثلة توضح
أن التجزئة تؤدي الى تفتت الوحدة الاقتصادية بين
الدول بعضها وبعض وليس هذا فحسب بل تؤدي أيضا
الى تهديد الوحدة الاقتصادية في دولة بعينها .

ومن أسباب التجزئة أيضا التنافس القائم بين
القيادات الأفريقية بعضها وبعض .

على أنه مهما تكن الأسباب ، ومهما يكن تعددها
فإن الظاهرة العامة التي اتسمت بها القارة الأفريقية
هي أن التجمعات الاقتصادية التي أقيمت في عهد
الاستعمار وتحت إشرافه قد تفككت مع تفكك الاستعمار
وتصفيته .

وأما المرحلة الثانية من مراحل التعاون الإقليمي
الأفريقي فتبدأ من أدراك هذه الدول ضرورة إعادة تنظيم
التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي كان سائدا في عهد
الاستعمار .

ومما يجدر ملاحظته هنا أن جميع الاتحادات
الاقتصادية ، أو الجمركية التي قامت بين دول أفريقية
لم يكن بينها أية روابط أبان عهد الاستعمار ولهذا
فشلت . فلما حاولت غانا وقد كانت خاضعة للاستعمار
البريطاني ، أن تتحد مع غينيا وكانت هذه خاضعة

للاستعمار الفرنسي كان مصر هذا الاتحاد الحبوط ،
وحيثما حاولت الكونغو (كينشاسا) وكانت خاضعة
للاستعمار البلجيكي ، ان ترتبط في ظل حركة تكاملية
اقتصادية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وكانت خاضعتين
للاستعمار الفرنسي فشلت أيضا هذه المحاولة ولم تفلح
الا الوحدات الاقتصادية التي تعتبر امتدادا للوحدات
التي قامت في عهد الاستعمار وتحت اشرافه كالوحدة
الاقتصادية بين دول أفريقيا الشرقية (تنزانيا -
كينيا - أوغنده) وكاتحاد ساحل نيبال (ساحل العاج -
داهومي - فولتا العليا - النيجر - توجو) ، الخ .

ولا يفوتنا ان نذكر هنا انه في أحيان كثيرة لم تكن
الوحدات الاقتصادية الإقليمية الا وسيلة للدعاية
السياسية المحلية ، فاقامة الوحدة بين مجموعة من
الدول الأفريقية كانت تغتتم فرصة سانحة لاقامة
المؤتمرات والحفلات ومقابلات رؤساء الدول الأفريقية
كي يتخذ منها مادة « للاستهلاك الداخلي » بقية بث
روح التفاؤل بين شعوبهم والامل في ازدهار المستقبل
الاقتصادي لدولهم . ذلك لان القيادات الأفريقية
والاجهزة التي تحت تصرفها لاتستطيع وحدها أن تضطلع
بعبء المشاكل الاقتصادية والسياسية للبلاد ، فتلجأ
الى اخفاء عجزها عن القضاء على هذا التخلف عن
طريق اقامة تلك المنظمات الإقليمية التي تلهي بها
شعوبها مع ان وظيفتها في الحقيقة لا تعدو اصدار
التصريحات تلو التصريحات والقرارات تلو القرارات
وتخطيط المشروعات على الورق بدون تنفيذ عملي
لكل ذلك .

واذا كان تأليف وحدات اقتصادية من الدول المتخلفة أمرا عسيرا بسبب تخلفها ، وعدم وجود الأجهزة الهيكلية التي تتحمل اعباء الوحدة الاقتصادية ، فهناك سبب آخر يجعل الوحدة بين الدول الافريقية أمرا عسيرا أيضا ، ذلك هو رغبة الدول الافريقية حديثة الاستقلال في الاحتفاظ بهذا الاستقلال وصونه من أى شىء يمس كيانه ، ناسية أن الاستقلال لا يكون حقيقيا في ظل التخلف والتجزئة . لذلك نرى الدول الاعضاء في الوحدات الاقتصادية تحتفظ لنفسها بأكبر قسط من السلطة ولا تمنح الأجهزة الاتحادية التي تشرف على الوحدة إلا اقل قسط من هذه السلطة . وقد يقال : ولم تتمسك تلك الدول بمثل هذا الموقف المتحفظ أو المرجعى ؟ أما ترى الدول الاوربية التي كانت تستعمرها تبادر الى الاتحاد في ظل السوق الاوربية المشتركة ونحوها من التنظيمات الوحدوية الاوربية ولا تتردد في التنازل عن قسط كبير من سيادتها في سبيل تحقيق هذه الوحدة ، وما يترتب عليها من التمتع بثمرات التنمية الاقتصادية . لم لا تقتدى بها ؟ ولماذا لا تؤمن الدول الافريقية بأن الخلاص من التخلف رهن بتأليف الوحدات السياسية والاقتصادية الكبرى ، وما سر عجز الدول الافريقية عن التخلص من التجزئة ؟

قدم الباحثون أكثر من تفسير لهذه الظاهرة الخطيرة والمحيرة أيضا : هناك تفسير يقول أن الاستعمار الجديد الذى دأب في العمل على التجزئة هو الذى يعمل أيضا على ابقائها ، فالاستعمار هو الذى يحول دون اقامة أية وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول خشية فقدان السيطرة فهي لا تتحقق له الا اذا ظلت

هذه الدول مجزأة ، فإذا اتحدت استطاعت أن تواجهه
وتقف في سبيله .

ثم يضيف أصحاب هذا التفسير الى ذلك أن المنافسة
بين الدول الاستعمارية تنعكس على افريقيا وتقف عقبة
في سبيل اقامة الوحدات الاقتصادية الإقليمية في
افريقيا ، ويعلمون ذلك بأن اقامة مثل هذه الوحدات
تتطلب ازالة المنافسة والتناقضات القائمة بين الدول
الافريقية التي تحاول أن تتحد ، كما تتطلب ازالة
المنافسات والتناقضات بين الدول الاستعمارية التي
ما زالت تسيطر على هذه الدول الراغبة في الاتحاد .

وهناك تفسير آخر يقول أن الاستعمار الجديد
ليس في حاجة ماسة الى التجزئة ، لان الدول الافريقية
حتى أن اتحدت في مجموعات اقتصادية اقليمية
فستظل ضعيفة ومتخلفة ويسهل السيطرة عليها .
ويقولون أن عدم قدرة الدول الافريقية على التخلص من
التجزئة يرجع الى أن الدول الافريقية لم تستكمل بعد
كل مقومات الدول القومية ولهذا يعسر عليها أن تنضم
الى وحدات اقليمية ، وبمعنى آخر أن الاجزاء التي
تتألف منها الوحدة اقليمية مادامت غير كاملة ، فلا
يمكن اقامة وحدة بالمعنى الصحيح بين بعضها وبعض .
ويقولون أن في هذه الفترة من النمو السياسي والاقتصادي
للدولة الافريقية يكون الانطواء على النفس هو الوسيلة
الوحيدة لجعل الدولة الافريقية الحديثة الاستقلال
قادرة على استكمال عناصر الدولة ، فالدولة الافريقية
المتخلفة محتاجة بيولوجيا الى أن تكتشف نفسها

بنفسها ، فلكي تنمو يجب أن توجد أولا ، وحتى اليوم لا وجود لها باستثناء بعض الدول القديمة المعهدة بالاستقلال . ويرجع ذلك الى نقص في أجهزتها الحكومية ، وفي شبكة مواصلاتها ، ونقص في معاهدها التعليمية ، وافتقار الى الكفايات الفنية وما الى ذلك . وعلى ذلك فالتعاون الاقتصادي الاقليمي بين مجموعة من الدول الافريقية سابق لاوانه .^١

وهناك تفسير آخر الى جانب التفسيرات السالفة مفاده أن الحروب هي التي ساعدت على اقامة الوحدات الاقليمية ، وهي التي كانت "السبب في مقاومة التجزئة . فالحرب الاهنية الامريكية تعتبر الباعث الحقيقي على قيام الولايات المتحدة الامريكية ، والحروب التي قامت بين المقاطعات السويسرية ، أو بين الولايات والامارات الالمانية ، أو الامارات والممالك الايطالية هذه كلها أسهمت في اقامة الوحدات الاقليمية في تلك الاطراف المتحاربة حتى جعلت من كل منها أمة موحدة . ووفقا لهذا التفكير يمكن أن يقال أن الحرب الاهلية التي دارت في نيجيريا هي التي ينتظر أن تتمخض عنها الوحدة النيجيرية .

ولكن هناك اعتبارات أخرى تجعل لعامل الحروب كفة مقابلة للاعتبارات سالفة الذكر . فالتوازن القوى بين العملاقين المتناهضين ، وقيام الأمم المتحدة يجعلان وقوع الحروب وهي تعتبر من أسلحة الاتحاد أمرا مستبعدا ، ولذلك فإن القائلين بهذا الرأي يستبعدون اقامة الوحدات الاقليمية بين الدول الافريقية .

واذا تأملنا هذه الآراء في مجموعها ، ووضعناها
موضع الاعتبار ، لظهر لنا أنه لا أمل لأفريقيا في اتحاد
عاجل في ظل وحدات اقليمية ، ومن باب أولى في ظل
وحدة قارية .

وإنصار النظرة التثاؤمية يعقبون على ذلك بأنه
لا أمل لأفريقيا في التخلص من التجزئة والتخلف إلا عن
طريق وصاية ورعاية من العالم الخارجى . فمن طريق
مساعدهاته الاقتصادية ، ومعوناته الفنية تستطيع أفريقيا
أن تنهض ، وعن طريق مساعدهاته الدبلوماسية ومعوناته
السياسية تستطيع أفريقيا أن تتجدد بل لقد يسالغ
هؤلاء في تشاؤمهم فيقولون أن الخطر الذى يهدد
أفريقيا حقا ليس هو تدخل العالم الغنى الخارجى ،
ولكن الخطر الحق هو أن يكف العالم الخارجى عن
التدخل فى أفريقيا ، وإذا ذاك يتحول اهتمامه عن
أفريقيا إلى جهة أخرى كأمريكا اللاتينية مثلا ، وهى
منطقة أقرب إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى ، أو
يتحول إلى جهة مثل آسيا حيث الانفجار السكاني
يهدد العالم الغنى ، ويستوجب تدخله . ثم يقولون
أن أفريقيا ليست غنية غنى يغرى على الاهتمام بالتدخل
فيها . ومنهم من يقول أن ضعف أفريقيا بلغ حدا
يجعل استغلالها أمرا سهلا دون ما حاجة إلى
مساعدهاتها . وخلاصة ذلك أن ضعف أفريقيا وفقرها
يجعلان عزلها أيسر من الاهتمام بها عن طريق التدخل
فيها .

والمتتبع للشئون الأفريقية يعسر عليه أن يصل إلى
رأى قاطع فى تلك الآراء وهذه التفسيرات وقصارى

ما يمكن أن يقال هو أن سابقة دول أمريكا اللاتينية ، وما مر بها من تطور اقتصادى واجتماعى وسياسى عقب تخلصها من الاستعمار . . قد تكون عوناً ، إذا اتخذت قياساً ، لفهم احتمالات المستقبل بالنسبة الى افريقيا ، فقد استقلت دول أمريكا اللاتينية فى بداية القرن الماضى ، ورغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمان مازالت مجزأة ومتخلفة .

وقد يقال أن ظروف التنمية الاقتصادية والسياسية تغيرت اليوم عما كانت عليه فى القرن الماضى ، ومن شأن هذا أن يجعل افريقيا قادرة على أن تحقق التنمية والوحدة فى زمن أقصر من الزمن الذى قطعته أمريكا اللاتينية دون أن تتحقق لها الوحدة حتى اليوم ، وأن تتخلص من التخلف .

وإذا أدخلنا فى الاعتبار هذه الحجة ، فلا بد أن نضيف اليها أن أمريكا اللاتينية قد تجزأت فأصبحت عشرين دولة تجمع بينها لغة واحدة مشتركة . هى الإسبانية ويسود فيها دين واحد وتقاليد مشتركة . أما افريقيا فقد تجزأت وأصبح عدد دولها نحو خمسين تسود فيها لغات متعددة ، وتقاليد مختلفة ، وديانات متباينة . كما يمكن أن يقال أن العزلة السياسية التى منيت بها دول أمريكا اللاتينية فى القرن الماضى فى ظل « السلام البريطانى » وأن الاستقرار الناجم عن هذه العزلة لم يتح مثلها لافريقيا فى النصف الثانى من القرن العشرين لان الحرب الباردة ، والمنافسات والتناقضات بين إطماع الدول الكبرى تهدد كل حين أمن هذه الدول واستقرارها .

وعليه ، يجب ألا نبالغ في مميزات النصف الثانى من القرن العشرين فى ظل التكنولوجيا الحديثة ، اذا قورنت بمميزات القرن التاسع عشر فى ظل السلام البريطانى وما تبعه من استقرار . ومؤدى هذا كله أن صعوبة مواجهة التفتت والتخلف فى أمريكا اللاتينية فى القرن الماضى ، تكاد تكون معادلة لصعوبة مواجهة التفتت والتخلف فى افريقيا فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين .

وقياسا على التطور التاريخى لدول أمريكا اللاتينية من تاريخ استقلالها السياسى حتى اليوم ، نستطيع أن نتوقع أن تمر افريقيا بحقبة طويلة من عدم الاستقرار السياسى ، وبحقبة طويلة من التخلف الاقتصادى ، وأن تصبح مسرحا للانقلابات العسكرية ، وأن التجارب الوجدوية التكاملية ستقوم واحدة فى أثر أخرى دون أن تستطيع تكوين وحدة حقيقية يتاح لافريقيا فى ظلها التخلص من تخلفها . كما يسعنا أن نتوقع أن يبسط الاستعمار الجديد سلطانه على الاغلبية الكبرى من الدول الافريقية

وآخر ما نتمناه لافريقيا ألا تطول تلك الحقبة من الزمن كما طالت فى أمريكا اللاتينية ، وهنا تتجلى فاعلية الدبلوماسية الافريقية فى سعيها لاختصار هذه الحقبة التى لا مفر لافريقيا من أن تمر بها .

واذا توافرت لافريقيا طائفة من السياسيين المحنكين ، والدبلوماسيين البارعين ، وعمل هؤلاء وأولئك مخلصين لوطنهم ولافريقيتهم فسيكونون عوناً

لأفريقيا على تلطيف حدة مآسئ التجزئة داخل الوطن
الأفريقي ، ومكافحة أطماع الإستعمار الجديد الاتي من
خارج الوطن الأفريقي . وفي هذا المجال تبدو أهمية
المنظمات الدولية ، سواء أكانت اقليمية أفريقية ، أم
عالمية ، فان هذه وتلك من شأنهما مساعدة أفريقيا
على التخلص من التخلف والتجزئة ، بل يستطيع الوجود
الأفريقي في إطار تلك المنظمات أن يبرز ويحقق وجوده
في حوار داخلي بين بعض الدول الأفريقية وبعضها
الأخر ، وفي حوار خارجي بين الدول الأفريقية والعالم
الأجنبي . وعن طريق هذا الحوار المزدوج وبراعة
الدبلوماسية في إدارة دفتة يستطيع أفريقيا أن تبدأ
السير في طريق خلاصها من التخلف والتجزئة .

الفصل الرابع

صور واتجاهات افريقية

اذا كانت الفصول الثلاثة التي سبقت من هذا الكتاب تقوم على دراسة النظريات والقرارات السياسية ، وعلى استعراض الآراء واستقراءها ، وعلى تحليل الوثائق والاتجاهات الايديولوجية وتقييمها بمالها وما عليها فان هذا الفصل الرابع والآخر من الكتاب يختلف عن ذلك من حيث أنه دراسة ميدانية قوامها بعض الاوضاع الافريقية ، وبعض الدول الافريقية مما أتيح لي أن أدرسه على الطبيعة ، وأن أتعرف اليه عن كثب خلال الزيارات التي قمت بها للاشتراك في مؤتمرات أو ندوات أو دراسات ، وقوامها أيضا تلك اللقاءات التي تمت بيني وبين القيادات الافريقية من سياسية وثقافية ، ومن الجوار الذي دار بيني وبينهم في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

المبحث الاول

الدوائر الاربع في افريقيا

من يتأمل الواقع الافريقى السياسى يتضح له أن الحركات والتيارات السياسية في هذه القارة تدور ، وتتحرك وتتفاعل في اطار أربع دوائر تتباين من حيث القوة ومن حيث الاتساع :

الدائرة الاولى : وهى تنقسم بأنها أقل اتساعا وأكثر قوة تتمثل في القبلية ، وهى أقدم دائرة سياسية في افريقيا ، وبخاصة بالنسبة الى الدول الافريقية التى استقلت حديثا ، حتى أن الانسان الافريقى يرى أن الولاء الاول المفروض عليه إنما هو لقبيلته قبل أن يكون لدولته او قارته .

والدائرة الثانية : وأن كانت أوفر من الاولى اتساعا إلا أنها أقل قوة ، وهى تتمثل في القومية ويبلغ عدد الدول القومية في افريقيا نحو خمس وأربعين . والقومية في أغلب هذه الدول وأن كانت تعتبر في الواقع اسمية أكثر مما هي حقيقية ، تكافح في سبيلها الحكومات الجديدة كي تستخدمها في مقاومة نفوذ القبلية وتهديدها لها . وتدل الحرب الاهلية التى تدور بين حين وحين وتزعزع أركان السلام هنالك ، على أن القومية لم تستتب بعد في هذه البقاع كما هي الحال في الكونغو (كينشاسا)

وفي نيجيريا ، وغيرها من الاقطار . وتكشف لنا دراسة تشكيل التنظيمات الحكومية أو التنظيمات الحزبية في أكثر البلاد الأفريقية ، مدى اهتمام المسؤولين بالتوازن القبائلي داخل الوزارات أو داخل التنظيمات الحزبية .

والدائرة الثالثة : هي الدائرة الإقليمية ، وتتجلى في الحركات التكاملية التي تظهر بين حين وآخر بين مجموعة من الدول الأفريقية المنتمية الى منطقة جغرافية واحدة ، ويستلزم اتحادها ما بين بعضها وبعض من مصالح مشتركة ومن أمثلة ذلك اتحاد مالي ومجموعة دول الدار البيضاء ، والاوكام ، ومنظمة دول نهر السنغال وغيرها . ولقد أخفقت جميع تلك الدوائر الإقليمية أو تكاد في تحقيق تكاملها المنشود ، وترجع أسباب أخفاقها أكثر ما ترجع الى ظروف سياسية واستعمارية مختلفة مرتبطة بالملابسات التي أدت الى قيامها ، وإلى جانب تلك الأسباب المتصلة بكل منطقة على حدة ، هناك سبب عام يشترك في حبوط أغلب المحاولات الوجدوية الإقليمية في افريقيا ، وهو أن الدائرة القومية لم تستكمل بعد كل مقوماتها . فالدائرة الإقليمية لهذا تقوم على أسس قومية ضعيفة فينشأ عن ذلك قيام مجموعة إقليمية ضعيفة .

أما الدائرة الرابعة : فهي الدائرة القارية ، وتتجلى صورتها في محاولة ربط جميع الدول الأفريقية بعضها مع بعض عن طريق اشتراكها في اتحاد قارى ، أو منظمة دولية قارية . وتعتبر منظمة الوحدة الأفريقية التي

أقيمت في أديس أبابا سنة ١٩٦٣ النواة الأولى لمحاولة
إنشاء الوحدة الإفريقية القارية ، وإن كانت ما تزال
بعيدة عن الغاية المنشودة من إنشائها .

تلك هي الدوائر الأربع التي تسيطر على السياسة
الإفريقية . وإذا نحن أمعنا النظر فيها تبادر إلى
أذهاننا عديد من الأسئلة : هل يتحتم استكمال كل
دائرة لمقومات وحدتها كي يتسنى للمجتمع الإفريقي
أن ينتقل بعدها إلى دائرة أوسع ؟ وبمعنى آخر :
ألا يستطيع المجتمع الإفريقي أن ينتقل من الدائرة
القومية إلى الدائرة الإقليمية من دون تذويب الدوائر
القبلية في إطار الدائرة القومية ؟ وهل لا يمكن تكوين
الدائرة القارية إلا إذا استكملت الدوائر الإقليمية بعد
تذويب الدوائر القومية فيها ؟

أم هل يختلف الواقع عن كل ذلك ، بمعنى أن
استكمال أي دائرة يكون عادة على حساب الدائرة
الأوسع منها ، فاستكمال الدائرة القومية قد يكون على
حساب الدائرة الإقليمية المنشودة ، واستكمال الدائرة
الإقليمية قد يكون على حساب الدائرة القارية المنشودة ؟
هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى هل يساعد بقاء الدوائر
القبلية المجتمع الإفريقي في بعض الحالات على أن
يتخطى الدائرة القومية إلى الدائرة الإقليمية مباشرة .
فقبائل الإيوى المبعثرة في توجو وغانا قد تساعد على
إقامة اتحاد بين الدولتين والقبائل الصومالية المبعثرة
في الصومال وكينيا وأثيوبيا قد تسهم في إقامة وحدة
إقليمية بين هذه الدول الثلاث ؟

لا نستطيع الإجابة عن هذه التساؤلات في هذا الحيز المحدود لأنها تحتاج الى دراسات علمية مدعمة بالأرقام والاحصاءات والتحليلات . ان دراسة الحركات التكاملية قد أصبحت علما جديدا يلزم أن نهتم به اذا شئنا لأفريقيا أن تنتقل من الدائرة القبلية الضيقة الى الدائرة القارية الرحبة ، ومن التجزؤ والتخلف الى الوحدة والنمو .

اننا نحتاج الى دراسات علمية مدعمة بالأرقام ولكن الذى يدعو الى الاسف أن هذا العلم الجديد لم يحظ بعد باهتمام المسؤولين عن مستقبل القارة الافريقية .

المبحث الثانى

افريقيا بين التعويضات والمساعدات

في جامعة دار السلام ببنزانيا ، كان الحديث يدور بين جماعة من المثقفين ، حول أهمية المساعدات الاجنبية للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، وجر هذا الى الحديث عن مصدر التخلف السائد فى أفريقيا .

فقال واحد من الجامعيين الافريقيين أن السبب الاكبر فى التخلف الافريقى — على ما أرى — يرجع الى تجارة الرقيق التى كانت سائدة حتى نحو منتصف القرن الماضى ، كانت تجارة الرقيق التى أضرت بأفريقيا من اكبر العوامل فى تنمية ورخاء أمريكا عن طريق تلك الايدى العاملة التى استوردتها باسم الرقيق . وهذه

الحقيقة توضح أن الغنى الأمريكى مدين قبل كل شىء
للإيدى العاملة الأفريقية . وأضاف الى ذلك قوله
أن الإحصاءات تختلف فى تقدير عدد الأفريقيين الذين
حملوا قهرا ، ليكنوا عبيدا فى مزارع البرازيل والولايات
المتحدة الأمريكية ، فهناك من يقدر عددهم بأربعين
مليوناً ، وهناك من يقدر عددهم بنحو مائة مليون بما
فيهم ممن هلكوا خلال عملية الاختطاف والنقل .

ثم استرسل هذا المتحدث فقال : من رأى أن يقوم
العلماء الأفريقيون ، وأن تقوم بعض الدول والمنظمات
الأفريقية ، بدراسة علمية موضوعية لهذا الواقع الذى
أشرنا إليه ، لمعرفة مدى ما حقق تجار الرقيق من ربح
على حساب الأفريقيين ، وما حققته الدول التى حملوا
إليها من ربح ، على ألا يغفل من يتولون هذا الحساب
مقدار الفوائد القانونية لهذه الأرباح ، على مدى الأعوام
الطويلة . .

واستطرد من ذلك قائلاً : أن على من يتولون هذه
الدراسة ، ألا ينظروا الى الرق الذى كان سائداً فى
القرن الماضى ، بل يجب أن يضيفوا إليه الرق المستتر
الذى ظل سائداً منذ إعلان تحريم الرقيق حتى الآن ،
فى روديسيا وجنوب افريقيا وأنجولا وموزمبيق ، حيث
يختلف أجر الأفريقى عن أجر مثيله من البيض اختلافاً
كبيراً . وإذا تمت هذه الدراسة واقتنعت بها الدول
الأفريقية ، أمكنها أن تطالب غيرها من الدول المتقدمة
الغنية التى استفادت من تلك التجارة وما تلاها من
سخرة .

واعترضه بعض المشتركين في الاجتماع ، قائلا :
ان هذا اقرب الى الخيال منه الى الحقيقة . فرد عليه
المتحدث الاول ، بأن هناك سابقة حدثت عقب الحرب
العالمية الثانية يمكن الاستناد عليها ، ذلك ان الدولة
الصهيونية طلبت من الدولة الالمانية تعويضا عن اليهود
الذين ابادهم النظام الهتلري ، وقد نالت اسرائيل ،
بتأييد من دول كبرى ملايين وملايين من الجنيهاات ، بل
ولا تزال تحصل على تعويضات ، وانه اذا كانت هذه
التعويضات تدفع من اجل اليهود الذين اضطهدوا
فحسب ، افلا يكون من الاولى ان تحصل افريقيا على
تعويضات عن الافريقيين الذين خطفوا ، واضطهدوا ،
وعذبوا في العمل ليسعد غيرهم ؟

اذا تم ذلك ، فسيكون ما تقدمه الدول الغنية المتقدمة ،
التي بنت نموها الاقتصادي واثر اعى بسواعد
الافريقيين ، ليس مجرد مساعدات اختيارية ، ولكنه
تعويضات واجبة الاداء . .

واسترسل الجامعي الافريقى المتحدث يقول : ان
الناطق الاوربي غريب اشد الغرابة ، اذ طالما تحدث
وتحدث عن اضطهاد الهتلريين لليهود ، ولم نسمعه مرة
يتحدث عن اضطهاد البيض للسود الافريقيين وغيرهم
من الملونين . لذلك فمن الامور الهامة ، أن يقوم بعض
العلماء الافريقيين بوضع هذه الدراسة العلمية ، التي
تبرز مدى خسائر افريقيا ، ومدى ربح غيرها ، وتبرز
ايضا سبب تخلف افريقيا وتقدم دول اخرى . . . ان
الالات الالكترونية الامريكية ، بدلا من أن يكون هم

العاملين عليها تلك الحسابات الدقيقة المقدمة ، التي بموجبها وصل الانسان الى القمر ، يجب أن يوكل اليها إجراء حساب دقيق عن مبلغ التعويضات التي تستحقها افريقيا نتيجة للتمييز العنصرى ، وحتى لو أن افريقيا لم تنل تلك التعويضات فعلا ، فإن وضع هذه الحقائق تحت انظار الراى العام العالمى ، سيكسب قضية المساعدات الدولية زوفا جديدا ، وعمقا جديدا .

هذا الجانب الذى اقترحه الشاب الجامعى الافريقى ، قد يبدو — كما قال أحد زملائه — خياليا عند النظرة الاولى ، ألا أن كثيرا من حقائق الامور كانت فى مبدأ أمرها تنبت فى صورة خيال ، وبمرور الوقت ، يتحول هذا الخيال الى حقيقة . فحبذا لو أن منظمة الوحدة الافريقية قد اهتمت فعلا بهذه الفكرة وفحصتها واستعرضت جوانبها المختلفة ، وكلفت لجنة من الاقتصاديين والمؤرخين لمحيصها ، واصدار كتاب أبيض يمكن عرضه على الراى العام العالمى بشتى الطرق ..

ولا شك أن هذا المجهود العلمى ، سيكون عاملا جديدا وقويا فى تطوير قضية المساعدات الدولية ، التى هى أهم قضايا افريقيا خاصة ، والعالم المتخلف عامة .

المبحث الثالث

الخبرات المصرية في افريقيا

تجمع الدراسات الاقتصادية والفنية التي أجريت في افريقيا على أن هذه البلاد ستكون طوال السنوات العشر المقبلة في حاجة الى كادرات عليا وفنيين ، ففى تنزانيا مثلا أثبتت الدراسات أن عدد الفنيين والمهندسين والاساتذة والكادرات المتوسطة بلغ في عام ١٩٦٦ مائة وستة عشر ألفا ويجب وفقا للخطة أن يصل هذا العدد الى تسعمائة وتسعة وثلاثين ألفا في سنة ١٩٨١ .

على أن البلاد لا يمكنها أن توفر هذا العدد من بين أبنائها في خلال هذه المدة ، وهذا يقتضيها أن تستقدم من الخارج ما ينقصها من تلك القوى العاملة المتخصصة والدراسات التي أجريت في زامبيا وأوغنده وكينيا وغيرها في البلاد الاقريقية تؤكد أيضا مثل هذه الظاهرة . وهنا يبدو واضحا ما يمكن أن تقوم به بلادنا المليئة بالخبرات من دور فعال في القارة الافريقية .

ولقد اتيح لى خلال زيارتى لافريقيا الشرقية والغربية أن التقي ببعض الخبرات المصرية العاملة هنا وهناك ، فقد قابلت أساتذة مصريين يعملون في جامعة دار السلام في تنزانيا ، وجامعة مأكريرى في كمبالا وجامعة دكار في السنغال ، وقابلت كذلك مهندسين زراعيين يشرفون على تنفيذ مشروعات زراعية في

تنزانيا ، وأطباء يعملون في مستشفياتها . وعلمت في لوساكا أن بعض المصريين يقودون هناك قطارات السكك الحديدية . وقد التقيت بمثل هؤلاء الخبراء والعاملين المصريين في لاجوس ، وأبيدجان وداكار .

وهؤلاء المهندسون والأطباء والخبراء والاساتذة المصريون هم خير دعاة وخير سفراء لنا في هذه الاقطار ، فهم يحتكون بالمسؤولين هناك أثناء عملهم ويقدمون اليهم خبراتهم ومشوراتهم . وهم يمتزجون بالشعب فيمثلون الوجه المشرق لبلادنا ويردون على الدعاية الصهيونية في صمت أبلغ من الكلام ، ويهدمون مزارع اسرائيل حين تريد أن توحى اليهم بأنها هي وحدها القادرة على مساعدة افريقيا دون أن تقيد اقطارها بارتباطات سياسية لانها — كما تقول لهم — دولة صغيرة مسالمة ذاق شعبها مرارة الاضطهاد والاستعمار .

ولقد رأيت أن هؤلاء الخبراء المصريين لا يتميزون بالعلم والثقافة فحسب ، بل يمتازون أيضا بالجسدية والقدرة على مواجهة مجتمع جديد له مشاكل جديدة وعديدة ، وهم في غربتهم يحنون الى مصر ، ويحلمون بصيف جميل يقضونه في المصايف المصرية غير أنهم — كما صرح لي بعضهم — يضيّقون بالتعقيدات الادارية التي تعترضهم عند عودتهم .

وبعض ابنائنا هؤلاء لهم اقتراحات يرونها صالحة لان تستكثر من أعدادهم المحدودة في الآونة الحاضرة لتصبح نواة لجانيات كبيرة نشيطة تساعد افريقيا على كسب معركتها ضد التخلف من جانب ، وترفع

شأن وطننا هناك ، وتقضى على أفك الدعاية الاسرائيلية
من جانب آخر ، ومما اقترحوه لتحقيق ذلك :

أولا — ألا تقيد الحكومة مدة انتدابهم بفترة معينة
بل تسمح بمدى كلما طلب اليها ذلك دون أى قيد ،
ذلك أنه كلما طالّت فترة اقامتهم هناك ازدادوا خبرة ،
وازدادت حاجة الحكومات المحلية هناك الى وجودهم ،
أما القول بأن الفرصة يجب أن تتاح لآخرين يحلون
محلهم فقول واه والحقيقة أن بطء البيروقراطية
المصرية هو الذى يمكن الخبراء الاجانب الذين لا يعيقهم
مثل هذا البطء من أن يحلوا محلهم .

ثانيا — أن توحد معاملاتهم المالية ، فكل مجموعة
امن هؤلاء الخبراء تخضع لقاعدة معينة فمنهم مثلا من
يدفع لهم فى القاهرة الفرق بين المرتب الذى تصرفه لهم
الحكومات الافريقية المحلية ، والمرتب الذى قدرته لهم
الحكومة المصرية أثناء اعارتهم . ومنهم من لا تدفع لهم
هذه الفروق . وهناك فئة تتحمل الحكومة المصرية نفقة
ذهابهم وايابهم الى محل عملهم كل سنتين ، وهناك
من لا تتحمل الحكومة المصرية عنهم هذه النفقة ، بل
أن المعاملة — كما قال لى مهندس مصرى يعمل فى دار
السلام — تختلف باختلاف الوزارات والمصالح ،
والاتصالات ، وبايجاز تختلف باختلاف قدرة المبعوث
على الاتصال بالسلطات المعنية فى مصر واقناعها
بوجهة نظره .

ثالثا — أن تصدر حكومة القاهرة توصيات للسفراء
المصريين هناك بأن يغيروا هؤلاء الخبراء اهتماما يتلاءم

مع مكانتهم كدبلوماسيين فوق العادة ، لا باعتبارهم مهاجرين أو هاربين من وطنهم . ولا شك أن شعور هؤلاء الخبراء بوجه عام بأن بلادهم لا تعنى بأمرهم ، وأن المسئولين عن صون مصالحهم يحققون عليهم أكثر مما يعملون لخيرهم . هذا الشعور إذا سرى في نفوسهم يجعلهم لا يحققون الهدف ولا الرسالة الحقيقية التي يصلحون للقيام بها إذا ما أحسنت معاملتهم .

رابعاً — ومن الاقتراحات الطيبة التي قدمها بعض الخبراء هناك أن يكرم كل خبير مصري عمل خارج بلاده وأنتج وأحسن السفارة لوطنه ، وذلك كان يقام له حفل تكريم بعد عودته ، وأن يمنح وساما خاصا مكافأة له وتشجيعا لغيره

تلك هي بعض الآراء التي سمعتها في أفريقيا ، والتي وعدت من حدثوني بها أن إنقلها عنهم بأمانة ، اقتناعا مني بأن تنفيذها يعتبر خطوة طيبة نحو إعادة النظر في سياسة تصدير الخبرات الى الدول الصديقة في افريقيا وآسيا . .

المبحث الرابع

حرب الاتحادات الإفريقية

في أول فبراير سنة ١٩٦٨ ، اجتمع رؤساء جمهورية الكونغو (كينشاسا) وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تشاد في امدينة بانجي عاصمة أفريقيا الوسطى وقرروا اقامة اتحاد من دولهم سموه « اتحاد

دول أفريقيا الوسطى » . وقد تبع هذا الاجتماع سلسلة من الاجتماعات بمدينة كينشاسا لوضع الدستور الاساسى لهذه المنظمة الجديدة ، وتم التوقيع على ميثاق هذه المنظمة فى الثانى من ابريل سنة ١٩٦٨ فى مدينة فور لامى عاصمة تشاد .

ويرمى الدستور الاساسى لهذه المنظمة الى انشاء سوق مشتركة لدول أفريقيا الوسطى . ويتكون الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة هى : مؤتمر رؤساء الدول ويشرف على السياسة العامة للاتحاد ، ومجلس الوزراء وهو يتبع الهيئة الاولى ويخطط لها ويشرف أيضا على تنفيذ قراراتها ، ثم السكرتارية العامة ومقرها مدينة بانجى . وقد وقع الاختيار على الرئيس موبوتو ليرأس هذه المنظمة مدة عام ، واعتبر هذا الاختيار نجاحا شخسيا للجنرال موبوتو ، لا سيما انه استطاع ان يجعل عاصمة بلاده كينشاسا مقرا لدورة رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وفى الثامن من ابريل سنة ١٩٦٨ أصدرت الدول الثلاث قرارات بشأن الحوادث التى تكفل سير العمل فى المنظمة ، من نحو تنسيق وسائل النقل عامة والسكك الحديدية وبخاصة بين هذه الدول ، ومنها انشاء شركة طيران مشتركة سميت « شركة أفريقيا الوسطى » ، ومنها فتح اعتماد يكفل للسكرتارية الجديدة البدء بعملها فى الحال .

ومما يجدر التنبيه اليه أن انضمام كل من جمهورية تشاد ، وجمهورية أفريقيا الوسطى الى هذه المنظمة الدولية الجديدة ، ترتب عليه خروجها من منظمة أخرى

هي الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى
الذي أنشئ في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في
برازافيل ، وانضمت اليه كل من الكمرون والكونغو
(برازافيل) وجابون ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ،
وتشاد وكلها دول كانت خاضعة قبل استقلالها لفرنسا .
وخروج هاتين الجمهوريتين من الاتحاد الجمركي
وانضمامهما في اتحاد واحد مع الكونغو (كينشاسا)
الذي كان قبل الاستقلال خاضعا للاستعمار البلجيكي ،
يعتبر خروجاً على أصول المجموعة الأفريقية الناطقة
بالفرنسية . ولكن لم يكد يمضي على هذا الاتحاد
الثلاثي عام واحد حتى ظهرت بوادر الخلاف بين حكومة
الجنرال بوكوسا (أفريقيا الوسطى) والجنرال موبوتو
(الكونغو كينشاسا) . وقد بلغ الخلاف أشده حين
امتنعت حكومة الجنرال بوكوسا عن إرسال وفد الى
كينشاسا ليشترك في حفلات ٢٤ نوفمبر الماضي وهو
يوم العيد الثالث للثورة الكونغولية ، وتاريخ استيلاء
الجنرال موبوتو على الحكم . وبدأت حرب الاذاعات
تدور بين الدولتين ، واتهمت الكونغو (كينشاسا)
الاستعمار الجديد بالعمل على افساد روابط الاتحاد
الثلاثي . وأعلن الرئيس الجنرال بوكوسا (أفريقيا
الوسطى) انسحاب بلاده من هذه المنظمة الثلاثية ،
فتحولت الى منظمة ثنائية بين تشاد والكونغو
(كينشاسا) مع انها غير متلاصقتين جغرافياً إذ
تفصلهما جمهورية أفريقيا الوسطى ، ومن ثم لا ينتظر
ان يدوم طويلاً بقاء هذه المنظمة الثنائية .

ان هذا الذي قدمناه يتطرق بنا الى التفكير في
حرب الاتحادات الاقتصادية الدائرة في افريقيا ، اذ كلما

قام فيها اتحاد بين دولتين أو أكثر بادرت الدول المجاورة الى اقامة اتحاد مناهض لهذا الاتحاد ، وكلما احتاج زعيم أفريقي الى تعزيز زعامته في بلاده أو في البلاد المجاورة لها ، عمل على انشاء اتحاد جديد أو منظمة دولية أفريقية جديدة ، فإذا نجح في ذلك أقيمت المهرجانات الكبرى احتفالاً بتوقيع ميثاق هذه المنظمة الجديدة التي قصد بها نقل البلاد الأفريقية من طور التخلف والتمزق الى طور التنمية والوحدة . ولكن لا تكاد تمر سنوات ، بل ربما بضعة أشهر ، حتى ينهار هذا الاتحاد ، ويظهر على أثر انهياره مشروع آخر لاقامة اتحاد جديد ، أو منظمة دولية أفريقية جديدة ، وهذه بدورها قد يكون مآلها الى الحل كغيرها ثم يتلوها تفكير جديد في اقامة مثلها بدلا منها وهكذا دواليك .

وقد جرى حديث بيني وبين مفكر أفريقي حول هذه الظاهرة الخطيرة فقال لي فيما قال ، أن حروب الاتحادات الاقتصادية الأفريقية أهون من الحروب المسلحة التي قد تقع بين الدول الأفريقية ، ولكن وجه الحق فيما نرى هو أن خسائر الحروب المسلحة قصاراها فقدان عدد من الارواح وقدر من الغتاد ، أما حروب الاتحادات الاقتصادية فخسائرها أفدح لان ضحيتها هي التنمية الاقتصادية وهي الزم ما يلزم للدول الأفريقية .

المبحث الخامس

جبل كليمنجارو والتصنيع

كنت في الطائرة التي تقلني من دار السلام الى نيروبي ، وجمع مقعدي في الطائرة بيني وبين أحد المواطنين التشيكوسلوفاكيين وهو خبير في الأمم المتحدة ، ومُسئول عن برامج مشروعات التصنيع في أربع عشرة دولة افريقية ، وهو ذو ثقافة واسعة ، وله آراء جريئة ، ولا يفتأ يتحدث عن إعجابه بجمال الطبيعة الافريقية . وقد جرى بيننا الحديث كما يجري عادة بين المسافرين ، ودار حول موضوعات متباينة . . تحدثنا عن البيروقراطية الدولية ، وعن أن الأمم المتحدة لا تملك بسبب هذه البيروقراطية حرية التجاوب مع سرعة عمل القطاع الخاص ، ففي السباق بين هذا التنظيم الدولي والقطاع الخاص نرى التنظيم الدولي يأتي دائما في المؤخرة . وجرنا هذا الى الحديث عن دور القطاع الخاص في الدول النامية ، وبخاصة في ميدان التصنيع ، وهنا ضحك محدثي وقال : لو أنني صرحت لك برأبي فلا أحسبك الا أنك ستصفني بأني ذو أفكار رجعية . ففي الأربع عشرة دولة التي أتولى الاشراف على مشروعات التصنيع فيها يبدو لي أن الأمل الوحيد في انجاح عملية التصنيع هو أن يكون الاعتماد الكلي على القطاع الخاص . ذلك لان حكومات الدول النامية لا تستطيع بحال أن تتولى وحدها أعباء التصنيع ، أما لقلة الخبرات بين العاملين فيها ، وأما لعدم وجود الحافز القوي لدى المشرفين على القطاع العام ، وأما بسبب ما يعترى المسئولين من ضعف شديد ازاء اغراء

الرشوة ، واما لان الحكومات هناك تفضل المشروعات الصناعية الكبرى ذات الرنين السياسى ولو أن البلاد ليست فى حاجة ماسة اليها على الاقل فى هذا الطور من أطوار نموها الصناعى . أما القطاع الخاص فهو بعيد عن هذه المحذورات ، فضلا عن أن الرغبة فى الحصول على الربح ، والخوف من الخسارة ، يجعلانه يعمل بجد وحذر فيحقق النجاح الذى لا تستطيع أن تحققه الحكومات الافريقية اذ انفردت بالعمل وحدها . ثم قال رفيقى فى رحلتى ولست أعنى بهذا أن لا يعهد الى القطاع العام بالاشراف على مشروعات صناعية ، وإنما أعنى أن وجود القطاع الخاص الى جانب القطاع العام من شأنه أن يخلق عاملا قويا يعزز التنمية الاقتصادية . وأرى أن من واجب حكومات السندول الافريقية النامية أن تحمى كلا من القطاعين من طغيان أحدهما على الآخر ، فكما أن القطاع العام بما له من سلطان يحاول أن يطفئ على القطاع الخاص ، كذلك القطاع الخاص — لما يتمتع به من مزايا يحاول بدوره أن يطفئ على القطاع العام . فواجب الحكومات لهذا أن تعمل على حفظ التوازن بينهما .

ثم قال محدثى : أنه حتى ولو كان القطاع الخاص فى أيد غير افريقية خالصة — كالآسيويين فى أفريقيا الشرقية ، أو الشركات الفرنسية فى مدغشقر ، أو الشركات الانجليزية فى بلاد أخرى — فأننى أرى أن مقتضيات التصنيع تتطلب حماية هذا القطاع والعمل على تنميته لصالح البلاد . . .

وقطع محدثى مجرى الحديث ملقيا نظره على النافذة،
ثم قال . تأمل جبل كلمنجارو ، وأنظر الى الثلج الناصع
البيضا الذى يتوج قمته رغم وقوعه على خط
الاستواء . . ثم عاد يواصل الحديث الذى كنا فيه
قبل تلك الإشارة العابرة الى الجبل وجمال قمته
فقال : ما أكثر ما تقع الدول النامية فى أخطاء فى شئون
التصنيع ، ولكن النتائج تختلف بين القطاع الخاص
والقطاع العام ، فالخطأ حين يقع فى مشروع يتولاه
القطاع الخاص قد يترتب عليه أبعاد المسئولين أو أفلاس
القائمين به ، والخسارة تكون فى حدود ضيقة قد
لا تتجاوز ما بين ربع ونصف مليون جنيه ، أما حين يقع
الخطأ فى مشروع صناعى تابع القطاع العام فإن
المسئولية تنوب فى ظل البيروقراطية الحكومية ، واذ
ذاك تضطر الحكومة الى التدخل لانقاذ الموقف أيا كانت
الخسارة الناجمة عن هذا الخطأ ، ثم يستمر المشروع
قائما رغم توالى الخسائر .

وقطع الحديث ليعود الى إثارة انتباهى لجبل كلمنجارو
قائلا : تأمله قبل أن يتوارى وراء الأفق مع ايفسبال
طائرنا فى طوايا الفضاء . . أنظر الى اللون الأحمر
الذى يلوح فيه جميلا أخاذا من هذه الناحية . ثم
واصل ما كنا فيه من حديث ، وفى صوته رنة حزن
لا تخفى قال : أصبح دائما للأفريقيين اذا ما كانت
لديهم قدرة على الاختيار أن يظلوا محتفظين بهذه
القدرة ، وأن يختاروا لانفسهم فى ظلها ما يلائم متطلبات
مجتمعهم ، وأن يتجنبوا نقل الأساليب الأجنبية على
غير بصيرة فذلك لا يمكن أن يحقق ما يرمون الى تحقيقه
من التصنيع والتنمية .

كان جبل كليمنجارو قد اختفى بروعته وراء الافق ،
والطائرة تدنو من مهبطها ، مؤننة بأننا على وشك
الافتراق ، وهنا قال هذا الخبير التشيكوسلوفاكى : من
عجائب تصاريف القدر ان هناك من يملكون قدرة على
الانتاج ولكنهم لا يملكون القدرة على الاختيار ، وهناك
من يملكون القدرة على الاختيار ولكنهم لا يملكون قدرة
على الانتاج .

المبحث السادس

افريقيا والفرانكوفونية

في منتصف شهر فبراير ١٩٦٨ كنت في « دكار »
عاصمة السنغال ، وذلك لالقى بعض محاضرات عن
الحركة الوحدوية في الجامعة هناك وكانت المحاضرات
تتبع بمناقشات تدور بين المستمعين والمحاضر مما أتاح
لى فرصة ان التقي بالشباب الافريقى ممن سيكون منهم
المشرفون على الوحدة الافريقية ، او ممن سيعملون في
منظماتها في مطلع القرن الحادى والعشرين .

وكان مما لمحتة في هذا الشباب أنهم متفائلون ،
ناضجون ، يتتبعون بيقظة أمور السياسة الدولية ،
وقلوبهم عامرة بالايمان بضرورة اتحاد البلاد الافريقية ،
ولا يغفلون عن خطورة الاستعمار الجديد .

وأردت ان اتوج هذه الفرصة بلقاء مع الرئيس
ليوبولد سنجور أحد مفكرى الوحدة الافريقية بل

فيلسوفها الاول ، وتفضل سفير بلادنا في السنغال السيد نجيب قدرى فرتب لى امر هذا اللقاء ، وسعدت فعلا بلقاء رئيس الجمهورية فى منزله الخاص حيث تمتعت بعمقه الفلسفى وأصالة ثقافته ، وإيمانه بمستقبل القارة التى نحن فيها .

قال الرئيس سنجور فيما قال أن الوحدة الإفريقية الكاملة التى نريدها لن تتحقق الا عن طريق إقامة وحدات جزئية تمهد لها ، كالوحدة التى أقيمت بين دول حوض نهر السنغال ، وإقامة الوحدات الإقليمية كالتى تسمى الى إقامتها منظمة « الاوكام » ، وهى المنظمة التى تجمع بين الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية فى القارة .

وأكد أن أهم ما ينبغى أن ننشده فى المرحلة الحاضرة من الحركة الوجدوية الإفريقية هو التعاون الصادق فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية : وقال أن أى دولة من الدول الإفريقية يجب أن تنظر بعطف وحسن نية الى الوحدات الجزئية التى لا تكون عضوا فيها ، ويجب ألا تخشى من نجاحها لان نمو مثل هذه الوحدات ونجاحها إنما هو نجاح للوحدة الإفريقية الكبرى . لذلك أشاد بما فعلته الجمهورية العربية المتحدة من إيفاد مراقب يمثلها فى آخر اجتماع عقدته منظمة « الاوكام » ، وقال أن ذلك يعتبر خطوة جديدة نحو تعاون الوحدات الإفريقية الجزئية المختلفة .

وجرنا الحديث الى العدوان الصهيونى الذى وقع على القارة الإفريقية ، والذى فرتب عليه احتلال جزء

من أرض دولة أفريقية . وهنا قال الرئيس السنغالي
بأسلوبه الشاعرى الذى تميز به :

« وجدت من بعض الأفريقيين عدم فهم حقيقة هذه
القضية ، وقلت لبعضهم فيما قلت أنه مهما يكن رأيكم
فإن من واجبنا أن نبكى ونبكي طويلا أسفا على هذه
الكارثة التى حلت بأحدى دول القارة الأفريقية ، وسرى
جرحها الى كافة أنحاء القارة » . وعاد أسلوب السياسى
يتغلب على أسلوب الشاعر فقال أن قضية فلسطين
لا بد أن تحل وفقا للعدالة والاتصاف .

وتحدث الرئيس سنجور عن الفرانكوفونية ، وهى
تلك الحركة التى ترمى الى الجمع بين البلاد التى
تتكم الفرنسية فى ظل رابطة ثقافية سياسية غايتها
تدعيم الثقافة الفرنسية ونشر اشعاعها فى العالم ،
وقد سبق أن عرف الرئيس السنغالي هذه الحركة فى
تصريحات سابقة فقال : « الفرانكوفونية هى انسانية
شاملة تنسج خيوطها حول المعجزة لتربط بين جميع
الاجناس فى مختلف القارات » ..

ومن الجدير بالذكر هنا أن اللغة الفرنسية كانت
حتى أوائل هذا القرن هى لغة المعاملات الدولية ،
والمحافل الدبلوماسية ، والمؤتمرات حتى قامت اللغة
الانجليزية بمنافستها فيما بين الحربين العالميتين ، وحتى
استطاعت أن تطغى عليها ، وتصبح لغة المعاملات
الدولية ، وبخاصة بعد أن أتيح للدبلوماسية الأمريكية
أن تسيطر على العالم عقب الحرب العالمية الثانية ،
ولكن لم يكد يمضى على هذه السيطرة زمن طويل حتى

استطاعت اللغة الفرنسية أن تستعيد بعض مكانتها ،
وتعود لتفرض نفسها في المحافل الدولية ، وفي الأمم
المتحدة . ويرجع ذلك فيما يرجع الى استقلال مجموعة
من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، والى سياسة
الرئيس ديغول الرامية الى بعث الوجود الفرنسى في
المجتمع الثقافى الدولى .

واليوم توجد ثلاث وثلاثون دولة تتكلم الفرنسية ،
أما لأنها تعتبرها لغتها الرسمية ، وأما لأنها لغة
التدريس فيها ، - وأما لأنها تعتبرها اللغة الثانية بعد
لغتها الأصلية .

وسواء من هذه الدول ما كان فى القارة الامريكية
مثل كندا وهايتى ، أو فى آسيا مثل لاوس وكمبوديا ،
أو فى العالم العربى مثل لبنان وتونس والمغرب
والجزائر ، أو فى أفريقية مثل الكونجو (كينشاسا)
ومدغشقر ، أو فى أوربا مثل سويسرا وبلجيكا
ولوكسمبرج . . فان هذه الدول فى مجموعها تتألف من
نحو أكثر من مائتى مليون نسمة ، وأن كان من يجيدون
الفرنسية من هذا المجموع ويتكلمونها فعلا لا يتجاوزون
خمسة وسبعين مليون نسمة .

وهذه الدول قد قررت أن تترابط فى ظل « كومنولث
ثقافى فرنسى » للدفاع عن اللغة الفرنسية ، والعمل
على نشرها . وهذا الكومنولث هو الذى أطلق عليه
اسم « الفرانكوفونية » .

وكانت السنغال بزعامة الرئيس ليوبولد سنجور من أول المدافعين عن هذه الفكرة والمتحمسين لها . وبدأ الرئيس سنجور نشاطه لهذه الدعوة داخل منظمة « الاوكام » وفي أحد اجتماعات مجلس رؤساء هذه المنظمة بمدينة تاناناريف عاصمة مدغشقر في يولية سنة ١٩٦٦ كلف المجلس الرئيس ليوبولد سنجور ، والرئيس ديوري هاماني رئيس جمهورية النيجر بالقيام بإجراء الاتصالات اللازمة لوضع مشروع لاقامة منظمة دولية للدول الناطقة بالفرنسية . وقد سافر الرئيس سنجور في سبتمبر سنة ١٩٦٦ الى كندا في سبيل هذا المشروع ، وكان من نتائج مساعيه انشاء المجلس الدولي للغة الفرنسية في ٥ مايو سنة ١٩٦٧ ، والجمعية الدولية لبرلمانات الدول الناطقة بالفرنسية .

وفي نوفمبر سنة ١٩٦٧ قررت منظمة الاوكام الافريقية انشاء منظمة دولية للتعاون الفنى بين الدول الناطقة بالفرنسية ، بل كان موضوع الفرائكوفونية محسب مناقشات رؤساء الدول الافريقية في اثناء اجتماعهم في الشهر الماضى بمدينة كينشاسا ، وفي نهاية شهر فبراير اجتمع بمدينة نيامى مؤتمر جديد يجمع بين ممثلى ثلاث وثلاثين دولة لوضع اللامسات الاخيرة لمؤتمر عام تقرر أن ينعقد سنة ١٩٧٠ لوضع النظام النهائى للفرائكوفونية .

وخلال هذا الحديث مع الرئيس سنجور عن الفرائكوفونية قال ما ملخصه :

اللغة الفرنسية هي لغة عدم الانحياز أو يجب أن تكون لغة عدم الانحياز ، ولغة العالم الثالث لأن

الانجليزية هي لغة أقوى دولة تتزعم المعسكر الغربي ، ولان الروسية لغة أقوى دولة تتزعم المعسكر الشرقي فاستعمال احدي هاتين اللغتين في المعاملات الدولية يشتمل على انحياز ثقافي لاحد هذين العملاقين المتناهضين ، في حين ان اللغة الفرنسية حين تصبح لغة العلاقات الدولية فانها تؤكد سياسة عدم الانحياز ، كما تؤكد مساهمة الدول غير المنحازة في العمل على استتباب السلام والامن الدوليين .

وقال أيضا بأنه من العسير على المجتمع الدولي ان يواجه السيطرة الثقافية الانجلوسكسونية القائمة الا بتشجيع تعدد الثقافات والحضارات ، وتفاعل بعضها ببعض . واللغة الفرنسية بما لها من أصالة ، والثقافة الفرنسية بما لها من عمق تستطيع مساعدة العالم الثالث على مواجهة الثقافة الانجلوسكسونية ، وعلى حفظ نوع من التوازن بين مختلف الثقافات الدولية ، وبذلك تستتب الديمقراطية الثقافية التي يحتاج اليها العالم أشد الاحتياج .

وقلت للرئيس السنغالي : اننا نولي الحركة الثقافية الفرنسية اهتماما كبيرا ولذلك فان بلادنا حافلة بكثير جدا ممن يجيدون الفرنسية اجادة تامة ، كما أشرت الى ما توجهه الدولة من اهتمام بها في المدارس بمختلف مراحلها وفي الجامعات .

وقال الرئيس سنجور : ان الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية في حاجة الى أن يأتيها من الخارج مساعدات متنوعة ، وبالاخص مساعدات شقيقاتها الافريقية . .

انها في حاجة الى اساتذة لجامعاتها ومعاهدها ، وفي
حاجة الى خبراء ومهندسين لمؤسساتها وشركاتها .
ومثل هذه المساعدات لا تكون ممكنة الا اذا كان أولئك
الاساتذة وهؤلاء المهندسون والخبراء يجيدون الفرنسية
اجادة تامة لانها لغة هذه البلاد ، وليس أحب الى
نفوسنا من اننا نجد حاجتنا من هؤلاء عند اخوتنا من
الدول الافريقية .

وامتد بنا الحديث حتى استغرق أكثر من ساعة ،
ولما آن آوان انصرافنا تفضل فراقنا مودعا راجيا
لنا النجاح في مهمتنا .

وفي طريق العودة الى دار سفير بلادنا قلت له :

من الخير لبلادنا أن تهتم بالفرانكوفونية لاننا بذلك
نفتح أمام شبابنا مجال العمل في كثير من البلاد الافريقية
الناطقّة بالفرنسية ، وفي كثير من البلاد العربية ذات
الثقافة الفرنسية ، وكثير منها يسره أن يسد حاجته
من بلادنا اذا وجدها ، واذا اشتركنا في الفرانكوفونية ،
واسهمنا فيها فاننا نستطيع أن نستحوذ على سلاح
جديد في الميدان الثقافي والدبلوماسي ، وأن ندعم صداقتنا
مع فرنسا وغيرها من الدول الناطقة بالفرنسية ، وفي
ذلك كسب لا شك فيه لقضايانا ، وقضايا السلام .
ثم أن موقف بلادنا حين يكون كذلك قد يكون له أثر
كبير في بعث الطمأنينة الى نفوس بغض القيادات
الثورية الافريقية ، كالجزائر وغينيا مثلا ، وهي القيادات
التي تخشى أن تكون الفرانكوفونية أسلوبا مستحدثا
من أساليب الاستعمار الجديد الذي تخشاه الدول

النامية ، وحضور الجمهورية العربية في اجتماعات
الفرانكوفونية قد يكون ملطفا لهذه المخاوف ، بل قد
يكون مزيلا لها ، لمساتعهده الدول من جهاد الجمهورية
العربية في مكافحة الاستعمار بكافة صورته .

المبحث السابع

الثورية والتنمية في أفريقيا الشرقية

تقسيم أفريقيا الى افريقيا الناطقة بالانجليزية ، أو
بالفرنسية ، أو الناطقة بالعربية. أو افريقيا البيضاء
وأفريقيا السوداء ، أو أفريقيا جنوب الصحراء ،
وأفريقيا شمال الصحراء . . اذا كانت هذه التقسيمات
قد فقدت أهميتها بحكم التطورات الحديثة فان هناك
تقسيمًا لا تزال له أهميته وهو تقسيم القارة الى أفريقيا
المعتدلة ، وأفريقيا الثورية .

والدول التي تنتمي للمجموعة الاولى تعلن تأييدها
الصريح للمعسكر الغربي وتدسّر في ركابه ، وتعمل
على صيانة مصالحه ، والدفاع عن مفاهيمه ومبادئه ،
أما دول المجموعة الثانية فانها تأخذ بسياسة عدم
الانحياز ، وتنادى بالتعايش السلمي مع المعسكرين
وتعمل على التخلص من رواسب الاستعمار بكل
الوسائل الممكنة . وكل قسم من هذين لا يخلو في
داخله من عناصر مناهضة . فدول المجموعة الاولى

فيها ثائرون يتحركون كلما اتاحت لهم فرصة للحركة ،
ودول المجموعة الثانية معتدلون يحاولون قدر طاقتهم
أن يثبطوا من عزائم الثائرين .

وحول هذين التقسيمين يدور الحوار في شكل
تساؤلات على رأسها : هل مكافحة التخلف ، والسعى
الى تحقيق الرفاهية والتقدم مما لا يمكن تحقيقه الا
عن طريق الثورة ، بمعنى أنه كلما زادت درجة
التخلف زادت حاجة البلاد الى الثورة ؟ أم أن أسلوب
الإصلاح التدريجي والاعتدال القائم على التعاون مع
الدول الغنية هو الذي يمكن أن يحقق للبلاد التنمية
المنشودة ؟ وهل هناك تعارض بين الثورية والتنمية ،
أم أنهما حركتان تكمل كل منهما الأخرى بمعنى أنه
لا تتحقق التنمية دون ثورة ، ولا تكون الثورة ثورة
إذا لم تحقق التنمية ؟ أم هل المشكلة مشكلة أولويات
فحسب ؟

تلك الاسئلة ليست نظرية كما قد يتبادر الى الذهن
لأول وهلة ، ولكنها موضع حوار مستمر كما بدأ في
خسائل شهرين قضيتهما في افريقيا اشترك في هذا
الحوار حيث كنت خلال تنقلاتي . . لقد فكرت منظمة
اليونسكو في اقامة معهد عال لدراسة القانون الدولي
والملاقات الدولية في افريقيا ، واختارت منطقة افريقيا
الشرقية لتكون مقرا له على أن تتولى منظمة اليونسكو
تمويله بالاشتراك مع الدول الأربع التي سيكون هذا
المعهد في خدمة أبنائها وهي : تنزانيا ، وزامبيا ،
وأوغنده ، وكينيا ، وقد وكلت الى هيئة اليونسكو أمر
اعداد مشروع تمهيدى لهذا المعهد ، والتفاوض مع

حكومات هذه الدول الاربع ، ومعرفة مدى استعدادها لقبول فكرة هذا المعهد .

كانت أول عاصمة وصلت اليها هي مدينة دار السلام التي تعتبر مقرا لثلاث دعوات ، فهي مقر لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التي احتضنت حروب التحرير وجعلتها جزءا من نشاطها ، وهي مقر التحرر الثقافي المثل في جامعة دار السلام التي تنادى بثورة ثقافية افريقية جديدة لتحرير العقل الافريقي ، وهي مقر التحرر الاقتصادي المثل في تجربة حزب تانو ، واشتراكية تانو ، كما انها عاصمة الزعيم جوليوس نيريري الذي اسبغ على البلاد اشعاع طابعه الثقافي والفكري .

وبعد دار السلام ذهبت الى مدينة لوساكا عاصمة زامبيا ، وتقع على الخطوط الامامية المواجهة لقلعة الاستعمار ، وقد قرر زعيمها الرئيس كواندا أن يجعل من أركان سياسته التعاون الوثيق مع دار السلام مختارا لنفسه الاسلوب الثوري ، الا أن أمرين يعوقان هذا التحرك. الثوري ، أولهما العزلة الجغرافية لزامبيا بسبب كونها محاطة بدول استعمارية ، وثانيهما الاحتكارات الدولية الكبرى لاستخراج النحاس من مناجمها ، والتي تعتبر بمثابة دولة في داخل الدولة على الرغم من قوانين التأمين .

وبعد لوساكا ذهبت الى كمبالا عاصمة أوغنده ، وتعتبر في افريقية بمنزلة سويسرا من أوروبا لا من حيث المناظر الطبيعية الخلابة ، والبحيرات الشاسعة ، وعدم وجود شواطئ على البحار ، ولكن أيضا من

حيث وضعها السياسى اذ أنها تأخذ بسياسة الحياد بين تنزانيا المتجهة نحو اليسار ، وكينيا المتجهة نحو اليمين .

ثم ذهبت أخيرا الى نيروبي عاصمة كينيا التى تعتبر أكثر الدول الأربع تقدما وثراء وارتباطا بالاستعمار البريطانى والأمريكى .

وفى تلك العواصم الأربع ، وفى غيرها من المدن الإفريقية الأخرى التى أتيحت لى زيارتها كانت المناقشات تدور غالبا حول التنمية والثورية وتحليل ما بينهما من روابط أو تناقضات وأولويات .

أزمة حركات التحرر فى أفريقيا

أتيحت لى فرصة لقاء بعض القيادات الشبابية التى تقود حركة التحرر المسلح فى أفريقيا فى دار السلام التى هى مقر لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وفيها توجد معسكرات التدريب ، كما التقيت بأمثالهم فى لوساكا ولاحظت انهم كانوا أكثر تواضعا وأكثر حرصا لقربهم من الوجود الاستعماري وأدراكهم لمدى خطورته على حركاتهم . أما فى كمبالا ونيروبي فالثوريون هناك يعتبرون من المثقفين أكثر مما هم من المناضلين .

وقد سألت بعض هؤلاء القادة عن أبعاد الأزمة التى تمر بها تلك الحروب ويستخلص من أجابتهم لى أن هذه الأزمة فى رأيهم ترجع الى عوامل من أهمها :
تجمد الاستعمار التقليدى فبعد الذعر الذى أصيب به هذا الاستعمار عقب قيام منظمة الوحدة الإفريقية ،

وعقب توحيد كلمة الدول الافريقية استطاع أن يتسلح من فرنسا وانجلترا والمانيا الغربية واسرائيل بأحدث المعدات والأسلحة ، بل وتمكن من اقامة أهم مصانع الأسلحة في مستقره ، كما تمكن من التنسيق بين مخططاته فأصبح بكل ذلك قوة عسكرية لا يستهان بها .

الانشقاقات المستمرة بين حركات التحرير المختلفة ،
واخفاق لجنة التحرير في تسوية هذه الخلافات .

الحروب الاهلية التي مزقت بعض البلاد الافريقية
وفي مقدمتها الحرب الدائرة في نيجيريا ، لان هذه
الحروب سببت تعطيل حركة المقاومة المسلحة ضد
الاستعمار التقليدي .

قلة المساعدات المالية والعسكرية التي تقدمها الدول
الافريقية الى المقاومة المسلحة ، فكلما مر الوقت
بدأت الدول الحديثة الاستقلال تنسى المراهة التي ذاقها
من الاستعمار ، وبالتالي تتوانى في تقديم المعونات الى
شقيقاتها الافريقية التي مازالت تعاني آلام الاستعمار .

الهزيمة العسكرية التي منى بها العالم العربي في
يونيو سنة ١٩٦٧ كانت هزيمة عسكرية لافريقيا
كلها ، وان كان كثير من الحكومات الافريقية لم تكن
تدرك مدى الارتباط الوثيق بين حروب التحرر في
جنوب القارة الافريقية ، وحروب التحرر في سسينا
وفلسطين .

ثم قالوا : ان الذي انتصر في فلسطين في يونيو
سنة ١٩٦٧ ليس هو اليهود ، ولكنه استعمار الرجل

الابيض انه مجموعة صغيرة من المتوطنين الاوربيين
المسلحين بأحدث الاسلحة ، والمدربين وفقا لحدث،
الاستراتيجيات ، والذين يساندونهم ويقف معهم الاستعمار
الخارجي ، وبهذا كله استطاعوا ان يهزموا اربع عشرة
دولة عربية ، وتلك صورة لما يمكن ان يحدث في البلاد
الافريقية اذا قررت ان تشهر الحرب علانية في جنوب
افريقية وهي منقسمة على نفسها ، ومتفرقة كلمتها ،
وقليل استعدادها .

ثم قالوا : ان الدول الافريقية في واقع الامر منقسمة
على نفسها ولا سيما بالنسبة لقضية حرب التحرير
فهناك دول تعاونت علانية مع الاستعمار ، بل وأعلنت
عن هذا التعاون رسميا كما فعل الدكتور باندا رئيس
جمهورية مالاوي ، وهناك دول بحكم موقعها الجغرافي
مرتبطة بالاستعمار ارتباطا وثيقا مثل ليسوتو
وسوازيلاند ، وبوتسوانا . وقد تعجب اذا قلت لك
انه لا يستبعد ان يزداد في السنوات القادمة عدد
الدول الافريقية التي تجعل من سياستها الرسمية
التعاون مع الاستعمار ، وفوق ذلك فان هذه الدول
المتعاونة اعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وأعضاء
في هيئاتها العاملة ومن هنا يخشى على خطط وقرارات
منظمة الوحدة الافريقية السرية وغير السرية والخاصة
بحروب التحزير ان تتسرب الى حكومات الاستعمار .

وهناك دول افريقية جعلت من سياستها ان تقف
موقف الحياد بين أنصار تصفية الاستعمار ، وأعدوان
بقاء الاستعمار وفي مقدمتها بعض الدول الافريقية
الناطقة بالفرنسية .

وهناك دول افريقية تعلن صراحة انها ستحارب الاستعمار ، وتبدى حماسا كبيرا في المحافل والمجتمعات ، ولكن لا تسهم بالفعل في حروب التحرر محتجة تارة بالمسافات التى تقصل بين ارضها وارض معارك التحرير ، ومحتجة تارة أخرى بظروف خاصة بها وترجو أن تزول ، وقليل هى الدول التى تعلن العداء للاستعمار وتشترك فعلا في حروب التحرر مضحية بالمال والرجال والعتاد .

وقال محدثى : وانه ليسرنى ان اصارحك بأن على رأس هذه الدول التى تسهم أسهاما فعلا الجمهورية العربية المتحدة ، وانما أخصها بهذا الذكر لانها على الرغم من وقوفها في وجه عدو عنيد تسانده الصهيونية العالمية والاستعمار العالمى فانها لم تغفل عن أداء واجبها في مساندة حروب التحرير في الجنوب الافريقى .

هذا هو الوجه الاول من الصورة أما الوجه الآخر فانه يمثل مأساة اكبر تتمثل في تدعيم القدرة العسكرية للحكومات الاستعمارية المسيطرة في جنوب القارة فالميزانية العسكرية لحكومة جنوب افريقية كانت نحو ٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٦١ فارتفعت الى ٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ثم أصبحت ١٢٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ ، سنة ١٩٦٨ . ولم يصل الى جماعتنا بيان عن ميزانية هذا العام ، ولكن المعلومات التى تسربت الينا تقول أن الميزانية قد انخفضت قليلا بسبب اطمئنائهم الى تفوقهم العسكرى . أما ميزانية الدول الاستعمارية الاخرى فانها كذلك في ازدياد مستمر فالبرتغال مثلا تصرف نحو ٤٠ ٪ من ميزانيتها العامة

على التسليح ، وروديسيا قد ارتفعت ميزانيتها من ١١ مليون جنيه الى ١٥ مليون جنيه في العام الماضي .

وأضاف محدثي الى ذلك انه كان قد اشترك في مؤتمر علمي بواشنطن موضوعه السياسات التي تتبعها الدول تجاه جنوب افريقيا ، وقال وفي صوته رنة حزن ان المجتمعين في المؤتمر وهم ينتمون الى جنسيات مختلفة ونزعات سياسية متعددة أجمعوا على أن جنوب القارة الافريقية خارج الى مدى كبير عن دائرة اهتمام كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، لذلك فمن المستبعد أن تنال قضية التحرر الافريقية مساعدة دبلوماسية ايجابية من أحد العملاقين الكبيرين ، سواء في داخل اطار الامم المتحدة او خارج هذا الاطار .

وقلت لمحدثي : اذا كان الحل السياسي في رأيك عسيرا ، واذا كان الحل العسكري بعيد المنال فماذا ترى انن ؟

فقال : « على العالم الافريقي ان يستيقظ ، وأن يقبل تحديات الاستعمار الجديدة بعد أن استحكم في جنوب هذه القارة المظلومة ، فان الظروف القاسية التي تمر بها قضية التحرر الافريقي جديدة بأن تثير المشاعر ، وتوقظ النائمين » .

ولم أجد في هذا الرد ما يشفي الغليل فقلت له : « باعتبارك من قادة المناضلين وباعتبارك تدرك ما يحيط بالموقف من صعوبات عسكرية ودبلوماسية فلماذا لا تفكر مع رفقاتك في التفاوض المباشر مع الاستعمار ؟ »

فقال : ان جيل المناضلين الذى انتهى اليه ولد وتربى فى ميدان القتال فمن الصعب عليهم ان يقبلوا الهزيمة مستسلمين ، ومد اليد بطلب التفاوض يعنى الاستسلام والهزيمة . ان جيلنا لن يقبل ذلك مادام لا يفهم الا لغة الكفاح ورسالتنا ان نحقق الهدف الذى ننشده لوطننا او نموت دونه ، ان تحرير الوطن لا بد فيه من الكفاح ، والكفاح وحده ، اما بناء الوطن فانه يحتاج الى التعاون والتفاوض ، ولا بناء للوطن الا بعد تحريره .

الثورة الثقافية

بين التأييد والمعارضة فى شرق افريقيا

الاضطرابات الطلابية التى وقعت فى جامعات افريقيا الشرقية يطلق عليها البعض اسم الثورة الثقافية وان كانت غير ذات صلة بالثورة الثقافية التى وقعت فى الصين .

والثورات الطلابية تختلف اهدافها باختلاف البلاد والجامعات التى تقع فيها ففى الولايات المتحدة الامريكية كان الدافع الثورى الاول للثورات الطلابية فى بعض الجامعات هو مناهضة الحرب الدائرة فى فيتنام او تصفية التمييز العنصرى . اما فى فرنسا فان الثورة الطلابية بها فى مايو سنة ١٩٦٨ قد اتخذت تارة موقف المعارضة للنظام الديجولى ، وتارة موقف المستنكر للمفاهيم البورجوازية السائدة فى البلاد . . اما فى افريقيا الشرقية فان الثورة الطلابية بوجه عام فيها ترمى الى افرة التعليم الجامعى .

وكانت جامعة شرق أفريقيا تتألف من كليات موزعة بين دار السلام وكمبالا ونيروبي ثم تقرر تصفية هذا الوضع ، بحيث يتم في العام القادم انشاء جامعة خاصة بكلياتها المختلفة لكل دولة من هذه الدول وبهذا تقوم في أفريقيا الشرقية ثلاث جامعات مستقلة عن بعضها .

أما جامعة لوساكا فانها مستقلة منذ بدء نشأتها الا انها حديثة عهد ومبانيها لم تكتمل بعد ، وعدد طلابها قليل ، والنفوذ البريطاني ذو سلطان فيها . وأكثر الاساتذة العاملين فيها من جنسيات غير الجنسية الزامبية ، وقد تكون هذه كلها هي الاسباب التي باعدت بين هذه الجامعة وبين الثورة الطلابية .

أما جامعة مأكريري الواقعة في ضاحية من ضواحي كمبالا عاصمة أوغنده فهي أول معهد جامعي انشئ في أفريقيا الشرقية ، وجميع زعماء دول أفريقيا الشرقية ممن تلقوا علومهم في هذه الجامعة وهي في واقع أمرها جامعة للصفوة وليست جامعة جماهيرية ، لذلك فان الدافع الثوري يتلاشى فيها حيث يتصرف طلابها الى الاستمتاع بما في انشيتها من اشجار وازهار وحدائق ، ومقصف فاخر جرت عاداتهم أن يتناولوا فيه شراب الشاي كلما وافت الساعة الخامسة . وحين زرت هذه الجامعة همس في أذني أحد الاساتذة العاملين بأنه على الرغم من أن طلبة هذه الجامعة يتمتعون بامتيازات لا مثيل لها في أفريقيا فان الثورة الثقافية لا بد في وقت ما أن تدق ابوابهم وتتغلغل في نفوسهم .

أما جامعة نيروبي فإنها تقع في وسط المدينة ويواجهها فندق نولفوك وهو أقدم فندق في العاصمة ، وكان ملتقى الضيوف والمستوطنين البيض مما جعله رمزا للاستعمار . ولاتزال هذه الجامعة خاضعة للنفوذ الاوربي بوجه عام والنفوذ الانجليزي بوجه خاص .

أما جامعة دار السلام فتختلف عن كل الجامعات السالفة الذكر كل الاختلاف وفيها بدأت الثورة الثقافية بكل قوتها وبكل أبعادها . وتقع هذه الجامعة فوق تل يطل على المحيط الهندي ، وعندما يكون الجو صافيا يستطيع المرء أن يرى من أقصى الشمال جزيرة زنجبار . . ومباني هذه الجامعة متناثرة ففيها مساكن للطلبة و « وفيلات » أنيقة للاستاذة ، وقاعات للمحاضرات ، وأخرى للندوات ، وبين تلك المباني المتفاوتة الارتفاع طرق ممهدة ويرتبط بعضها ببعض بسلاسل ، ويقرب مجموع مبانيها من مجموع مباني جامعة القاهرة . ولم يمض على انشاء مباني هذه الجامعة الا سبع سنوات ، وأسهمت دول كثيرة من دول العالم بتقديم الهبات مساعدة في إقامة مبانيها لذلك فإن من يزورها يرى على بعض مداخلها عبارات تشير الى الدولة التي ساهمت في إقامة هذا المبنى وإذا كانت الظروف قد حالت بيننا وبين الاسهام مع هذه الدول في بناء الجامعة فحبذا لو تداركنا ذلك بأن نهدي اليها إحدى التحف الفرعونية أو الإسلامية لتقام هناك رمزا للتضامن الأفريقي بين القاهرة ودار السلام ، ولتكون ذكرى امام الاجيال المقبلة تنبههم الى الاشعاع الحضاري والثقافي لبلادنا منذ فجر الانسانية .

وإذا كانت الثورة الطلابية قد اختلفت شدة وضعفا بين جامعة وأخرى من هذه الجامعات فهي في مجموعها حركة كبرى جدية بالاهتمام أيا كان الرأي في تقييمها. وإذا كان الهدف الأكبر الذي يثور من أجله الطلبة هو انفرة التعليم الجامعي ، فمن الخير أن نعرف الحجج التي يستند اليها الطلبة في مطالبهم وثورتهم في سبيل تحقيقها . وقد اتيح لي خلال زيارتي أن أستمع الى كثير من هذه الحجج ، يمكن تلخيص أهمها فيما سأعرض بعد :

من الخطأ البين أن يكون التعليم الجامعي أوربيا خالصا في جامعة أفريقية ، لأن هذا من شأنه أن يجعل خريجي هذه الجامعة « أوربيين سنودا » لا صلة لهم بمجتمعهم الا في لونهم ، ولا يكونون مدركين ادراكا سليما لحقيقة مشاكل بلادهم .

لا تستطيع أفريقيا أن تحقق التنمية ، وأن تتخلص من التخلف الا اذا وجدت صلة وثيقة بين قادة المستقبل المتمثلين في طلبة الجامعة وبين القاعدة الشعبية أو القبائلية التي تتكون منها البلاد . والتعليم الجامعي ذو الاصول الاوربية ، والمناهج المستوردة كلاهما عامل قوى في قطع هذه الصلة اللازمة للربط بين القادة والقاعدة .

اقامة التعليم الجامعي الافريقي على مفاهيم غربية بورجوازية من شأنه أن يمزق وحدة المجتمع الافريقي عن طريق تكوين طبقة جديدة لا هي أوربية خالصة ولا هي أفريقية خالصة ، وهي التي تؤهل لتخل محل المستعمر سواء اكان من الحكام أو الاستغلاليين وعندئذ سبتكون منهم طبقة مستغلة .

يجب الاستغناء فورا عن جميع الاساتذة الاجانب ،
وفي مقدمتهم الاساتذة الامريكيون الذين يمثلون في
معظمهم المخابرات الامريكية ، ويجب أن يحل محلهم
جميعا اساتذة افريقيون ولو كانوا اقل خبرة أو مرانا .
وبإيجاز فإن التعليم الجامعي لا يستطيع أن يتمشى
مع حقيقة متطلبات الثورة الاشتراكية الافريقية الا
بتصفية الاستعمار الثقافي المسيطر على العقول ،
ولا يمكن أن يتم التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي
الا بعد أن يتحرر العقل الافريقي من رواسب الثقافة
الاستعمارية .

هذا مجمل ما قاله لى بعض قادة الثورة الثقافية في
جامعات أفريقيا الشرقية غير أنني لاحظت أن بعض
الاساتذة ، وبعض الطلبة لا يرضون رضاء تاما عن
هذا المنهج الثورى ، ويدلون بحجج يؤيدون بها
ما يذهبون اليه ، ومن ذلك :

هناك ما يكاد يكون استحالة مادية لتطبيق تلك
المبادئ الثورية على الوجه الذى يريده الثائرون ، وذلك
انه لا يوجد العدد الكافى من الاساتذة الافريقيين ليحملوا
اعباء التعليم الجامعي ، والاساتذة الافريقيون المجيدون
هم أنفسهم قد تعلموا في الجامعات الاوربية ، ونهلوا
من المفاهيم الاوربية البورجوازية لذلك فهم لا يؤدون
مطالب الثورة على الوجه الذى تريده تلك الثورة .

ويقولون أيضا : لو فرضنا — جدلا — أنه قد أمكن
توفير هؤلاء الاساتذة وقاموا بالتدريس وفق منهج افريقي
خالص فإن نتيجة ذلك أن مستوى التعليم سينخفض

الى درجة تجعل الجامعة غير صالحة لتخريج القادة
والعاملين اللازمين لتحقيق مطالب البلاد .

لا توجد الان ثقافة افريقية معاصرة تصلح ليقوم
عليها منهج جامعي افريقى .

مع مرور الزمن سيكون من المستطاع تطوير
المناهج الجامعية تدريجيا حتى تتمشى مع متطلبات
المجتمع الافريقى النامى ، وعند ذلك يصبح التعليم
الجامعى تعليما افريقيا خالصا قائما على اسس سليمة
لا على اسس ارتجالية .

ولكن انصار الثورة الثقافية الافريقية يردون على ذلك
بقولهم : كما انه لا امل فى التخلص من الاستعمار
الاقتصادى الا بعد قطع العلاقات الاقتصادية مع
المستعمر قطعاً باتا فذلك لا امل فى التخلص من
الاستعمار الثقافى الا بعد التخلص من الاسبائة الاجانب،
والمناهج الاجنبية . وعند ذلك يصبح من الممكن بلورة
المنهج الجامعى الافريقى الذى يمكن أن يخلق الانسان
الافريقى الجديد .

ولكن غير المتحمسين للثورة الثقافية هذه يقولون
تعقبا على ذلك أن العودة الى الجذور الافريقية ،
ومحاولة احياء التراث الثقافى الافريقى يعنى تعويق
عملية التنمية اذ أنه مهما تكن الجهود التى تبذل
فى سبيل تطوير هذا التراث الثقافى تطويرا
يجعله صالحا لان يتمشى مع مقتضيات حياة النصف
الثانى من القرن العشرين فإنه يعنى العودة الى الوراء،

التنمية الاقتصادية في شرق أفريقيا

أن دول أفريقيا الشرقية الثلاث كانت من البلاد التي بدأت حياتها السياسية الاستقلالية في ظروف أشد قسوة من ظروف غيرها من البلاد الأفريقية فمثلا حين استقلت غانا ١٩٥٧ كانت خزائن الدولة عامرة بالمال وكان نصيب الفرد فيها يبلغ ٤٠ جنيها ، أما حين استقلت أوغندا فكانت خزائن الدولة خاوية بل كانت مدينة بنحو مليوني جنيه ، أما كينيا فكانت خزائنها خاوية كذلك لأن الأموال كلها كانت قد صرفت خلال مكافحة الثورة الوطنية المعروفة باسم ماوماو . وفي تانزانيا كان نصيب الفرد فيها في خزائن الدولة عند استقلالها يبلغ ثمانية شلنات .

ولم يظهر تخلف أفريقيا الشرقية في الأوضاع المالية فحسب ، ولكنه ظهر أيضا في نقص القيادات ، أي تلك القيادات التي تستطيع أن تقود حركة التنمية وتدفع عجلتها إلى الامام . وتقول الاحصاءات أنه حين استقلت هذه الدول كان عدد سكانها نحو ٢٥ مليون نسمة ولكن عدد الأطباء فيها لا يتجاوز ١٢٤٦ ، وعدد الصيدليات لا يتجاوز ٩٣ صيدلية ، والأطباء البيطريون لا يزيد عددهم عن ٢٤١ طبيباً وعدد أسرة المستشفيات نحو ثلاثة وثلاثين ألف سرير ، مع ملاحظة أن تلك الخدمات كانت مركزة في العواصم وفي مدن كينيا ، أما في القرى والارياف فإن كل نحو خمسين ألفا يخدمهم طبيب واحد في حين أن النسبة في الدول الأوروبية تبلغ طبيباً لكل خمسة آلاف مواطن .

ماذا فعلت هذه الدول لمواجهة قضية التخلف هذه ؟
أمام الاوضاع القاسية التي تواجه هذه الدول لجأت
الى الاستعانة بالخبراء الاجانب الذين زحفوا على افريقيا
عقب الاستقلال ليقدموا خبراتهم ومشوراتهم .

ففى أوغنده تولى البنك الدولى وصف العلاج ،
وقام بوضع خطة ترمى الى استثمار نحو مائة وخمسين
مليوناً من الجنيهات الاسترلينية سنوياً ، وبعد ذلك
وضعت خطة خمسية تنتهى سنة ١٩٧١ ترمى الى
استثمار نحو ٢٣٠ مليون جنيه استرلينى . ولكن هذه
الخطط ايا كانت قيمتها ، وأيا كان مجهود خبراء البنك
الدولى فان التضخم السكانى يحول دون احراز أى
تقدم اذ من المنتظر أن عدد سكان أوغنده سيتضاعف
خلال العشرين سنة القادمة ومعنى ذلك أن التخلف فى
أوغنده سيظل على مثل ما هو عليه الان .

والدولة الوحيدة من دول افريقيا الشرقية التى خطت
خطوات حاسمة نحو التنمية هى تانزانيا التى نفذت
بعض التجارب الاشتراكية ، ففى الميدان الزراعى لجأت
الى أسلوب المزارع الجماعية مستعينة فى بعضها
بمهندسين زراعيين من المصريين ، واختارت للاشراف
على بعض الجمعيات التعاونية التى تتولى تسويق
المنتجات الزراعية بعض الخبراء من الاسرائيليين . وفى

الميدان التجارى والصناعى فان تجربة تانزانيا فيها
شبيهة الى حد كبير بالتجربة المصرية ، فهناك مؤسسة
اقتصادية أنشئت عقب استقلال البلاد وسميت « هيئة
التنمية فى تنجانيقا » ثم تغير اسمها وأطلق عليها اسم
« مؤسسة التنمية القومية » وبعد اعلان تصريح
أروثسا أممت أهم الشركات الصناعية والتجارية فى
البلاد بعضها تأمينا كليا وبعضها تأمينا جزئيا فأصبحت
الحكومة تملك بعض الشركات ملكية تامة وتساهم فى
بعض الشركات بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٩٠ ٪ من
رأس مال هذه الشركات ، وأكثفت فى بعض شركات
بملكية ضئيلة . وتبلغ اصول مؤسسة التنمية القومية
نحو ٥٠ مليون جنيه . وابتداء من ابريل سنة ١٩٦٠
تطورت مؤسسة التنمية القومية تطورا جديدا فقسمت
الشركات التابعة لها تقسيما نوعيا فأصبحت الشركات
الزراعية تحت اشراف وزارة الزراعة وشركات الفنادق
تحت اشراف وزارة السياحة ، وبقيت مؤسسة التنمية
القومية مشرفة على الشركات الصناعية وشركات
التعدين .

وقد أممت البنوك هناك . وأصبحت فى مجموعها
تعمل تحت اسم « البنك الوطنى التجارى » أما القطاع
الخاص فقد ظل قويا ونشيطا ، ولكن يحتكره التجار
الاسيويون الا أن الحكومة أخذت تفرض سيطرتها على
الاستيراد ، وتقوم بدور تاجر الجملة ، كما أنها أخذت
تعنى بالجمعيات الاستهلاكية الحكومية لتنافس التجار .
وعملية تضيق نطاق نشاط القطاع الخاص ترتب عليه
قيام بعض كبار بهربين الاموال خارج البلاد وبخاصة

عن طريق كينيا حيث لا توجد رقابة على النقد بين كينيا وتانزانيا .

أما التجربة الاقتصادية في كينيا فإنها تختلف كل الاختلاف عن التجربة التي قامت في تانزانيا على الرغم من كون الدولتين تنتميان الى سوق مشتركة واحدة ، وفي ذلك يقول أحد خبراء الأمم المتحدة الذي عمل طويلا في الشرق العربي أن الاختلاف بين دار السلام ونيروبي يشبه الاختلاف بين بيروت ودمشق .

وليس لحكومة نيروبي خطة شاملة كالتى وضعتها حكومة دار السلام ، ولكنها تركز في تنميتها على استثمارات القطاع الخاص معلنة في كل مناسبة أنه لاتأيم في كينيا لأنها تؤمن بضرورة دور القطاع الخاص ، ولهذا فان رعوس الاموال الخاصة تتدفق عليها من تانزانيا وأوغندا . وقد أنشئت فيها مؤسسات جديدة لاستغلال رعوس الاموال هذه . وقد وجهت الى دعوة لزيارة المشروعات الضخمة التى يقوم بها أبناء الطائفة الاسماعيلية في ميناء مبابسا ، وكنت أتمنى لو أن الفرصة قد أتاحت لى اجابة هذه الدعوة فأرى ثمرات هذه المشروعات غير أن الظروف لم تساعد على تحقيق هذه الرغبة .

من هذا كله يظهر لنا أن كل دولة من هذه الدول قد اختارت لنفسها نظاما اقتصاديا خاصا بها ، فاختارت تانزانيا الانسلوب الاشتراكى ، واختارت كينيا الانسلوب الرأسمالى ، أما أوغندا فقد اختارت اسلوبا يمثل نظاما

وسطا بين أسلوبى الدولتين الآخرين . وعلى رغم ما بين أساليب هذه الدول الثلاث من تباين فإن هناك منظمة مشتركة بينها هي منظمة « جماعة أفريقيا الشرقية » وهي منظمة دولية اقليمية أنشئت أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ بين الدول الثلاث ، ولها عدة فروع في مقدمتها الهيئة التنفيذية وتتألف من رؤساء الدول الثلاث الرئيس تيرى عن تنزانيا ، والرئيس أوبوتى عن أوغندا ، والرئيس كينيا عن كينيا . وتجتمع هذه الهيئة وفقا لدستورها ثلاث مرات على الأقل كل عام ، وهناك ثلاثة وزراء كل وزير يمثل دولة ومهمتهم مساعدة الهيئة التنفيذية في انجاز أعمالها . وهناك أمين عام يشرف على الامانة العامة التى مقرها مدينة أروشا ، ويعمل فيها عدد من الموظفين الدوليين .

وتشرف المنظمة على عدة هيئات مشتركة بين الدول الثلاث منها السكك الحديدية ، والطيران ، والموانى ، والبريد ، وبنك التنمية لأفريقيا الشرقية ، والسوق الافريقية المشتركة الملحق بها محكمة لفض المنازعات التى قد تقع بين الدول حول تطبيق اتفاقية السوق .

وهذه الهيئة قد استطاعت أن تعمل ، وأن يكون لها نشاط على رغم تفاوت النظم الاقتصادية فى الدول الاعضاء فيها . بل لقد نجحت وسارت فى طريق النمو والتقدم . ولو أنه قد اتيح لها أن تتغلب على الخلافات التى تقع بين الدول الثلاث فائنها ستكون أول تجربة لسوق مشتركة تقام بين مجموعة من الدول المتخلفة المتباينة النظم الاقتصادية ، وجدير بأن تتأملها وتفيد منها كل الدول المتخلفة .

ثورية قبل التنمية أم تنمية ثم ثورية ؟

دول أفريقيا الشرقية الثلاث — تنزانيا وكنيا وأوغندا — جعلت الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الأجنبية ركنا من أركان سياستها الاقتصادية ، ونعتقد أنها نجحت الى حد كبير في الحصول على كثير من المساعدات ، ولكن تختلف مقدار افادتها من هذه المساعدات افادة صحيحة .

وفي مقدمة الدول الأجنبية التي تقدمت بالمساعدات بريطانيا بحكم كونها ظلت تسيطر على هذه المنطقة أكثر من نصف قرن ، وبدافع من رغبتها في المحافظة على مالها من مصالح وتفوذ في هذه المنطقة . وتقدر المساعدات البريطانية بنحو مائة مليون جنيه سنويا للدول الثلاث ، ولكن هذه المساعدات قد أخذت في الانخفاض في المدة الأخيرة ، وتوجه هذه المساعدات الى الجامعات والدورات التدريبية والمرافق التي تشرف عليها منظمة « جماعة أفريقيا الشرقية » .

ويظهر النفوذ البريطاني جليا في الموانئ والسكك الحديدية والطيران المدني . ويدخل في إطار المساعدات البريطانية تقسيم الخبراء والفنيين الى هذه الدول الثلاث . ولم يقدر لي أن أحصل على احصاء لعدد هؤلاء الخبراء ، غير أنني وجدت احصائية يستفاد منها أنه في بداية سنة ١٩٦٤ كان الخبراء الانجليز في كافة البلاد المتخلفة يبلغ عددهم ١٣٥٥٩ خبيرا من بينهم ٥٢٣٢ يعملون في دول أفريقيا الشرقية منهم ٢٦٤٦ يعملون في

كينيا و ١١٦٣ في أوغندا ، و ١٢٧٠ في تنجانيقا و ١٥٣ في زنبار ، وبعد انضمام زنبار وتنجانيقا في دولة اتحادية سميت تنزانيا واختارت الاسلوب الاشتراكي انخفض فيها عدد الخبراء الانجليز ولكن يبدو أن العدد ظل كما هو في الدولتين الاخرين . ولاحظت وجود هؤلاء الخبراء في مختلف الادارات فهم في القضاء وفي الجامعة وفي مصلحة السكك الحديدية والطيران ونحوها .

ومن الدول الاجنبية التي اشتركت في تقديم المساعدات الى هذه الدول الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة الامريكية . ففي تنزانيا مثلا وصلت المساعدات الامريكية منذ عامين الى ما يقدر بنحو ١٤٣ مليون شلن مقابل ١٢٠ مليون شلن من الصين وهذه النسبة تظهر في المشروعات الكبرى فقد تقرر انشاء شبكة مواصلات حديدية بين تنزانيا وزامبيا لاجراج زامبيا من عزلتها الجغرافية ، ولتحقيق المقاطعة المقدرة على روديسيا وانجولا الخاضعة للاستعمار البرتغالي . فالدولة التي ستتولى تنفيذ الخط الحديدي بين دار السلام ولوساكا هي الصين ، وقد رصد لهذا المشروع ٣٠٥ ملايين شلن تنزاني . واما الخط البري الذي سيمتد بين العاصمتين فتتولى تنفيذه مجموعة من الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، والبنك الدولي والسويد . وقد خصص لهذا المشروع مبلغ ٣٩٤ مليون شلن .

ومن الدول التي اسهمت في تنمية دول افريقيا الشرقية اسرائيل التي تولت اقامة الفنادق الكبرى وادارتها كما اشتركت في كثير من المشروعات السياحية ، فالهيلتون

الجديد الذى يقام بمدينة نيروبي والذى يتألف من أربعين طابقا تتولاه شركة مقاولات اسرائيلية . وأكبر فندق فى مدينة دار السلام وهو فندق كلمنجارو تديره أيد اسرائيلية .

وتختلف آراء من أتيحت لى فرصة التحدث معهم فى تقدير آثار هذه المساعدات ، وفى تقدير آثار التنافس بين الدول التى تمدها بالمساعدات ، والدول الثلاث التى تتلقى هذه المساعدات . ولقد قال لى أحد الجامعيين المتخصصين فى الاقتصاد أنه إذا أريد التخلص من فوضى المساعدات فيجب أن ينظم تقديمها بأن تقدم الى بنك التنمية التابع لمنظمة جماعة أفريقيا الشرقية ، أو لهذه المنظمة نفسها ، وهذه بدورها تتولى توزيعها بين الدول الثلاث وفقا لخطة مرسومة ، أو تستخدمها فى تنفيذ مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث . ولكن الحاصل الآن هو أن الدول المانحة تجعل من المساعدات سلاحا دبلوماسيا تستعين به على توطيد نفوذها أو زيادته فى الدول الثلاث ، والدول الثلاث بما لها من سياسات خارجية مستقلة تتنافس فى الحصول على المساعدات من شتى الجهات ، وهذا التنافس أن صبح أنه يزيد من كمية المساعدات فانه يضعف من فاعليتها ويعطل سير الحركة التكاملية بين هذه الدول الثلاث . وكأن المساعدات الخارجية على هذا الوضع تساعد النزعة الانفصالية فى أفريقيا الشرقية على حساب النزعة الاتحادية التى أقيمت منظمة جماعة أفريقيا الشرقية لتحقيقها .

بعد أن قضيت فى ربوع أفريقيا الشرقية شهرين أدرس وأبحث ويدرس بينى وبين كثير من المثقفين هناك

حوار يتناول شتى الموضوعات ، بعد هذا كله لازلت
أجد صعوبة في وضع اجابة حاسمة في الرد على هذا
السؤال المحدد أتكون الثورية سابقة للتنمية ، أم يجب
أن تقوم التنمية ثم تنشأ الثورية ، وهل أفريقيا الشرقية
بوضعها القائم في حاجة الى ثورة لتتخلص من التخلف ،
ولتنتقل من حال الفقر الى حال أفضل ! أم هي في حاجة
الى استقرار وهدوء ومزيد من المساعدات والمعونة
لتقضي على التخلف قبل أن تفكر في الثورة ؟

فالتعليم الجامعي في أفريقيا الشرقية مثلا هل من
الخير أن يتغير تغيرا جذريا بسبب امتداد يد الثورة
اليه ليتمشى مع المتطلبات الحقيقية للمجتمع الافريقي ،
أم الافضل أن يتطور تدريجيا حتى يستطيع أن يخرج
عددا كبيرا من الخبرات التي تحتاج اليها البلاد ؟ لقد
قال لي أحد رجال الفكر من الجامعيين الافريقيين هناك :
أما أخذ بأسلوب التربية التي خلفها لنا الاستعمار ،
وأما جهل ولا تربية ، ولست أتردد حين المفاضلة بين
الامرين أن أختار قدرنا من تلك التربية التي خلفها
الاستعمار حتى ينتشر التعليم الجامعي — انتشارا
يساعد على القضاء على النفوذ الثقافي للاستعمار من
مركز قوة لا من مركز ضعف .

والاداة الحكومية في أفريقيا الشرقية أهى في حاجة
الى افرقة عاجلة وشاملة حتى ولو كان ذلك على حساب
حسن سير العمل في الجهاز الحكومي ، أم أن مقتضيات
التنمية تستلزم بقاء الحال على ما هي عليه مع تطوير
تدريجى ولو كان ذلك لمدة قد تطول لتستطيع الدولة

الجديدة أن تكون لنفسها جيلا جديدا من المديرين
والاداريين الافريقيين ؟

والتجارة أيضا هل تترك لغير الافريقيين وما لهم
من سيطرة عليها أم يجب أن تنقل الى الافريقيين عن
طريق الجمعيات التعاونية والمؤسسات العامة ، ولو
كان هذا التحول المفاجيء على حساب التنمية ، على
انها لا يمكن أن تتحقق كما يجب الا بعد التخلص من
سيطرة الايدى الاجنبية عن البلاد ؟

وما يقال عن هذا وذاك يمكن أن يقال عن شتى
نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية لايضاح ما نقصده
من قولنا أ تكون الثورية قبل التنمية ، أم تكون التنمية
أولا ثم تأتي الثورية ؟

لقد قال لي أستاذ جامعي من أصل هندي : أن بناء
الوطن بناء سليما يجب أن يبدأ بالقضاء على الاوضاع
الاستعمارية لأن البناء لن يكون سليما الا على تلك
الانقاض ، ولقد أخذت تنزانيا بهذه الاستراتيجية في حين
ان كينيا سارت بعكسها لانها رأت أن بناء الوطن هو
الذي سيكتمل بالقضاء على الاوضاع الاستعمارية دون
حاجة الى القضاء التام العاجل عليها . . .

وفي زيارتي لافريقيا الشرقية رأيت بعض آثار كل من
الاستراتيجيتين ، رأيت كيف أن الثورية قد حققت اقامة
مشروعات جديدة ، ومصانع كبيرة ولكن رأيت الى جانب
ذلك فشلا في ميادين أخرى فهناك مزارع صارت أحرasha
اذ تركها من كانوا يملكونها من غير الافريقيين ولم تجد

اليد النشيطة القادرة التي تمتد الى استزراعها ، ورأيت كثيرا وكثيرا من المتاجر الصغيرة قد أغلقت تحت شعار الثورية وهاجر أصحابها ونقلوا نشاطهم وخبراتهم الى بلاد أخرى ولم يبق من الأفريقيين من يحل محلهم ويزاول نشاطهم .

ورأيت كذلك كيف تغلب شعار التنمية على الثورية في جهات أخرى فبقيت الخبرات والاحتكارات الأجنبية بل زاد نفوذها باسم التنمية لاقامة مشروعات قد لا تكون البلاد في حاجة ماسة إليها ، ورأيت كيف أن من كانوا يحكمون البلاد في عهد الاستعمار عادوا باسم الخبراء والفنيين ليعملوا في المؤسسات والمشروعات الجديدة التي قامت باسم التنمية .

ان سبق الثورية للتنمية ، أو سبق التنمية للثورية معادلة صعبة ، وحلها غير مستطاع في أفريقيا الشرقية الا باتحاد بين دولها ، واتباع سياسة مشتركة فيها . ولكن الحادث هناك أن دولها قد انقسمت فهناك من جعل الثورية عنوانا لسياسته ، وهناك من جعل التنمية قبل الثورية ولو قامت في ظل تعاون مع الاستعمار ، وهناك من سلك سبيلا وسطا بين الأمرين ، ولكن كل ذلك لم يكن ليحقق النجاح الذي ترجوه دول أفريقيا الشرقية ، ولن تصل هذه الدول الى النجاح الذي تصبو اليه الا اذا وحدت كلمتها في مكافحة التخلف الذي منيت به نتيجة للاستعمار الطويل والذي بلغ حدا خطيرا جعله لا يقبل الا الحلول الثورية .

المبحث الثامن

انتصار الوحدة على الانفصالية

ان انتهاء الحرب الاهلية في نيجيريا بعد ان ظلت مستعرة على مدى ثلاثة أعوام بانتصار فكرة الوحدة على فكرة الانفصال له أكثر من مغزى ، وأكثر من معنى .

هذا الانتصار — في المرتبة الاولى — يعد انتصارا للوحدة الافريقية ، ذلك لان دولة من دول افريقيا قد تمكنت من سحق حركة انفصالية لو أنها لم تسحق لحولت افريقيا الى بلقان جديدة ، ولعرضتها لمزيد من التجزئة . لو ان القوات الانفصالية في بيافرا كان قد اتيح لها ان تنتصر لكان معنى ذلك ظهور دويلة جديدة تكون عامل تشجيع لحركات انفصالية لا يعلم عددها الا الله في شتى جهات افريقيا مما يضاعف نكبة التجزئة التي منيت بها هذه القارة المظلومة ، وكان من شأن هذا لو تحقق ان يعمق التخلف الافريقى ويزيده ويقوى الاستثمار الجديد . ولكن انتصار الوحدة على الانفصالية في نيجيريا يجعل من يحاولون انشاء دويلات جديدة على حساب دول قائمة فعلا يحذرون ولا يتقدمون ، ويعنى وضع حد لجميع الحركات الانفصالية سواء منها تلك الموجودة في جنوب السودان ، أو في اريتريا ، أو أى منطقة افريقية أخرى .

وانتصار لاجوس يعنى أيضا انتصار القانون الدولى الافريقى لانه جعل من مبادئه وفقا للقرار رقم ١٦ لمجلس

رؤساء الدول والحكومات الافريقية قدسية الحدود السياسية الافريقية ، والتمسك بالوحدة الاقليمية لكل الدول الافريقية القائمة ، حتى ولو كانت الحدود والوحدات القائمة من مخلفات الاستعمار ، لان اعادة النظر في الحدود الافريقية ، ولو كانت ظالمة ، يعنى فتح الباب على مصراعيه لعدد من المنازعات التى تضر المجتمع الافريقى أكثر مما تفيده ، ولقد قال أكثر من مفكر افريقى ان الحل الامثل هو الغاء جميع الحدود الافريقية فى سبيل تحقيق الوحدة الشاملة وليس أنشاء حدود جديدة أو تعديل حدود قائمة .

وانتصار لاجوس يعنى كذلك فيما يعنى انتصار التحزب الافريقى على الاستعمار والقوة التى كانت تساند الحركة الانفصالية فى بيافرا والمثل فى البرتغال وجنوب افريقية واسرائيل ودول استعمارية أخرى ، والحزن الذى بان على صفحات جرائد اسرائيل حين أعلن انتصار حكومة لاجوس على الحركة الانفصالية ، والبيانات التى أصدرتها الهيئات الناطقة باسم الصهيونية تدل كلها دلالة قاطعة على مدى الارتباط الوثيق بين الصهيونية وهذه الحركة الانفصالية .

وانتصار لاجوس يعبر تعبيرا صادقا عن التضامن بين القومية العربية الوحدة الافريقية فبقدر ما كان الاقليم المنشق يلقى من تأييد مادي وأدبي من الاستعمار كانت حكومة لاجوس تلقى كل مساندة ممكنة من القومية العربية ، ومما قاله لى الدكتور الياس وزير العدل النيجيرى حين جمعت الظروف بينى وبينه فى لاجوس : « حين تنتهى الحرب الاهلية فى نيجيريا سسنعترف على

رعوس الاشهاد بمدى عرفاننا للمساعدات التي قدمتها
لنا الجمهورية العربية المتحدة لتؤكد بها حقيقة التضامن
الافريقي » . وفي أكتوبر الماضي حين عدت الى لاجوس
مرة اخرى قال لي أحد كبار رجال الجامعة هناك
« الحرب الاهلية التي مزقت بلادنا قد عرفتنا حقيقة
الاستعمار الصهيوني ومدى ارتباطه بغلاة القوى
الاستعمارية مثل البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا
واسرائيل التي كنا قبل ذلك نعتبرها دويلة صغيرة
مسألة لا علاقة لها بالاستعمار »

ومازلت أذكر بعض المناقشات الحادة التي دارت
بينى وبين قيادات انفصالية من بيافرا في مدينة دارالسلام،
وفي لوساكا ، بل وفي باريس ، اذ كان بعضهم يقول
في غضب وفي عصبية : « لماذا تعمد بلادكم الى مساعدة
لاجوس ضد بيافرا » ؟ ولم لم تتخذوا موقف الحياد في
هذا الصراع ؟ وكان جوابى لهؤلاء : نحن نعتمد
الوحدوية حين نعتمد لاجوس ونحن نستنكر الانفصالية
والتجزئة حين نستنكر موقف بيافرا . نحن نؤيد لاجوس
لأنها تمثل تصفية الاستعمار ، ونعارض بيافرا لأنها تثبت
أقدام الاستعمار .

والان ، وقد تحقق انتصار الوحدوية على الانفصالية،
وتحقق فوز التحرر الافريقي على التجزئة الاستعمارية
سلام على العملاق الافريقي الجديد الذي استطاع
بعزمته وقوة رجاله أن يصرع الاستعمار ويتغلب على
المستعمرين ، ويتخلص من التجزئة ، ولعل هذا
الانتصار الذي حققته لاجوس في بداية أعوام السبعينات

يكون مقدمة لسلسلة من الانتصارات الاخرى ضد الاستعمار الذى ما زال يتربص بالقارة الافريقية سواء منه الاستعمار الصهيونى فى ارض بلادنا ، أو الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، أو استعمار حكومات التمييز العنصرى فى روديسيا وجنوب افريقيا ، وسلام على الشهداء وضحايا تلك الحرب المريعة التى خاضها النيجيريون مكرهين ، وسلام على ضحايا كل حرب تخوضها أمة فى سبيل مكافحة الاستعمار .

المبحث التاسع

تحدى روديسيا

شغلت قضية روديسيا الازهان منذ نحو أربع سنوات ، واجتمع بسببها مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية فى دورة غير عادية ، وقد قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية ببريطانيا بسببها . والقضية على ما هى عليه قد أخذت تدخل فى طوايا النسيان ، ولم يعد يذكرها أحد الا لاساما من خلال بعض الخطب الحماسية التى يلقيها بعض ساسة افريقيا خلال اجتماعاتهم أو ندواتهم .

ورغم أن نشاط المقاتلين الروديسيين المحشودين فى دار السلام وفى لوساكا لم يهدأ ، فان روديسيا لا تزال ، تعمل جاهدة فى سبيل تدعيم استقلالها ، وهى أكثر قوة ، وأوفر نشاطا مما كانت يوم قامت ، متحدية بمظاهر قوتها هذه المجتمع الافريقى خاصة ،

والرأى العام العالمى عامة ، مشيرة الى خطأ حساب من
قدروا من قبل أن أيام قيامها محدودة .

كيف وقعت هذه المأساة ؟ لماذا أخفق المجتمع الأفريقى
والامم المتحدة فى اخماد هذا التمرد ، وفى مواجهة هذا
التحدى ؟

هذا هو ما عالجه كتاب صغير باللغة الانجليزية
أصدره صديقنا الدكتور رالف زاكن متولى تدريس
القانون الدولى العام فى احدى الجامعات الامريكية ،
ويشرف على مشروعات احدى المؤسسات الثقافية
الامريكية . وقد جعل عنوانه « تحدى روديسيا » .
وقد سافر المؤلف الى افريقيا أكثر من مرة ، وطاف
بشتى جهاتها ، كذلك لا يقف كتابه عند تحليل الوثائق
الدولية والتيارات السياسية التى دارت فى محافل الامم
المتحدة فحسب ، وانما وضع فى اعتباره النظر الى
حقيقة الواقع الأفريقى .

وتقع روديسيا بين زامبيا فى الشمال ، وبوتسوانا
وجنوب افريقيا فى الجنوب ، وموزمبيق فى الشرق فهى
اثن لا تطل على بحر ، فى حين أن البلاد الاستعمارية
المحيطة بها ذات شواطىء على البحار قد مكنتها من
تذليل تلك العزلة الاقليمية ، كما مكنتها من الافلات من
العقوبات الاقتصادية التى فرضها المجتمع الدولى عليها .
وعدد سكان هذه الدولة العنصرية يبلغ نحو خمسة
ملايين أفريقى تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ،
أما زمام الحكم فبيد ٢٣٠ ألف أوربى هم اقلية بيضاء
ضئيلة لا تجاوز نسبتها ٥٪ من عدد سكان الدولة .

ويوضح المؤلف كيفية بدء الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة على يد المفامر سيسيل جون رودس في نهاية القرن التاسع عشر . والذي يعنينا فيما أورده المؤلف في كلمته التاريخية ، قوله أن الاستعمار البريطاني أراد أن يعرف رأى الاقلية البيضاء المستوطنة بهذه المنطقة في مستقبل مصيرها ، أهى تريد أن تصبح جزءا من جنوب أفريقيا ، أم تريد أن تظل خاضعة لإدارة مستقلة في ظل التاج البريطانى؟ ولم يكن عدد المستوطنين البيض وقتذاك يتجاوز أربعة وثلاثين ألف نسمة وقد أجرى استفتاء أسفرت نتيجته عن رغبة المستوطنين فى الاستقلال الذاتى ، ورفض الانضمام الى جنوب أفريقيا، وقد أظهرت الايام أنها ان لم تكن قد انضمت الى جنوب أفريقيا رسميا فهى داخلية فى دائرة نفوذها تستمد سلطاتها من سلطان دولة التمييز العنصرى .

ويشرح المؤلف بعد هذا محاولات بريطانيا الرامية الى اقامة اتحاد بين روديسيا ونياسالاند سنة ١٩٥٣ وتفكك هذا الاتحاد بعد أن أعلن بعشر سنوات ، وذلك باستقلال جنوب روديسيا تحت اسم « زامبيا » ، وكذلك باستقلال نياسالاند تحت اسم « مالاوى » وقبول كل من هاتين الدولتين الوليدتين فى عضوية الامم المتحدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ وقد حصلت كل من زامبيا ومالاوى على استقلالهما من انجلترا بشرط أن يكون النظام الداخلى فى كل منهما قائما على المساواة بين جميع المواطنين ، أما فى روديسيا فكان النظام الداخلى فيها قائما على التمييز العنصرى (الابرتايد) ، وكان من العسير على انجلترا ان تمنح هذه الدولة استقلالها،

لأنها لو فعلت لعرضت نفسها لازمة خطيرة داخل الكومنولث .

وفي ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وصل حزب العمال البريطانى الى الحكم بعد أن قضى ثلاث عشرة سنة في المعارضة بعيدا عن سلطة الحكم ، وكان هذا التغير في بريطانيا له أثر في العلاقات بين لندن وساليسبورى لأن حكومة العمال ليست كحكومة المحافظين ، ولكنها تعارض التمييز العنصرى ، وقد جعلت من مناهج سياستها في إفريقيا مكافحة العنصرية والابارتايد . لذلك لم يكن عجباً أن يعلن الرئيس هارولد ويلسون في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه إذا أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد فلن ترى انجلترا بدا من اعتبار هذا عملاً من أعمال التمرد يضطرها الى أن تتخذ ازاءه التدابير اللازمة لمواجهة . إلا أن حكومة ساليسبورى ضربت بهذا التهديد عرض الحائط ، ومع أنه لم تكن قدمضى على ذلك أكثر من أسبوع فقد أجرت استفتاء عاماً بين البيض المستوطنين لبدء رأيهم في السياسة التى يجب اتباعها ، وأسفر هذا الاستفتاء عن أن ٩٠٪ من هؤلاء المستوطنين رغبوا في ضرورة اعلان الاستقلال فوراً سواء وافقت لندن أم لم توافق . ولكن المفاوضات ظلت دائرة بين لندن وساليسبورى ، وأثناء ذلك طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار صدر بأغلبية ١٠٧ أصوات أن تتخذ انجلترا التدابير اللازمة للحيطة لادون اعلان روديسيا استقلالها من جانب واحد . ولكن مع كل المساعى التى بذلتها الدبلوماسية البريطانية ، ومع كل مجهودات الأمم المتحدة أعلنت حكومة ساليسبورى استقلال روديسيا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ . وفي

هذا اليوم نفسه القى الرئيس هارولد ويلسون خطابا ندد فيه بهذا الاستقلال الزائف ، وأكد عدم مشروعيته ، وبعد أن كانت انجلترا ترى أن الأمم المتحدة غير مختصة بنظر القضية الروديسية باعتبارها قضية بريطانية داخلية ، عدلت عن هذه المعارضة وطلبت عقد مجلس الأمن للنظر في هذا الاستقلال الذى أعلنه يان سميث وهو الذى أعلن استقلال روديسيا . وقد عقد مجلس الأمن ، واتخذ عدة قرارات دارت فى جملتها حول ما يلى :

- أولا - عدم الاعتراف بحكومة روديسيا الجديدة .
- ثانيا - عدم مساعدة روديسيا اقتصاديا وعسكريا .
- ثالثا - اعتبار الوضع فى روديسيا مهددا للسلام والأمن الدوليين .

رابعا - أن تقطع الدول علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا (وقضى قرار لاحق وهو القرار ٢١٧ بأن يكون من المسواد التى تدخل فى مقاطعة روديسيا مادة البترول) .

وسياسة الأمم المتحدة هذه ازاء قضية روديسيا وصفها المؤلف بأنها سياسة العقوبات الاختيارية الجزئية .

وقد تلاتلك المرحلة مرحلة أخرى ، سماها المؤلف مرحلة العقوبات الجزئية الاجبارية وهى التى أعلنت بموجب القرار رقم ٢٣٢ الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ من مجلس الأمن بناء على طلب تقدم به الاعضاء

لفرض عقوبات اقتصادية رادعة على روديسيا ،
وبخاصة حرمانها من تزويدها بالبترول .

وظل الوضع على حاله حتى عرضت قضية روديسيا
مرة أخرى على مجلس الأمن في مارس سنة ١٩٦٨ على
أثر تحد جديد من حكومة روديسيا اذ أقدمت على اعدام
مجموعة من المواطنين الروديسيين المناهضين لسياسة
التمييز العنصري ولدكتاتورية الاقلية البيضاء رغم
المساعي التي قامت بها دول شتى في العالم وطالبت
فيها بالغاء احكام الاعدام الصادرة على هؤلاء المناضلين ،
ولكن حكومة روديسيا لم تستجب لكل هذه الملتزمات .
ولم يصدر مجلس الأمن قرارا بالعقوبات الشاملة الا في
٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ ، ثم أنشأ لجنة دولية خاصة
بمهمتها الاشراف على تنفيذ هذه العقوبات الاقتصادية .
وكان هذا القرار الجديد ملزما للدول الاعضاء وملزما
أيضا للوكالات المتخصصة لكي تمتنع كلها عن مساعدة
روديسيا في أي ميدان من ميادين النشاط الفنى او
الاقتصادى .

ورغم اعلان تلك المقاطعة العامة التي فرضت فان
أي اثر لها لم يظهر ، بل ان دولة التمييز العنصرى
الجديدة قد ظلت تتحدى المجتمع الدولى وتصر على
الاستمساك بسياستها .

وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترافا
ضمنيا بفشل سياسة المقاطعة في نوفمبر سنة ١٩٦٨ .
اذ أعلنت ضرورة تطبيق العقوبات على كل من البرتغال
وجنوب أفريقيا لأنهما الدولتان اللتان تسببتا في اخفاق

تطبيق سياسة العقوبات على روديسيا من حيث أنهما لم تلتزما بتطبيق قرارات المقاطعة حيال روديسيا ، بل على العكس امتدتها بكل مساعدة . ولكن هذا الاتجاه الجديد في الامم المتحدة لم يكن ذا جدوى فكان من جراء ذلك ان استرسلت الدولة العنصرية الجديدة في حماقتها، حتى لقد أعلنت في ٢٠ يونية سنة ١٩٦٩ انفصالها التام عن حكومة لندن وصيرورة روديسيا جمهورية مستقلة ، وقد وضعت دستوراً جديداً لها يقوم على التفرقة العنصرية التامة بين الاقلية البيضاء الحاكمة والاغلبية السوداء المستعبدة .

وفي فصل آخر من هذا الكتاب يناقش المؤلف طريقة تنفيذ العقوبات التي كانت تفرض على روديسيا فيقول، ان الاجهزة التي عهد اليها بالاشراف على تنفيذ هذه العقوبات كانت هي الامانة العامة للامم المتحدة ، ثم لجنة انشأها مجلس الامن مكونة من سبعة أعضاء للاشراف على اعمال الامانة العامة بالنسبة الى تنفيذ هذه العقوبات ، وأوضح طريقة عمل هذين الجهازين فقال مثلاً ان التقرير الثاني الذي قدمته لجنة الاشراف على تنفيذ العقوبات الى رئيس مجلس الامن في ٢ ايونية سنة ١٩٦٩ جاء فيه أن ٩٧ دولة من أعضاء الامم المتحدة ، وخمس دول أعضاء في المنظمات الدولية الفنية قدمت بيانات عن التدابير التي اتخذتها حيال تنفيذ احكام القرار رقم ٢٥٣ الخاص بفرض العقوبات على روديسيا ، مما قد يؤخذ في ظاهرة دلالة على ان التنفيذ يسير سيرا حسناً . ثم عاد المؤلف فقال : وهذا في الواقع انتصار مظهرى وليس انتصاراً حقيقياً ، لان

هناك عوامل كثيرة تقلل من أهمية هذا الانتصار ،
ومنها :

أولا — ان نحو ثلاثين دولة من الدول التي قدمت
بيانات توضح فيها موقفها من تطبيق سياسة العقوبات،
اكتفت بأن تعلن استنكارها لقيام حكومة عنصرية في
روديسيا لانها — فيما زعمت — ليس لها علاقات
اقتصادية مع روديسيا .

ثانيا — ان ٣٣ دولة رفضت تقديم أى بيانات الى
الامم المتحدة عن الخطوات التي اتخذتها في سبيل فرض
سياسة العقوبات الاقتصادية .

ثالثا — ان الاحصاءات قد دلت على أن الصادرات
والواردات الروديسية قد زادت بعد فرض العقوبات
على ماكانت قبل فرضها .

وينتقل المؤلف من هذا الى دراسة مفصلة للتدابير
التي اتخذتها بعض الدول لتنفيذ سياسة العقوبات على
روديسيا ، فيبدأ بعرض لسياسة الدول الكبرى ذات
المقاعد الدائمة بمجلس الامن وفي مقدمتها انجلترا نظرا
الى مالها من علاقات اقتصادية قوية مع روديسيا ، وبناء
على دراسة دقيقة للاحصاءات تؤكد أن انجلترا طبقت
سياسة العقوبات تطبيقا جادا حازما . ويرى أن الدول
الكبرى الاخرى وهي الولايات المتحدة الامريكية ،
والاتحاد السوفيتي ، وفرنسا ، قد طبقت بدورها سياسة
العقوبات ، أما الصين الوطنية فلم تكن لها مع روديسيا
علاقات اقتصادية ذات شأن .

ويتناول المؤلف موقف الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة من تطبيق سياسة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا ، مستندا الى أحكام الفقرة السادسة من المادة الثانية ونصها « تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والامن الدولي » .

وفي مقدمة هذه الدول المانيا الغربية وسويسرا ذلك أن العلاقات بين المانيا الغربية وروديسيا كانت قوية ، اذ يبلغ ما تصدره روديسيا الى المانيا الغربية ما قيمته ٣٥ مليون دولار سنة ١٩٦٥ وتصدر اليها المانيا ما قيمته عشرة ملايين دولار . وقد بدأت المانيا تطبق القرار رقم ٢٣٥ الصادر من مجلس الامن وان كانت علاقاتها بروديسيا قد تراخت فقط ولكنها لم تقطع . أما سويسرا فقد بعثت بذاكرة خاصة الى الامين العام للامم المتحدة في ١٠ فبراير سنة ١٩٦٧ ، مضمونها أن سويسرا دولة حيادية ومن ثم لا تستطيع ان تلتزم بقرار تنفيذ العقوبات التي أصدرتها الامم المتحدة ، لان القرار في رأيها غير ملزم لها ، ومع ذلك تتعهد بعدم زيادة حجم التبادل الاقتصادي بينها وبين روديسيا حتى لا تفسر هذه الزيادة بأنها مساعدة لروديسيا على التهريب من هذه العقوبات . وقد كان ما يخشاه مجلس الامن هو أن تصبح سويسرا المركز الرئيسي لتهريب البضائع الى روديسيا أو استقبالها منها .

ويعالج الكتاب أثر سياسة العقوبات في اقتصاديات بعض الدول التي نفذت سياسة فرض العقوبات ، ويذكر في مقدمة هذه الدول انجلترا فقد صرح حكامها أمام

البرلمان البريطاني بأن تطبيق سياسة العقوبات قد كلف انجلترا بين نوفمبر سنة ١٩٦٥ ومايو سنة ١٩٦٩ أكثر من ٣٧ مليون جنيه استرليني . ويقول ان هناك دولة أخرى تكبدت كثيرا من الخسائر بسبب تطبيقها لسياسة العقوبات ، وهى زامبيا .

اننى حين زرت لوساكا عاصمة زامبيا فى نهاية أكتوبر الماضى كان يقال لى فى كل مناسبة أن زامبيا أكثر الدول الافريقية تضحية فى سبيل الوحدة الافريقية ، اذ تحملت وحدها خسائر تفوق ما تحملته بقاى الدول الافريقية مجتمعة ، وفى الواقع ان زامبيا قد تحملت فعلا خسائر كبيرة من جراء تنفيذها لسياسة العقوبات وقد بلغت خسارتها حتى أكتوبر سنة ١٩٦٨ مائتى مليون دولار تقريبا .

وقد وضع ميثاق الأمم المتحدة أحكاما خاصة لمثل هذه الحالات . فقد جاء فى المادة الخمسين منه انه « اذا اتخذ مجلس الأمن ضد أى دولة تدابير منع أو قمع فان لكل دولة أخرى (سواء كانت من أعضاء الأمم المتحدة أو لم تكن) تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق فى أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل » وقد اعترف مجلس الأمن فى القرار ٢٥٣ الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ بالمشاكل الخاصة التى تتحملها زامبيا بسبب تطبيقها سياسة العقوبات على روديسيا ، وطالبت الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والهيئات المختلفة العاملة داخل الأمم المتحدة ، بأن تساعد زامبيا على مواجهة تلك المحنة التى

تعرضت لها ، ولكن قرار مجلس الأمن هذا كان مجرد توصية فلم تلق اهتماما جادا من المجتمع الدولي ، ولم يساعد زامبيا فعلا الا بريطانيا ، والدانمرك ، والسويد ، وقد أرسلت حكومة زامبيا تقريرا في ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ الى الامين العام للأمم المتحدة تقول فيه أن أحدا لم يساعدوا على تحمل أعباء تنفيذها لسياسة العقوبات الاقتصادية .

ومن الدول التي تحملت بعض الأضرار أيضا دولة بوتسوانا ، ومالاوى ، والكونغو (برازافيل) .

أما البرتغال وجنوب أفريقيا فلم تكتفيا بالامتناع عن تطبيق سياسة العقوبات ، بل قدمت أكبر مساعدات لحكومة روديسيا غير الشرعية وعاونتها على تصدير منتجاتها عن طريق موانئها واستقبال الواردات اليها عن طريق موانئها أيضا .

من هذا كله يتضح أن سياسة العقوبات التي طبقت على مدى أربع سنوات قد أخفقت كل الاخفاق ، ولم يكن لها الاثر المطلوب في حكومة التمييز العنصرى بل لقد صارت اليوم اقوى مما كانت يوم أعلنت استقلالها .

وفى رأى المؤلف أن الأسباب التي أدت الى اخفاق سياسة العقوبات يمكن ايجازها فيما يلى :

١ — طبقت سياسة العقوبات على مراحل . ففى بداية امرها كانت اختيارية وجزئية ثم أصبحت الزامية

ولكنها ظلت جزئية لا تطبق الاعلى بعض السلع ، ولم تصبح شاملة الا أخيرا . وهذا التدرج قد مكن روديسيا من أن تستعد لمواجهة كل مرحلة من مراحل هذه العقوبات ، ونجحت في ذلك . ولو أن العقوبات قد صدرت مرة واحدة ولو أنها كانت شاملة ، لكان من المنتظر أن تحقق أغراضها .

٢ - أعلنت انجلترا أكثر من مرة أنها لن تستعمل القوة العسكرية لأخماد تمرد حكومة سالسبورى اكتفاء بالعقوبات الاقتصادية ، وقد ترتب على هذا الاعلان أن ضعفت سياسة العقوبات ، لأن روديسيا حين أمنت هذا الجانب تجرات على المضي قدما في عنادها مادامت أنها لن تكون عرضة الا لهذه العقوبات الاقتصادية وهي عقوبات قد تجد لها مخرجا منها أو مخففا لها ، وهذا يخالف منطق سياسة العقوبات فهو يقضى بأنه كلما زادت الاصرار على الخطأ وجب تغليظ العقوبات حجما ونوعا .

٣ - مساعدة كل من جنوب إفريقيا والبرتغال لروديسيا على الصمود في وجه سياسة العقوبات ، جعلت الدول تطالب بامتداد العقوبات اليهما جزاء لهما على ذلك .

٤ - الموقف المذبذب الذى اتخذته دول كثيرة داخل الامم المتحدة ، وداخل المنظمات الدولية الفنية تجاه هذه المقاطعة ، وتجاه المساعدة الاقتصادية التى كان يجب تقديمها الى الدول التى أضيرت بسبب تلك المقاطعة .

وقد يقال : لو أن القوة العسكرية كانت قد استخدمت منذ البداية لردع الحكومة العنصرية في روديسيا ، أما كان يسهل القضاء على هذا التمرد ؟ ويرى المؤلف ، ونحن نؤيده في ذلك ، أن إنجلترا لو أنها كانت قد تدخلت عسكرياً منذ بدأت تظهر الحركة الانفصالية لتيسر لها أن تخمد هذه الحركة ، ولحصلت على تأييد تام من جميع الدول الأفريقية ، ومن الأمم المتحدة نفسها .

وعندما تدخلت إنجلترا عسكرياً في تنزانيا وكينيا وأوغنده ، بناء على طلب تلك الحكومات الثلاث ، لم يعارضها أحد في هذا التدخل ذلك أن الدفاع عن السلام والأمن يتطلب في كثير من الحالات استعمال القوة العسكرية ، ولقد قال المؤلف : أن التحدي الروديسي أثبت أن هناك نظاماً عاماً دولياً قائماً على حق تقرير المصير ، وحقوق الإنسان ، واستنكار الأمم المتحدة للتحدي الروديسي يدل على أن هذا النظام العام الدولي أمر معترف به .

ومما يؤخذ على الكتاب ، أن المؤلف لم يذكر شيئاً عن مجهودات منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة التحدي الروديسي ، كأنه لا وجود لهذه المنظمة في نظره مع أنها عقدت عدة دورات واجتماعات خصصتها لهذا الشأن ، واتخذت عدة قرارات لمواجهة التحدي الروديسي ، وليس يعيب هذه المنظمة أن مجهوداتها قد باءت بالفشل ، فقد فشلت أيضاً جهود الأمم المتحدة ذاتها .

المبحث العاشر

جريمة التعاون مع الاستعمار

زيارة جون فوستر رئيس وزراء حكومة التمييز العنصرى لدولة مالاوى الافريقية ، والمفاوضات التى دارت بينه وبين الرئيس باندا فى شهر مايو ١٩٧٠ . . هذه الزيارة وتلك المفاوضات تعتبران بمثابة تسجيل رسمى لخيانة دولة افريقية عضو فى منظمة الوحدة الافريقية ، وموقعة على دستورها الاساسى ، ومرتبطة بمبادئ وأهداف هذا الدستور الذى جعل من أركانه محاربة التمييز العنصرى ، ومقاطعة حكومة الاقلية البيضاء الممثلة للتمييز العنصرى فى جنوب افريقيا مقاطعة دبلوماسية ، واقتصادية .

ولكن بدلا من ان تنفذ مالاوى هذه السياسة التى التزمت بها ، رأينا الدكتور باندا رئيس حكومة مالاوى لا يكتفى باقامة علاقات دبلوماسية مع من اعتبرته جميع الدول الافريقية عدوا مشتركا ، بل يزيد على ذلك ان يعلن تحالفه مع هذا الاستعمار الاستيطانى الخطر الذى انبرت منظمة الوحدة الافريقية لمكافحته .

هذا الاجراء الخطير الذى قامت به مالاوى لا يختلف — وفقا لمنطق الايديولوجية الافريقية — عن اقامة علاقات دبلوماسية بين دولة عربية واسرائيل ، ولا يختلف ايضا عن زيارة جولدا مائير زيارة رسمية لاي دولة عربية .

وإذا كان منطق الأمور يقضى بأن دولة عربية ما لا يمكن أن تقوم بإنشاء مثل تلك العلاقات وقبول مثل هذه الزيارات ، لأنها — ان فعلت — فستفصل من المجتمع العربى وتتبد منه نبذا ، وينبرى كل عربى لمكافحتها ، ولا بد قبل كل شىء لمثل هذه الدولة — ان فعلت — ان تفصل من جامعة الدول العربية وفقا لأحكام ميثاقها ، ووفقا لأحكام القرار الصادر من مجلس الجامعة فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ والذى نص صراحة على أن تفاوض أى دولة عربية مع إسرائيل منفردة يؤدى الى طردها فوراً من الجامعة . . اذا كان منطق الأمور كذلك بالنسبة لاي دولة عربية تخون الصف العربى أمام العدو المشترك ، فماذا يجب أن يكون موقف الدول الافريقية من دولة مالاوى التى تنكرت لمبادئ الوحدة الافريقية ، وتجاهلت موقف التضامن الذى تقفه كل الدول الافريقية فى وجه الاستعمار الاستيطانى والتمييز العنصرى ؟

ومما هو جدير بالملاحظة أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ليست فيه مادة خاصة بعقوبة فصل العضو الذى يخالف أحكام الميثاق ، وكل ما هنالك ان المادة الثانية والثلاثين من الميثاق الافريقى تبيح للدولة العضو ان تنسحب من المنظمة ، ولا يطبق قرار الانسحاب إلا بعد انقضاء عام واحد من تاريخ التبليغ بالانسحاب .

وما يمكن اللجوء اليه في هذه الحالة هو أن يوجد من يضبط على مالاوى كي تتسحب من المنظمة كما انسحبت حكومة جنوب افريقيا العنصرية من الكومنولث بسبب سياستها القائمة على التمييز العنصرى، أو كما انسحبت اليونان أخيرا من مجلس أوروبا .

قد يقال ان الانسحاب ، حتى لو تم بقرار يستنكر سياسة مالاوى فانه اجراء سلبي يضر بالمجتمع الافريقى ضررا اشد كثيرا من اضراره بدولة مالاوى الخائنة .

ولاشك أن هذا الذى يقال ليس مجرد خيال أو ادعاء ، ولكن له جذورا فى الواقع ، الا أن الدفاع عن مبادئ الايديولوجية الافريقية يجب هذه الاعتبارات فالترأخى فى الدفاع عن تلك المبادئ قد يشجع دولا افريقية أخرى على التعاون مع الاستعمار العنصرى فى جنوب افريقيا ، وهذا مما يزيد من ضعف منظمة الوحدة الافريقية ، ويفت فى عضد النضال الافريقى المسلح الذى يتولاه الابطال الافريقيون فى أنجولا ، وموزمبيق ، وروديسيا ، وجنوب افريقيا ، وغيرها من الاقاليم التى يعامل فيها الافريقى معاملة الرقيق .

ان مؤتمر القمة الافريقى الجديد الذى سيعقد بمدينة أديس أبابا فى الأشهر القادمة يجب أن يتصدى لهذه القضية ، وان يجعل لها الصدارة فى الموضوعات التى يتعرض لدراستها ، وان يصدر قرارات حاسمة

بشأنها ، وأن يستدرك بهذه القرارات ما يكون قد فات
واضعى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لتكون تلك
القرارات رادعة لاية دولة تفكر فى الخروج على الصف
الافريقى ، والتنكر لمبادئ وحدته .

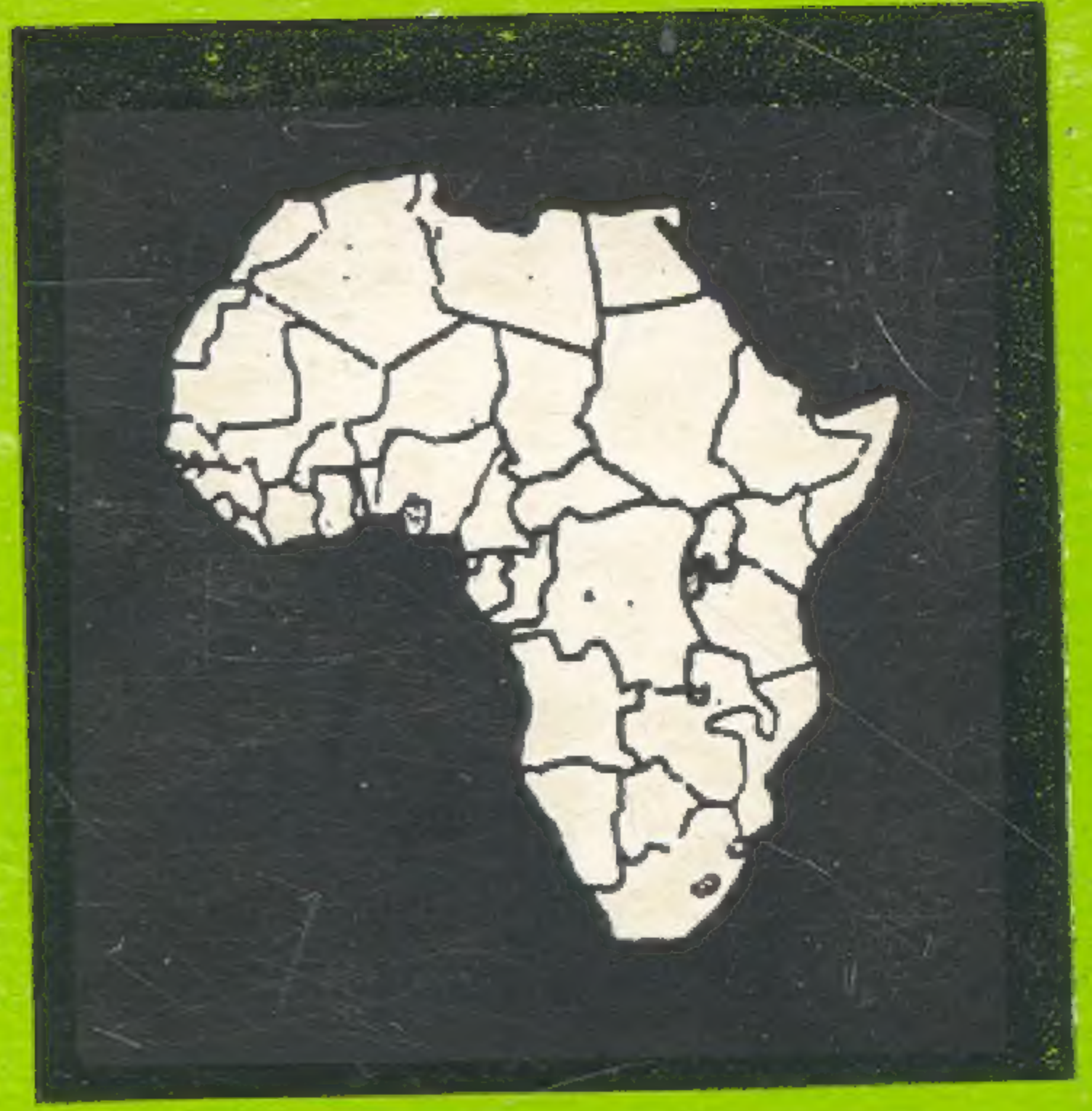
ان الايديولوجية الافريقية ليس لها حتى اليوم قوه
عسكرية تستطيع ان تساندها ، ولكنها تستمد قوتها
من كونها الضمير الافريقى ، فاذا فقدت هذا العنصر
المميز لها ، فقدت الحركة الافريقية دفعها الثورى
الحقيقى ويخشى أن يمتد هذا التراخى الى غيرها من
الجبهات التى يحارب فيها الاستعمار .

ان التعاون مع الاستعمار على اى وجه ، وتحت اى
مسوغ جريمة لا تغتفر ، لانها لا تهدد الدولة التى تتعاون
وحدها ، ولكن تهدد جميع الدول التى تنتمى الى
مجتمعها .

رقم الايداع بدار الكتب

١٦٧٠ / ٥٢٠٤

مطابع الأعنصرام التجارية



الكتب المنشورة للمؤلف

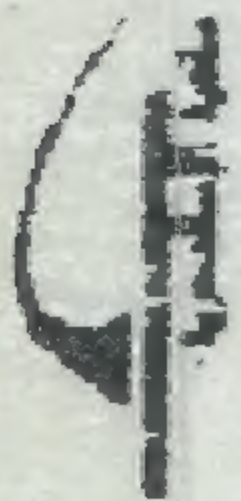
في
دار الكتاب الجديد

١- أزمة الديباجة

القاهرة

٢- الحركة الألفية

القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0696491

مليم

الثمن ١٥٠